

# التمويل والتنمية

www.imf.org/fandd  
سبتمبر ٢٠١١ ٨ دولارات

## الكل من أجل واحد لماذا نفقد التوازن مع عدم المساواة

DM

# التمويل والتنمية

## تحقيقات

### لماذا نفقد التوازن مع عدم المساواة؟

التمويل والتنمية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي. وقد طبعت النسخة العربية بمساعدة مالية من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي  
سبتمبر ٢٠١١ • المجلد ٤٨ • العدد ٣



٦ أكثر أم أقل  
زاد تفاوت الأجور على مدار ربع القرن الماضي بدلا من أن ينخفض كما كان متوقعا

١٢ المساواة والكفاءة  
هل يجب المفاضلة بين الاثنين أم يمكن أن يتوافقا؟

١٦ تطوير القطاع المالي يعجل بالنمو الاقتصادي ويمكن أن يزيد التفاوت بين الأجور

٢٠ ثروت جهان، وبرايد ماكدونالد  
الدواء المر

بالرغم من أن الاقتصادات المتقدمة تحتاج إلى التقشف المالي على المدى المتوسط، فإن تطبيق الكوابح بشدة وتوسع يمكن أن يضر بالدخول وإمكانات توظيف العمالة  
لورانيس بول، ودانييل لي، وبركاش لونغانني



٢٥ العاطلون في أوروبا  
أكثر الفئات هشاشة في أوروبا كانت الأشد تضررا من فقدان الوظائف أيضا، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة في المنطقة

٢٥ غير متساو = مدين  
زيادة تفاوت الدخل في البلدان المتقدمة يرتبط بزيادة المديونية المحلية والخارجية

٢٨ تأمل معي: عدم المساواة عبر القرن الماضي  
تفاوت الأجور يعود من جديد بعد أن انخفض في النصف الأول من القرن العشرين

فاكوندو ألفاريدو

### اقرأ أيضا في هذا العدد

٣٠ الجارتان والمالية العامة  
واجهت كل من كندا والولايات المتحدة عجزا متزايدا في الموازنة وارتفاعا في الدين العام، لكنهما اختلفتا في النتائج

٣٤ جيري جوناس، وجميلة سنجق  
التداعيات على مستوى المحليات

٣٨ سوق تداول السندات الصادرة عن الولايات الأمريكية ليست معزولة فيما بينها، لكنها معزولة عن سوق السندات الفيدرالية

٣٨ رابح أرزقي، و برتراند كانديلون، وأمامو سي  
ثمار متباينة

٤٠ التطور المالي لا يعطي نفس الدفعة لكل البلدان

أدولفو باراهاس، ورالف شامي، ورضا سيد يوسف

٤٠ سلوك غير تقليدي  
سياسات الميزانية العمومية المبتكرة التي انتهجتها البنوك المركزية كانت عاملا مساعدا أثناء الركود، لكن استخدامها ينبغي أن يقتصر على الظروف الاستثنائية

٤٠ مارك ستون، وكنينجي فوجيتا، وكوتارو إيشي



## من يملكون ومن يملكون أقل

كنا

نعتقد في السابق أن نمو الاقتصاد ككل من شأنه أن ينهض بالجميع. فقد يزداد الأثرياء ثراء، لكن الجميع يجنون الثمار وترتفع مستوياتهم المعيشية. كانت هذه هي الصفة غير المعلنة في نظام السوق.

لكن البحوث الحالية توضح أن كثيرا من البلدان يشهد زيادة مستمرة في عدم المساواة واتساعا متزايدا في الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لا سيما على مدار ربع القرن الماضي.

ونظرا لأن دافعي الضرائب يدفعون ثمن المشكلات التي تعرضت لها الصناعة المالية في الاقتصادات المتقدمة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، يبدو هذا التفاوت أمرا شديدا الاستفزاز للعاملين بالأجر الذين ظلت أجورهم ثابتة أو زادت سوءا. وقد بدأت قضية عدم المساواة تجذب مزيدا من الاهتمام البحثي لدى الاقتصاديين.

ويبحث هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية في مسألة تفاوت الدخل في مختلف أنحاء العالم ومدى أهميتها.

شهد العالم على مدار العقود الماضية حقبة من النمو الاقتصادي غير المسبوق أدت إلى تحسن المستويات المعيشية في متوسط الحالات. ولكن بشكل عام، كانت مكاسب الأغنياء أكبر بكثير من التحسن في أحوال الفقراء. وتشير «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» إلى أن ازدياد عدم المساواة يولد حالة من السخط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. ومن شأنه أن يؤدي أيضا إلى إثارة المشاعر الشعبية والحماية والمناهضة للعملة. ويقول السيد إنجيل غورييا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إن «الشعوب ستوقف عن تأييد نظم التجارة المفتوحة والأسواق الحرة إذا شعرت بأنها تخسر، بينما تحقق مجموعة صغيرة من الرابحين ثراء على ثراء».

ويرى برانكو ميلانوفيتش، الخبير الاقتصادي الأول في البنك الدولي وكاتب

مقال الغلاف، أن الأزمة الاقتصادية العالمية ربما تكون قد أحدثت بعض التقلص في فجوة التفاوت العالمي بين شعوب العالم لأن معظم البلدان الصاعدة والنامية ظلت تحقق معدلات نمو مرتفعة.

أما «أندرو بيرغ» و«جوناثان أوستري»، الاقتصاديان في صندوق النقد الدولي فيقولان إن عدم المساواة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. والواقع أن المجتمعات التي تتمتع بدرجة أكبر من المساواة تكون احتمالات احتفاظها بالنمو أكبر على المدى الأطول. ويعرض الباب الثابت «تأمل معي» صورة واضحة لقضية عدم المساواة، مستندا إلى بعض النتائج المثيرة للاهتمام المستمدة من «قاعدة بيانات أعلى الدخل في العالم» (World Top Incomes database).

وفي هذا العدد أيضا، تجري حوارا مع إيلينور أوستروم، أول سيدة تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد؛ وفي باب «عودة إلى الأسس» نفسر الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ونبحث في حالة سوق سندات البلديات في الولايات المتحدة.

\*\*\*\*\*

وختاما يؤسفنا رحيل السيدة «لاي أوي لوي»، التي عملت في مجلة التمويل والتنمية طوال عشر سنوات - وكانت المحرر الفني للمجلة منذ ٢٠٠٤ - حيث تتقاعد الآن بجدارة. وقد ساهمت «لاي أوي» بتفانيها وروحها الإبداعية الهادئة في إخراج بعض الأعداد الخالدة من هذه المجلة. وكان من حسن حظنا أن زينت موهبتها صفحاتنا.

ولا شك أننا سنفتقدها كثيرا ونتمنى لها أطيب الأمنيات.

جيريمي كليفت

رئيس التحرير

*Economics of Good and Evil: The Quest for Economic Meaning from Gilgamesh to Wall Street, Tomas Sedlacek*

المطلب: الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، دانييل يرغن  
*The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World, Daniel Yergin*

### بيانات تحت المجهر

٥٧

أين يذهب الاستثمار

هولندا أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر وأكبر وجهة له

تاديوس غالوينزا

Cover, Michael Gibbs; p. 6, Seemeen Hashem/IMF; p. 12, Michael Gibbs; p. 24, Lai Oy Louie/IMF; p. 40, Seemeen Hashem/IMF.

Photography: p. 2, Michael Spilotro/IMF; p. 5, Michael Spilotro/IMF; p. 6, iStock; p. 20, Michel Setboun/Cobis; p. 24, X99ZSUMAPress/Newscom; p. 25, iStock; p. 28, Forest Woodward/iStock; p. 29, Aly Song/Reuters/Corbis; p. 29, Bettman/Corbis; p. 30, Bob Gurr/All Canada Photos/Corbis; p. 34, Andre Jenny, Stock Connection Worldwide/Newscom; p. 44, Keren Su/Danita Delimont Photography/Newscom; p. 48, x99/Zuma Press/Newscom; p. 52, Sergio Pitamitz; pp. 55-56, Michael Spilotro/IMF.

اقرأ عبر الإنترنت على: [www.imf.org/fandd](http://www.imf.org/fandd)

Visit F&D's Facebook page:  
[www.facebook.com/FinanceandDevelopment](http://www.facebook.com/FinanceandDevelopment)

٤٤ تبادل المواقع التجارية

يرتفع نجم الأسواق الصاعدة لكي تتحول إلى مراكز تجارية كبرى بفضل سلسلة العرض العالمي وتصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة ريتشارد هارمسن، ونجوى رياض

٤٨ تعبئة إمكانات المهاجرين

تستطيع إفريقيا الاستعانة ببعض طيورها المهاجرة التي تعد بالملايين في الخارج حتى تساعد في جهود التنمية ديليب راثا، وسونيا بلازا

٥٢ المزيد من أوروبا، وليس أقل

تواصل منطقة اليورو التعلم من أزمة مديونيتها التي تحتاج إلى منهج أكثر مركزية فيما يتصل بسياسات المالية العامة والقطاع المالي سيلين آلارد

## الأبواب الثابتة

٢ شخصيات اقتصادية

سيدة الصناعة

مورين بيرك تقدم ملامح من حياة إيلينور أوستروم، أول سيدة تفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد

٤٢ عودة إلى الأسس

الصورة الكبيرة والصغيرة

ما السبب في انقسام علم الاقتصاد إلى عالمين كريس رودريغو

٥٥ استعراض الكتب

اقتصاد الخير والشن: السعي وراء المغزى الاقتصادي من غلامش إلى وول ستريت، توماس سدلاتشيك

# سيدة الصنعة

مورين بيرك تقدم ملامح من حياة إيلينور أوستروم،  
أول سيده تفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد



الأسماك، والمراعي، ومياه الري- بنجاح من قبل الأشخاص الذين يستخدمونها وليس من قبل الحكومات أو الشركات الخاصة.

وربما كانت أوستروم أكثر شهرة بسبب كشفها زيف «مأساة الموارد العامة»، وهي نظرية وضعها عالم الأحياء غاريت هاردن في عام ١٩٦٨. ففي مقال بنفس العنوان نُشر في المجلة العلمية *Science* (العلوم)، طرح هاردن نظريته بأنه لو اتخذ كل راع يتقاسم قطعة من أرض الرعي العامة قرارا اقتصاديا رشيدا على المستوى الفردي بزيادة عدد رؤوس الماشية التي يربيهها على الأرض، لاستنزف التأثير الجماعي الموارد العامة أو دمرها. وبعبارة أخرى، فإن أفرادا متعددين- يتصرفون باستقلالية ويسترشدون بعقلانية بمصالحهم الذاتية- من شأنهم أن يستنفدوا الموارد العامة المحدودة- حتى عندما يكون من الواضح أن حدوث ذلك لا يحقق مصلحة أي شخص.

وترى أوستروم أن «المأساة» في مثل هذه المواقف ليست حتمية، كما كان هاردن يعتقد. وبدلا من ذلك، فإنه لو قرر الرعاة التعاون فيما بينهم ومراقبة بعضهم بعضا في استخدام الأرض، وإنفاذ قواعد لإدارتها، لأمكنهم تفادي المأساة.

وقد لا تكون إيلينور أوستروم - الحاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية - اقتصادية تقليدية، لكن جورج أكرلوف الفائز بجائزة نوبل لعام ٢٠٠١ (راجع عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية) يصنف عملها بأنه «محوري تماما» بالنسبة للمجال. ويقول في هذا الصدد: «إن أوستروم مهتمة بكيف تتشكل الأعراف الاجتماعية وكيف يتم تنفيذها، وأضاف قائلا: «وهذه الأعراف هي «المادة الغائبة» في علم الاقتصاد. وأنت قد تكون قريبا جدا من توازن يتعاون في تحقيقه الجميع، لكنك تحتاج عندئذ شيئا إضافيا يحمل الناس على التعاون. وما يدفع الناس على التعاون هو الأعراف».

فازت إيلينور أوستروم بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية **عندما** عام ٢٠٠٩ أصابت البعض بالدهشة. فقد كتب ستيفن ليفيت أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو والذي شارك في تأليف كتاب «الاقتصاد العجيب» (*Freakonomics*) في مدونته يوم الإعلان عن الجائزة يقول: «لو كان قد أُجري استطلاع لرأي الاقتصاديين الأكاديميين يوم أمس وسُئِلوا من هي إيلينور أوستروم، وعما قدمته، أشك في أن أكثر من واحد من بين كل خمسة اقتصاديين كانوا سيعطونك جوابا».

لكن بول دراغوس أليجيكا، وهو تلميذ سابق لأوستروم، وحاليا زميل بحوث أول لدى مركز ميركاتوس في جامعة ميسون لم يندم البيت. وفي هذا الصدد يقول أليجيكا: «إن فلسفة التنوع المؤسسي برمتها- المتمثلة في تجاوز ثنائية السوق والدولة- من أكثر النماذج ثورية التي طُرحت في العلوم الاجتماعية خلال السنوات العشرين الماضية أو نحوها».

وعند منح أوستروم جائزة نوبل عن تحليلها للحكومة الاقتصادية، أشارت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم إلى أن عملها «يعلمنا دروسا مبتكرة عن الآليات العميقة التي تبقى على التعاون في المجتمعات البشرية». وإن كان البعض قد رأى في اختيار أوستروم- ومعها شريكها في الجائزة أوليفر وليامسون من جامعة كاليفورنيا في بيركلي- أمرا غير عادي، إلا أن آخرين رأوا في ذلك رد فعل مناسب لإخفاقات السوق الحرة التي كشفتها الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.

وإيلينور أوستروم أول امرأة تفوز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، واهتمامها بالأسواق أقل من اهتمامها بالنشاط الاقتصادي الذي لا ينعكس في الأسواق - داخل الأسر المعيشية، والشركات، والاتحادات، والهيئات، وغيرها من المنظمات. وقد أثبتت كيف يمكن إدارة الموارد العامة- أي الغابات، ومصائد

## بيفرلي هيلز، ١٩٢١

باعتباره موضوعا لرسالتها للحصول على الدكتوراه، وبذلك زرعت بذور عملها اللاحق بشأن ما تسميه «موارد المجمع العام».

وكان يشرف على حلقة نقاش الدراسات العليا تلك فنسنت أوستروم، وهو أستاذ مساعد للعلوم السياسية يكبرها بأربعة عشر عاما، وتزوجته في ١٩٦٣. وكانت تلك بداية لشراكة امتدت طوال العمر، مزجت بين «الحب والتنافس».

## «إن أوستروم مهمته وكيف تتشكل الأعراف الاجتماعية وكيف يتم تنفيذها... وهذه الأعراف هي المادة الغائبة في علم الاقتصاد».

كما عبرت عن ذلك أوستروم في إهدائها في كتابها المثير للأفكار الذي صدر في ١٩٩٠ بعنوان: *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* («حوكمة المشاعات: تطور المؤسسات من أجل العمل الجماعي»).

### العالم باعتباره حرفيا

في عام ١٩٦٥، انتقل آل أوستروم إلى مدينة بلومينغتون بولاية إنديانا، حيث تولى فنسنت منصب أستاذ دائم في جامعة إنديانا، وبدأت إيلينور في تدريس مادة الحكومة الأمريكية، ثم حصلت في النهاية على منصب دائم. وبعد ذلك بسنوات قليلة، استهلا سلسلة من الحلقات الدراسية جمعت معا باحثين من تخصصات مختلفة لمناقشة موضوعات محل اهتمام مشترك، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الموارد. وتذكر أوستروم ذلك قائلة: «لقد تعاهدنا على الالتقاء كل يوم اثنين، حتى لو انتهى بنا الأمر إلى أن نكون فقط خمسة أو ستة. لكن اللقاء نما ونما ونما».

وقد تطورت حلقات يوم الإثنين الدراسية غير الرسمية إلى الحلقة الدراسية عن النظرية السياسية وتحليل السياسات، وأصبحت حاليا مركزا بحثيا مزدهرا يجذب دارسين من كل أنحاء العالم في ميادين العلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الأجناس البشرية، وعلم البيئة، والقانون وغيرها من الميادين.

وفي هذا الصدد كتبت أوستروم في موقع جائزة نوبل على شبكة الإنترنت تقول: «كان منطوق حلقتنا الدراسية دائما هو أنه لا بد من تكوين مجموعة مختلفة من الدارسين عبر تخصصات الاقتصاد، والعلوم السياسية وغيرها، لتعمل معا في محاولة لفهم كيف تأثرت السلوكيات والنتائج بالتدابير المؤسسية في مجموعة متنوعة من الأوضاع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية».

وأراد آل أوستروم أن يصمموا المركز على غرار نموذج ورشة الحرفي، بوحى من صديق لهما يعمل صانع أثاث. وكان على تلامذتهما أن يكدوا كدا إلى جانبهم، الأمر الذي سمح بنقل المعرفة على غرار ما يحدث إلى حد كبير بين معلم الحرفة والصبي المتدرب، وليس من خلال مسار من أعلى إلى أدنى كما في المحاضرات. وتقول أوستروم في هذا الصدد: «تصور فنسنت ورشة يوجد فيها أشخاص لديهم مهارات متعددة على مستويات مختلفة - وهكذا يتعلم الشباب كيف يعملون مع أناس أكبر سنا - لكنهم يعملون معا وليس وفقا لتنظيم هرمي. وهذا - إلى حد بعيد - ما ظلت الحلقة الدراسية تسعى إليه منذ سنين حتى الآن».

ويوجد مقر الحلقة الدراسية في دار جمعية إياء سابقة يضم أربعة مبان في شارع هادي قريب من الحرم الجامعي، والمبنى مزدان بمعلقات جدارية آسيوية

ولدت إيلينور أوستروم - أو لين كما تسمى غالبا - في لوس أنجلوس، بولاية كاليفورنيا في عام ١٩٣٣. وقد عاشت أوستروم التي نشأت نشأة فقيرة في خضم فترة الكساد الكبير، مع والدتها المطلقة التي علمتها زراعة الخضراوات وتعليب ثمار أشجارها توفيرا للمال. وكان منزلها يقع على أطراف حي مدرسة بيفرلي هيلز، لذلك تمكنت من الالتحاق بمدرسة بيفرلي هيلز الثانوية اللامعة وتلقت فيها تعليما راقيا. ولما كانت أوستروم تبدي ازدياء ميكرًا للنزعة المادية التي لا تزال سائدة حتى اليوم، فقد كانت تشتري لنفسها ملابس مستعملة، في تناقض صارخ مع زميلاتها في تلك المدرسة العامة التي تزعم بأن من خريجها مشاهير كثر. وقد تشجعت إيلينور على الانضمام إلى فريق الخطابة، الأمر الذي أشعل اهتمامها بالمناظرة. وفي هذا الصدد، تقول أوستروم: «كانت مناظرات المدرسة الثانوية تدريبًا ممتازًا». وتضيف قائلة: «هناك جانبان في كل مسألة، عليك أن تتعلم كيف تعد حجة متماسكة لكل منهما، حيث إنهم يكلفونك عشواتيا بالانضمام إلى جانب ما». وهكذا، فإن المناظرات لم تشحذ فقط مهاراتها في التفكير الناقد - بل إنها شفتها من التعتة.

والتحقت أوستروم بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس ضد رغبة والدتها. فلم يكن أحد من عائلتها قد التحق بالجامعة غيرها - حيث إنهم لم يروا في ذلك جدوى - ورفضت أمها أن تمدها بالدعم المالي. ولم يمنع ذلك إيلينور الشاب بل دفعها دفعا نحو الجامعة، وجعلها تعمل في سلسلة من الوظائف العرضية المؤقتة. وتذكر أوستروم ذلك قائلة: «في ذلك الوقت كانت الرسوم الجامعية في جامعة كاليفورنيا بولس أنجلوس منخفضة، لذلك استطعت تجنب الاستدانة».

ورغم تخرجها مع مرتبة الشرف في العلوم السياسية، فقد اتجهت إيلينور إلى بوسطن لكي تعمل في وظيفة كاتب لدى شركة لتصدير الإلكترونيات. وفي هذا الصدد تقول في ملاحظة ضمن سيرة ذاتية موجزة لها: «كانت الفرضية السائدة في تلك الأيام هي أن الوظيفة المناسبة للمرأة هي العمل كسكرتيرة أو مدرسة». وبعد ذلك بعام، استقرت في وظيفة مدير مساعد بشؤون العاملين لدى شركة غود فري كابوت، وهي شركة في بوسطن، لم يسبق لها أن وظفت امرأة بأية صفة مهنية.

تقول أوستروم: «شقت طريقي بشكل ما إلى هذه الوظيفة، لكن الحقيقة هي أن تمكني من فعل ذلك بنجاح وأنا في الحادية والعشرين من عمري منحنى ثقة كانت عونًا لي في وقت لاحق من حياتي».

وفي عام ١٩٥٧، عادت أوستروم إلى جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس حيث حصلت على وظيفة من المستوى المتوسط في مكتب شؤون العاملين بالجامعة، بينما تابعت دراساتها الجامعية العليا في العلوم السياسية. وظلت أمها تشعر بالحيرة إزاء خياراتها. وتذكر أوستروم قائلة بابتسامة على وجهها: «سألني كم سيكون راتبي بعد الحصول على درجة الدكتوراه، وهل سيكون أكثر مما أتقاضاه حاليا؟ قلت لها: لا، قد يكون نفس الراتب أو أقل منه. وببساطة لم تفهم ما أعنيه».

وفي حلقة نقاشية بالدراسات العليا، وجدت أوستروم نفسها منجذبة إلى قضية كيفية تصرف الناس بصورة جماعية لإدارة الموارد الطبيعية العامة على نحو قابل للاستمرار. وقامت، بالاشتراك مع فريق من زملائها من الطلبة والباحثين، بدراسة حوض خزان مياه جوفية في جنوب كاليفورنيا. وكانت المجتمعات المحلية تستخرج بالضخ منه كميات مفرطة من المياه الجوفية، بينما كانت المياه المالحة تتسرب إليه. وصارت أوستروم مفتونة بمسألة الحافز الذي وجده الناس من دوائر الاختصاص المتداخلة التي تعتمد على هذا المصدر المائي لكي ينحوا خلافاتهم جانبا ويحلوا المشكلة. وأثرت أن تدرس هذا التعاون

دقيقة، ومحفورات خشبية إفريقية لمساء، وأعمال فنية أخرى غريبة. ويرحب الجو العام بالدارسين الذين يقدون من كل أنحاء البلاد ومن الخارج لبحث الكيفية التي تفادت بها المجتمعات «مأساة الموارد العامة».

وهذا البحث- الذي ينظر في إدارة موارد من قبيل المياه، ومصائد الأسماك، والغابات- إنما هو جزء من جهد أوسع لاستنباط نظرية عن كيف يمكن للناس أن ينظموا أنفسهم ويحكموا ذاتهم. ويتم اختبار الأسئلة أولاً عن طريق التجريب في مختبر، حيث تقوم أوستروم بدراسة ما يقوم به طلبتها من خيارات عندما يواجهون بمأزق افتراضية لموارد المجمع العام. ثم يتم اختبار التنبؤات الناتجة عن النتائج على المستوى الميداني من خلال الملاحظة المباشرة لمواقف الحياة الحقيقية.

## «إن ثروة البيانات التي جمعتها أوستروم من مجتمعات عبر العالم، وعبر فترات زمنية، وعبر الموارد هي التي تضي المصادقية على نظرياتها».

وتشرح أوستروم ذلك بقولها: «نحن نأخذ شيئاً ما نهتم به نظرياً مثل الصالح العام، أو موارد المجمع العام، وننتقل جيئةً وذهاباً بين الميدان والمختبر. ففي الميدان، تحصل على كل الثراء، لكن ذلك الثراء يكون مفرطاً إلى حد لا يمكننا معه أن نتبين ماذا يجري تحديداً. لذلك نعود إلى المختبر لكي نرى ما إذا كان هناك متغير نظنه مهما يتضح فعلاً أنه يُحدِث فرقا كما تظن».

### أداء الشرطة وتعددية المراكز

كان من بين مشروعات أوستروم الأولى في الحلقة الدراسية إجراء بحث عن هيكل وأداء قطاع الشرطة. ففي أوائل السبعينات من القرن الماضي، كان خبراء السياسات العامة في الولايات المتحدة يوصون بإجراء تخفيض صارم في عدد أقسام الشرطة، بناء على اعتقاد منهم بأن تعدد الوحدات التي تخدم المنطقة نفسها من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى وانعدام الكفاءة. وشرعت أوستروم وزملاؤها في دراسة ضخمة لأداء إدارة الشرطة وخدماتها في ٨٠ منطقة من المدن الكبرى بغية تحديد أفضل مسار للعمل.

وقضت أوستروم ١٥ عاماً في العمل في هذا المشروع، تتجول على متن سيارات دوريات الشرطة، وتستطلع آراء الناس حول تجاربهم مع الشرطة، وتجمع البيانات بكافة أشكالها ورقية وإلكترونية. وعند الانتهاء من دراستها، تبين لأوستروم وزملائها أن الأكبر ليس بالضرورة هو الأفضل، عندما يتعلق الأمر بهيئات الشرطة، وأن الاعتقاد الشائع بأن تعدد أقسام الشرطة في منطقة ما من المدن الكبرى يقلل من كفاءتها لم تثبت صحته. ووجدوا بدلاً من ذلك أن الهيئات غالباً ما تطور شبكات تعاونية لتوفير السلامة العامة عبر حدود مناطق الاختصاص. وفي هذا تقول أوستروم: «ليس التعقيد صنواً للفوضى».

وتذكر أوستروم أن دراسة الشرطة كانت تصويراً جيداً لمفهوم «تعددية المراكز»، وهو مفهوم مهم في عملها. وكان أول من دعا لمفهوم النظام السياسي متعدد المراكز هم فنسنت أوستروم، وتشارلز تيبوت، وروبرت وارين في عام ١٩٦١، ويشير مفهوم النظام السياسي «متعدد المراكز» إلى نظام يقوم فيه

المواطنون بتنظيم سلطات متعددة، وليس فقط سلطة حاكمة واحدة، وعلى مستويات متعددة.

وكتبت أوستروم في بحث قدمته في عام ١٩٩٧ بمناسبة قبول ترشيحها لجائزة فرانك سايدمان للتميز في الاقتصاد السياسي، تقول: «إن المحلل الذي يستخدم نظرية تعددية المراكز لا يتنبأ بأن هناك شكلاً أمثل وأوحد للتنظيم بجميع مناطق المدن الكبرى». وبدلاً من ذلك، على المرء أن يدرس خصائص الإنتاج والاستهلاك للخدمة الحضرية المعنية قبل أن يحدد ما هو الترتيب المؤسسي الأكثر صلاحية- وهو بالضبط ما فعلته في دراستها عن عمل الشرطة.

### أهمية المعرفة المحلية

السؤال الأساسي الذي تحاول أوستروم طرحه هو لماذا ينجح بعض مستخدمي الموارد في تنظيم أنفسهم ولا ينجح آخرون في ذلك؟ وهذا السؤال ليس مجرد سؤال أكاديمي: حيث إن له صلة وثيقة وحقيقية بالسياسة العامة. وفي هذا الصدد قالت أوستروم في مقابلة صحفية في عام ٢٠٠٣: «إذا لم نجد الوسائل اللازمة لتطوير وتعزيز القدرات على السيطرة على مواقف المجمع العام وإدارتها بفاعلية، فإن غياب مثل هذه المؤسسات في القرن الحادي والعشرين من شأنه أن يثير مشكلات اجتماعية واقتصادية جوهرية». وتقول: إنه كلما زاد علمنا بهذه المؤسسات ازداد احتمال تمكن صناع السياسات من تفادي الأخطاء السابقة.

وتقول إيمي بوتيت، وهي زميلة سابقة في الحلقة الدراسية وحاصلة على درجة الدكتوراه وهي حالياً أستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة كونكورديا في مونتريال: إن ثروة البيانات التي جمعتها أوستروم من مجتمعات عبر العالم، وعبر فترات زمنية، وعبر الموارد هي التي تضي المصادقية على نظرياتها. وتضيف قائلة: «تكون الأدلة أكثر إقناعاً بكثير لأنها تأتي من مثل هذا التنوع في المواقف».

وبرنامج البحوث لموارد ومؤسسات الغابات الدولية، الذي أُطلق في التسعينات من القرن العشرين، من النماذج الممتازة لمشروع الحلقة الدراسية يشمل عدة بلدان وسنوات. ومن أجل هذا البرنامج الجاري، أنشأت أوستروم وزملائها شبكة من مراكز البحوث المتعاونة لدراسة الغابات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتفحص الدراسة كيفية تأثير ترتيبات الحوكمة في الغابات وفي الناس الذين يعتمدون عليها، وهم يأملون- عن طريق قياس التأثير الأطول أمداً على كل من التنوع الحيوي للغابات والنسيج الاجتماعي للمجتمع- أن يتوصلوا إلى بيانات من شأنها أن تساعد صناع السياسات ومستخدمي الغابات مستقبلاً.

وتقول أوستروم: «يظن الناس أنه يكفي مجرد وجود «محميات». حسناً، لقد وجدنا أن بعضها يؤدي دوره والبعض الآخر لا يفعل». وتستطرد قائلة: لو طُرد الناس الذين يستخدمون الغابة ببساطة قبل أن تعلنها الحكومة «محمية»، فقد يشعرون بمرارة ويقف ملهم إلى المساعدة في مراقبة وحماية الغابة مستقبلاً. لكنهم لو استقدموا إليها وأعطى لهم دور، فإنهم سوف يساعدون في مراقبة الغابة، وسوف يتحسن حالها كثيراً.

وتستخدم مراكز البحوث في أوغندا وبوليفيا وتايلاند وتزانيا وغواتيمالا وكينيا والمكسيك ونيبال والهند نفس بروتوكولات البيانات، وتسهم في قاعدة بيانات مشتركة. وتضم هذه المراكز أطقماً من الباحثين المحليين، حضر كثير منهم إلى مدينة بلومنغتون للتدريب. وتهتم أوستروم كثيراً بالمعرفة المحلية. فهي تسعى دائماً إلى رصدها، أو البناء عليها.

ولا تتشاور أوستروم مع الخبراء المحليين لمجرد أن يكون عملها شمولياً، بل لأن خبرتهم الفنية غالباً ما تكون أعلى. فقد وجدت، في دراسة لنظم الري في



تكون علاقتهم بطلبتهم على غرار علاقة مُعلّم الصنعة بالصبي المتدرب- وهي علاقة شخصية للغاية- وهم يقيمون تلك العلاقة».

ومقابل ذلك، فإنهم ينالون الولاء، كما يقول أليجيكا: «حتى بعد أن يترك الطلاب الحلقة الدراسية، فإنهم يستمرون في الشعور بأنهم جزء من عائلة ممتدة».

### لا تزال تحت الضغوط

لم تتباطأ وتيرة أوستروم في العمل منذ فوزها بجائزة نوبل - فلا تزال الطالبات تنهمر عليها لإجراء مقابلات ولقاءات أمام الجمهور حتى بعد مرور عامين على فوزها بالجائزة. وقد تخلت في عام ٢٠٠٩ عن منصبها كمدير للحلقة الدراسية لمايكل ماكجينيس، الذي كان يعمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة إنديانا منذ ١٩٨٥، لكنها لا تزال تتحمل عبئها كاملا في التدريس والبحث.

ومن بين المشروعات الكثيرة التي تحاول أوستروم الترويج لها حاليا دراسة دامت شهورا عن الرعاية الصحية يوجهها ماكجينيس. وتبحث الدراسة نظم الرعاية الصحية في ثلاثة مجتمعات - هي سيدار رابيدز بولاية أيوا، وجراند جنكشن بولاية كولورادو، وبلومينغتون بولاية إنديانا، وهي مجتمعات حققت درجات متباينة من النجاح في النماذج التعاونية للحكومة.

وفي بعض النظم مثلا تتنافس المستشفيات بضرارة، بينما تتعاون في نظم أخرى على نحو أكبر. وتقول أوستروم: إن الدراسة، التي لا تزال في مرحلة جمع البيانات، سوف تحاول الإجابة على بعض الأسئلة الأساسية: ما هي العوامل التي تدفع بعض المجتمعات إلى تشكيل مجموعات تتعاون فيما بينها وتحاول تحسين الأوضاع؟ وما هي خصائص المجتمعات التي وجد الناس فيها وسيلة للحفاظ على انخفاض تكاليف الرعاية الصحية وارتفاع جودة الرعاية الصحية؟

ويتعلق متن أعمال أوستروم برمته بالأعراف الاجتماعية، وما يدفع الناس إلى التعاون فيما بينهم، ودراسة الرعاية الصحية ليست استثناء من ذلك. وفي هذا الصدد، يقول أكرولوف: «إنها تلاحظ هذه الأعراف على المستوى الدقيق بالطبع؛ لأن هذه هي الطريقة التي يستطيع بها المرء ملاحظة هذه الأشياء، ولكن نظرياتها تنطبق على نظم الري كما تنطبق على كيانات كبيرة كالبلدان، أو كبيرة كالعالم كله، مثل الاحترار العالمي».

وفي سن الثامنة والسبعين من عمرها، أثرت أوستروم الانسحاب من الحياة الأكاديمية والتمتع بالهدوء والسكينة في غابة مساحتها ستة أفدنة على تخوم مدينة بلومينغتون، حيث تعيش هي وفنستنت. لكن فرص حدوث ذلك تبدو ضئيلة. فعندما سألتها مُحاور في الإذاعة الوطنية العامة عما إذا كان فوزها بجائزة نوبل قد خفف عنها بعض الضغوط مما كانت تشعر بأنه لا يزال عليها أن تنجزه، ضحكت ضحكة توحى بالنفي.

وقالت: «ما كنت أهداف إلى الفوز بجائزة. لذلك، فإن الفوز بها لا يخفف عني

الضغوط من حيث البحث مستقبلا».

مورين بيرك، من هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.

نيبال، أن تلك النظم - التي بناها ويديرها المزارعون أنفسهم - كانت تتفوق في أدائها على النظم التي تم بناؤها بتمويل من المانحين وتديرها هيئات حكومية. ورغم أن التصميم الهندسي للنظم المبنية بتمويل من المانحين كان أفضل، فإن المشرفين عليها كانوا يفتقرون إلى فهم شبكة الحوافز المعقدة التي تواجه المجتمع المحلي.

وقد شهدت أوستروم هذا النمط مرارا وتكرارا. ففي مقابلة صحفية في عام ٢٠٠٣، قالت أوستروم: «كانت الخطط المبدئية بالنسبة لكثير من مشروعات الري الكبرى في البلدان النامية تركز بشكل شبه حصري على التصميمات الهندسية للنظم المادية وتتجاهل المسائل التنظيمية. وفي حين أنه من الضروري تفهم الجانب المادي من مشروعات التنمية، فينبغي التركيز على الجانب المؤسسي». وأكدت أن إنشاء هذه المؤسسات يجب أن يشترك فيه بصورة مباشرة السكان المحليين، وإلا واجهت خطر الفشل.

### أنماط متناقضة

ظلت أوستروم تعمل عن كُتب مع زوجها طوال هذه السنين، فهل كان غريبا أن تفوز بجائزة نوبل دونها؟ وردا على ذلك، تقول أوستروم: «نعم، لكنني رغم هذا أتفهم الأمر. لقد كان أقرب كثيرا إلى الفيلسوف. أما أنا فقد قمت بكثير من التجارب المعملية، والتحليلات الإحصائية، والعمل الميداني، لذلك أفهم لماذا اختاروني. ولكن من المؤكد أن عمله كان حتما بمثابة حجر الأساس».

ويؤكد أليجيكا، الذي درس في الحلقة الدراسية خلال التسعينات من القرن الماضي، هذا التقسيم في العمل قائلا: «إذا نظرت إلى أعمال لين أمكنك أن ترى أنها جزء من صورة أوسع، وأن ملامح هذه الصورة الأوسع - والفلسفة الأوسع الكامنة وراء تلك الصورة - كانت مرسومة بيد فنستنت».

ويرى أليجيكا أن فنستنت، البالغ من العمر واحدا وتسعين عاما هو أحد الرعيل المتبقي من علماء الطراز القديم. أما إيلينور، التي تتسم بطبيعة أكثر عملية من زوجها، فهي «منظمة ورائدة أعمال غير عادية»، قادرة على الجمع بين مشروعات مثيرة للاهتمام، وإيجاد رعاة لها - والخروج باعتماد إضافي في الميزانية لتغطية نفقات باحث أو طالب زائر إضافي يمر بضائقة مالية.

ويبدو أن نمطي آل أوستروم المتناقضين قد أحدثا التوازن الصحيح تماما، كما يشهد كثيرون. ويتشجع الباحثون على تشكيل مجموعات عمل مع زملائهم المتقاربين في الفكر والاتجاه للتصدي لما يرونه من مسائل، وفي هذا الصدد تقول بوتيت: «قد تكون تلك مجموعة قراءة بشأن قضية بعينها، أو مجموعة عمل تحاول جلب تمويل لمشروع بعينه. وهذه الفكرة المتمثلة في المجموعات المنظمة ذاتيا محورية بالنسبة لما كانت تهتم به نظريا. لذلك أعتقد أنه من قبيل الصنعة المحكمة أن توضع هذه الأفكار النظرية موضع التطبيق في الحلقة الدراسية».

وتامما مثلما تعتقد أوستروم فإن المنهج المتجه من القمة إلى القاعدة ليس منهجا مرغوبا في التنمية، ولديها نفس الشعور إزاء الحلقة الدراسية، إذ أثرت ألا تفرض جدول أعمالها البحثي بل تركت المشروعات تنمو عضويا. ويقول أليجيكا عن أوستروم: «هؤلاء قوم يقولون ما يفعلون، إنهم يقولون إنهم يرغبون في أن

# أكثر أم أقل

زاد تفاوت الأجر على مدار ربع القرن الماضي  
بدلاً من أن ينخفض كما كان متوقعا

برانكو ميلانوفيتش  
Branko Milanovic







في صعوبة تهرب الأغنياء من السلطات الضريبية مقارنة بالفقراء على العكس، وأنهم قد يكونوا أكثر صدقا عند التعامل مع السلطات الضريبية. لكن في واقع الأمر، لم يظهر اختلاف يذكر بين النتائج في الولايات المتحدة التي استندت إلى المسوح والنتائج المستمدة من بيانات المالية العامة (دراسة "Burkhauser and others, 2009") رغم أن المسوح تنظر في توزيع الدخل بالكامل بينما تتفحص بيانات المالية العامة الجزء العلوي فقط من توزيع الدخل.

### مفيد أم مضر؟

اتسع نطاق الرأي السائد في السنوات الأخيرة بأن تفاوت الأجور ضار بالنمو - أو أن تعزيز المساواة من شأنه المساعدة في استمرار النمو - (راجع مقال "المساواة والكفاءة" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وكان الموقف المعكوس - أي أن عدم المساواة مفيد للنمو - هو السائد منذ زمن بين الاقتصاديين. والسبب الرئيسي في هذا التحول هو تزايد أهمية رأس المال البشري في التنمية. فعندما كان رأس المال المادي هو الأكثر أهمية، كانت المدخرات والاستثمارات من العناصر الرئيسية. وبالتالي كان من الضروري وجود مجموعة كبيرة من الأغنياء الذين يستطيعون ادخار جزء أكبر من دخلهم - مقارنة بالفقراء - واستثماره في رأس المال المادي.

وبينما أصبح رأس المال البشري في الوقت الحالي أكثر ندرة من الآلات، أصبح التعليم واسع النطاق هو مفتاح النمو. لكن توفير التعليم المتاح للجميع لن يتيسر إلا إذا كان المجتمع يتمتع بقدر نسبي من التكافؤ في توزيع الدخل. وإضافة إلى ذلك، فإن التعليم واسع النطاق لا يقتضي فقط توافر قدر نسبي من التكافؤ في توزيع الدخل، بل يقتضي كذلك تكاثره، في حلقة تعاقبية إيجابية؛ نظرا لأنه يقلص فجوات الدخل بين العمالة الماهرة وغير الماهرة.

إننا فالاقتصاديون في وقتنا الحالي يعارضون عدم المساواة أكثر من أي وقت مضى. فالمزاي المترتبة على الحد من عدم المساواة هي مزاي عملية؛ تسهيل النمو الاقتصادي، وأخلاقية؛ الحد من التفاوت غير المبرر في الدخل بين الرجل والمرأة، أو بين الأفراد المقيمين في مناطق مختلفة في البلد الواحد، أو بين شعوب البلاد المختلفة. وقد شهد ربع القرن الماضي تغيرات متناقضة، ففي الوقت الذي زاد فيه العديد من أشكال عدم المساواة (لا سيما داخل فرادى البلدان) تراجعت أشكال أخرى.

### عدم المساواة يواصل ارتفاعه

استمر ازدياد تفاوت الدخل - أو ظل خاملا على أحسن تقدير - في معظم البلدان منذ أوائل الثمانينات (دراسة "OECD, 2008"). وفي الغالب، يتعارض هذا الأمر تماما

فجوة عدم المساواة مستمرة في التنامي. **لاتزال** ولا تزال أوجه التفاوت - بين الأغنياء

والفقراء في البلد الواحد، وحتى وقت قريب، بين البلدان المختلفة مستمرة في الازدياد. وبينما لا تزال الأزمة المالية العالمية مستمرة في كبح الدخل الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة، نجد أنها تسببت على الأرجح في تقليص فجوة التفاوت العالمي بين شعوب العالم؛ لأن معظم البلدان النامية واصلت النمو بقوة. ويرى البعض أن عدم المساواة ليس مهما طالما أن الأسواق تعمل بكفاءة، أو أن الجميع يحصل على عائدات أكبر. ويرى البعض الآخر أن عدم المساواة يعيق النمو، أو أنه لا يمكن من الناحية الأخلاقية قبول هذا التفاوت إلا بقدر محدود.

### القياس

كيف يقاس عدم المساواة؟ غالبا ما يقارن الناس بين أوضاعهم المالية الشخصية وأوضاع جيرانهم أو زملائهم في العمل أو أصدقائهم على أساس مساكنهم التي يقطنونها أو ما لديهم من مقتنيات. وعادة ما يستخدم الاقتصاديون المسوح الأسرية لقياس مدى التفاوت في الدخل. فتُجرى مقابلات مع طائفة كبيرة من الأسر لتحديد مصادر دخلها المختلفة (النقدية والنوعية) وأنماطها الاستهلاكية. ويُقسّم مجموع دخل الأسرة بعد خصم الضرائب المباشرة المدفوعة (أو إجمالي استهلاك الأسرة) على عدد الأفراد المقيمين ضمن الأسرة الواحدة ثم يصنف جميع المشمولين في المسح في مراتب، من الأفقر إلى الأغنى، وفقا للدخل الأسري للفرد. ويتيح لنا هذا الأسلوب حساب ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم «مُعامل جيني» (راجع الإطار ١).

ورغم أن المسوح الأسرية هي أفضل أدوات لتقييم الدخل وما تتسم به من طابع متغير، فإنها ليست بالأدوات المثالية. فالحد الأعلى للتوزيع قد يكون «مختصرا»، حيث قد يرفض الأغنياء حقا المشاركة في المسوح الأسرية أو يفتشون عن مستويات دخول أقل من الواقع. ولا توجد أسباب واضحة لمثل هذا التهرب، نظرا للسرية التي تكتنف المسوح الأسرية. لكن شبهة «اختصار الحد الأعلى» أدت إلى إجراء مجموعة من الدراسات الأكاديمية مؤخرا واستخدمت فيها بيانات المالية العامة - البيانات المبلغه عن دخل الأغنياء قبل الضريبة - لتقدير نصيب أغنى ١٪ (أو ٠,١٪) من الأفراد من الدخل. ويتمثل الافتراض هنا



## الإطار ١

### إخراج «الجيني» من القمم

معامل جيني هو أكثر مقاييس عدم المساواة انتشارا. ويتراوح من الناحية النظرية بين صفر، عندما يحصل كل فرد في المجتمع على نفس المقدار تماما من الدخل، و١٠٠ (أو ١) عندما يحصل فرد واحد في المجتمع على الدخل كله. ما هي قيم معامل جيني «العادية» أو «المعتادة» أو «المحبذة»؟ تتراوح قيمة معامل جيني في البلدان التي تتمتع بالعدالة نسبيًا - كالسويد وكندا، على سبيل المثال - بين ٢٥ و ٣٥ نقطة. لكن غالبية البلدان تتركز حول ٤٠ نقطة في معامل جيني. واليوم، تصل قيمة معامل جيني في الولايات المتحدة والصين وروسيا في حدود الشريحتين المنخفضة والمتوسطة من الأربعينات. ويتراوح معامل جيني في معظم بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية في حدود الشريحة العليا من الخمسينات، وفي بعض الحالات والفترات الزمنية الاستثنائية يمكن أن يصل معامل جيني إلى الشريحة الدنيا من الستينات. ولا توجد حالات مؤكدة ومستمرة لبلدان تجاوز فيها معامل جيني هذه الحدود. وبالتالي فإن النطاق الفعلي لمستوى عدم المساواة القُطري يتراوح بين ٢٥ وحوالي ٦٠ نقطة. أما التفاوت العالمي (بين جميع شعوب العالم) فهو خارج هذا النطاق، عند ٧٠ نقطة تقريبا (راجع الشكل ١).

### أكثر ثراء في البلدان الغنية

ما السبب في عدم المساواة؟ يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن التطور التكنولوجي في البلدان الغنية، والذي ينتج عنه تزايد الطلب على العمالة المتعلمة تعليما عاليا، هو السبب في مواصلة ارتفاع عدم المساواة مرة أخرى. فلا تزال المجتمعات غير قادرة على توفير العمالة المتعلمة تعليما عاليا بالأعداد اللازمة في الاقتصاد الجديد مما أدى إلى ارتفاع أجور هذه الفئة مقارنة بنظرائها من العمالة الأقل مهارة. ووفقا لما ذكره الاقتصادي الهولندي الراحل (أول من فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد) «يان تينبيرغن» (Jan Tinbergen) فإن عدم المساواة ناتج عن السباق بين التكنولوجيا والتعليم. ورغم أن نتيجة هذا السباق جاءت في صالح العمالة الأقل مهارة على مدار العقود الأولى من القرن العشرين، فإن متطلبات الثورة التكنولوجية رجحت مرة أخرى كفة العمالة الماهرة.

وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، توصلت دراسة «Goldin and Katz (2008)» إلى أن المعروف من العمالة الماهرة ظل ثابتا نسبيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة - حيث توقف متوسط السنوات الدراسية عند أكثر قليلا من ١٢ سنة - وتذهب الدراسة إلى أن ذلك الأمر يفسر على الأقل جانبا من زيادة عدم المساواة في الولايات المتحدة.

وتبدو هذه النتيجة معقولة، وإن كانت مجرد تحصيل حاصل إلى حد ما، لأننا غير قادرين على إجراء قياس مباشر لمدى تفضيل التقدم التكنولوجي للعمالة الماهرة. ولا يسعنا إلا افتراض مدى قوته من خلال حجم الفجوة بين أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة. لكن ربما تكون هناك قوة أخرى منفصلة تماما - مثل تراجع فعالية الاتحادات العمالية - هي المسؤولة واقعا عن اتساع فجوة الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة.

كذلك يقوم الإطار المؤسسي للبلد المعني بدور في صياغة عدم المساواة. فالحكومات يمكنها استخدام الضرائب المرتفعة والتحويلات الاجتماعية لإعادة توزيع جانب من الدخل المرتفعة التي اكتسبتها العمالة الماهرة. وزيادة فعالية إعادة التوزيع في أوروبا القارية تفسر ارتفاع مستوى عدم المساواة بدرجة أقل كثيرا مقارنة بالبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية (دراسة «Piketty and Saez, 2006»). ففي عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أدت التحويلات الاجتماعية

مع النظريتين الشائع استخدامهما للتنبؤ بعدم المساواة: وهما منحني «كوزنتس» (Kuznets) ونظرية «هيكشر - أولين - صمويلسن» (HOS) (راجع الإطار ٢).

وكان تفاوت الدخل في أغنى البلدان (وخاصة البلدان التي توفرت عنها بيانات وفيرة على المدى الطويل - أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) يتبع في البداية النمط الذي تبناه «كوزنتس» من حيث الارتفاع ثم الهبوط (الأمر الذي لا يدعو للدهشة؛ نظرا لأن هذه المشاهدات أوتحت لكوزنتس بصياغة هذه الفرضية). وقد حدث التحول الهبوطي الكبير والطويل في مستوى عدم المساواة من ذروته في أواخر القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة وفي العشرينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة، ليبلغ أدنى درجاته في السبعينات.

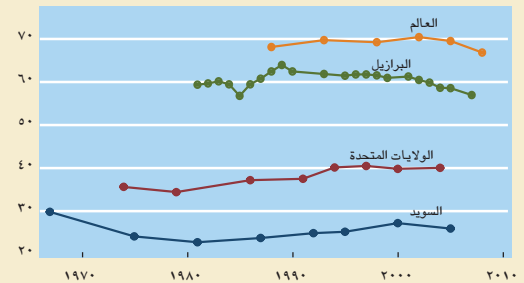
لكن منذ ذلك الحين أصبحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - وبالطبع معظم الاقتصادات المتقدمة - أكثر ثراء وأكثر عدم مساواة بكثير. ففي عام ٢٠١٠، زاد الدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة بنسبة ٦٥٪ عن مستواه المسجل في الثمانينات، وزاد بنسبة ٧٧٪ في المملكة المتحدة. وعلى مدار نفس الفترة، ارتفع مستوى عدم المساواة في الولايات المتحدة من حوالي ٣٥ نقطة إلى ٤٠ نقطة أو أكثر في مقياس معامل جيني (راجع الشكل ١)، وفي المملكة المتحدة من ٣٠ نقطة إلى حوالي ٣٧ نقطة. وتأتي هذه الزيادات كانعكاس لتحركات عكسية ملاحظة في توزيعات الدخل. وعلى وجه الإجمال، ارتفع مستوى عدم المساواة في ١٦ بلدا من أصل ٢٠ بلدا من البلدان الغنية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة بين أواسط الثمانينات وأواسط الألفينات. ومن شأن هذه المصادفة التي اقترن فيها ارتفاع متوسط الدخل بارتفاع عدم المساواة في الاقتصادات الناضجة أن تثير دهشة كوزنتس بلا شك، مثلما أثار دهشة العديد من الاقتصاديين.

وقد ارتفع مستوى عدم المساواة كذلك في الصين، ذلك البلد الفقير الذي يتمتع بميزة نسبية في المنتجات كثيفة الاعتماد على العمالة غير الماهرة، والذي قفزت فيه نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي من حوالي ٢٠٪ إلى أكثر من ٦٠٪ في عام ٢٠٠٨. وتتنبأ نظرية «هيكشر - أولين - صمويلسن» حول العولمة بأن مستوى عدم المساواة ينخفض مع ارتفاع أجور العمالة ذات المهارات المحدودة مقارنة بالعمالة الماهرة. غير أن معامل جيني للصين، في واقع الأمر، سجل ارتفاعا من أقل من ٣٠ نقطة في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤٥ نقطة في وقتنا الحالي. ومرة أخرى نجد أن الحقائق تدحض النظريات.

الشكل ١

### الفجوات في أنحاء العالم

التفاوت العالمي - أي: بين شعوب العالم - يزيد على عدم المساواة داخل حتى أقل البلدان فرادى تحقيقا للمساواة. (معامل جيني)



المصادر: بالنسبة للولايات المتحدة والسويد وكوسمبورغ «قاعدة بيانات مسح الدخل» (Income Survey database)؛ وبالنسبة للبرازيل، «قاعدة البيانات الاجتماعية الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي» (Socio-Economic Database for Latin America and the Caribbean) (SEDLAC)؛ وبالنسبة للعالم، دراسة «Milanovic» (تصدرت قريبا) معامل جيني العالمي لعام ٢٠٠٨ هو تقدير أولي. ملاحظة: معامل جيني يستند إلى الدخل المتاح.

(باستثناء المعاشات الحكومية) والضرائب المباشرة إلى خفض قيمة معامل جيني في ألمانيا بواقع ٩ نقاط وبواقع ٦ نقاط فقط في الولايات المتحدة.

وقد يرجع رفض حكومة ما اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من عدم المساواة إلى رؤيتها بأن إعادة التوزيع فيها إهدار للموارد وضارة بحوافز السوق (انطلاقاً من تبنيها الرأي القائل بوجود مفاضلة قوية بين المساواة والنمو). لكن الإخفاق في إعادة توزيع الدخل ربما يرجع كذلك إلى الواقع السياسي في البلد المعني - اكتساب الأغنياء قدر غير تناسبي من النفوذ السياسي؛ لأنهم أكثر نشاطاً على الساحة السياسية ويقدمون مساهمات أكبر للسانسة مقارنة بنظرائهم الأقل ثراءً. وتفترض نماذج الاقتصاد السياسي التي تتعامل مع عدم المساواة في الأونة الأخيرة أن «صاحب الصوت الانتخابي الحاسم» - الذي تؤدي أفضليته إلى ترجيح كفة اتخاذ القرار في اتجاه أو آخر - يكون عادة أكثر ثراءً من «صاحب الصوت الانتخابي متوسط الدخل». وبالتالي تتوافق القرارات السياسية أكثر مع أفضليات الأغنياء. وفي هذا التحليل نجد أن النظم السياسية قد اقتربت أكثر من نموذج «دولار واحد - صوت واحد» عنها من النموذج التقليدي «شخص واحد - صوت واحد» (دراسة Karabarounis, 2011).

وهناك تفسير آخر لزيادة عدم المساواة وهو استمرار تغير الأعراف الاجتماعية. ففي الماضي، كان المجتمع يستاء من ظهور فجوات ضخمة في الأجر بين رئيس شركة، مثلاً، والعاملين فيها. والآن توجد فجوات ضخمة ولا يبدو أنها أصبحت مقبولة فحسب بل صارت محبذة أيضاً (دراسة Levy and Temin, 2007). ورغم أن البيانات تؤكد اتساع هذه الفجوة، فمن الصعب التحديد على وجه الدقة أي الأعراف الاجتماعية التي تغيرت وأسباب ذلك.

كذلك يلقي اللوم على العولمة باعتبارها سببا في تزايد عدم المساواة في بلدان العالم الغنية. فالتخصص في الصادرات التي تتطلب مهارات عالية يؤدي إلى تزايد اتساع الفجوة بين أجر العمالة الماهرة وغير الماهرة. وعلاوة على ذلك، فإن التعميد والواردات الرخيصة التي تتطلب مهارات محدودة يتسببان أيضا في تخفيض الأجر أو زيادة معدلات البطالة بين العمالة محدودة أو متوسطة المهارة - مما يزيد من تفاقم أوضاع عدم المساواة.

## الإطار ٢

### على المستوى النظري

تذهب نظرية «منحنى كوزنتس» (Kuznets curve)، التي وضعها سايمون كوزنتس في أواسط الخمسينات من القرن الماضي، إلى أن كل الناس تقريبا في مجتمعات ما قبل عصر الصناعة كانوا متساوين في الفقر ومن ثم كان عدم المساواة منخفضا. ثم أخذت مستويات عدم المساواة في الارتفاع مع انتقال الشعوب من قطاع الزراعة قليل الإنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية، حيث يرتفع متوسط الدخل وتصبح الأجور أقل تماثلا. لكن مع نضج المجتمع وازدياد ثرائه، تتقلص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وتؤدي معاشات المسنين وإعانات البطالة وغيرها من التحويلات الاجتماعية إلى تخفيض عدم المساواة. وبالتالي فإن منحنى كوزنتس يشبه حرف «U» المقلوب. وتفترض نظرية «هيكشر - أولين - صمويلسن» المستمدة من التجارة الدولية أنه كلما زادت مشاركة البلدان الفقيرة في التجارة العالمية، فإنها غالبا ما تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، وهي السلع التي تتطلب مهارات محدودة. ومن المفترض أن يترتب على ذلك زيادة الطلب في هذه البلدان على العمالة محدودة المهارات ورفع أجر العمال ذوي المهارات المحدودة مقارنة بأجر العمالة الماهرة. ومع استخدام نسبة أجر العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة كمتغير بديل لعدم المساواة، من المفترض أن ينخفض مستوى عدم المساواة. ويفترض أن يكون العكس صحيحا بالنسبة للبلدان الغنية: فمع زيادة صادراتها من السلع التي تتطلب مهارات عالية، سوف يرتفع مستوى عدم المساواة.

ومن المرجح أن التفسيرات الأربعة - التقدم التكنولوجي، والتغيرات المؤسسية، والأعراف الاجتماعية المتغيرة، والعولمة - كان لها جميعا دور بشكل أو آخر في ارتفاع عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة. لكن حتى إذا كانت القوى غير الشخصية كالتكنولوجيا أو العولمة هي السبب الأساسي، فلا يزال التدخل الحكومي قادرا على كبح جماح عدم المساواة.

### اتساع الفجوات في الأسواق الصاعدة

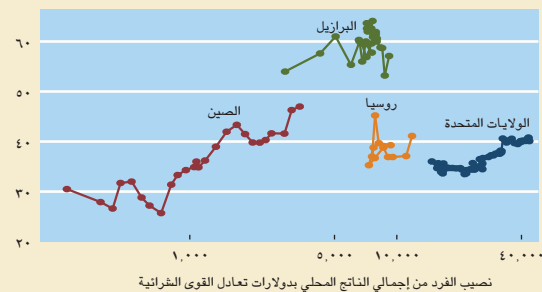
لا يختلف الأمر كثيرا في البلدان النامية. وحتى مع ما تشكله الولايات المتحدة - أغنى بلد كبير في العالم - من مثال واضح على استمرار ارتفاع عدم المساواة، فإن الصين تأتي على الطرف المقابل تقريبا من الطيف الاقتصادي والسياسي. فقد كانت الصين (ولا تزال إلى حد بعيد) بلدا فقيرا وكانت قد انتقلت منذ أوائل الثمانينات من كونها بلد يتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي إلى بلد منفتح بدرجة كبيرة على التجارة الدولية. وكانت الصين قبل الإصلاحات التي بدأت في عام ١٩٧٨ بلدا فقيرا بصفة عامة، حيث كانت قيمة معامل جيني فيها أقل من ٣٠ نقطة، لكن مع نمو اقتصادها في السنوات التي أعقبت عام ١٩٧٨، ارتفع مستوى عدم المساواة فيها ارتفاعا حادا متجاوزا المستوى السائد في الولايات المتحدة (راجع الشكل ٢). وقد زادت مستويات عدم المساواة بكافة أشكالها. واتسعت الفجوة في الوقت الحالي بين متوسط الدخل في المناطق الحضرية والريفية متجاوزة نسبة ٣ إلى ١ (مقارنة، على سبيل المثال، بنسبة ٢ إلى ١ في الهند). كذلك اتسعت الفجوات فيما بين الأقاليم مع ازدياد سرعة النمو في المناطق الساحلية، التي كانت أكثر ثراء مبدئيا، مقارنة بالمناطق الداخلية. وحدثت زيادة مفاجئة في تفاوت الأجر، كما زادت الدخل property and entrepreneurial incomes - التي كانت دائما الأكثر تفاوتاً في التوزيع، ولم يكن هناك من يسمع بها في الصين قبل الإصلاحات - حتى أصبحت أكثر وضوحا.

لكن التجربة الصينية لا تتوافق حتى الآن مع النمط الذي تبناه «كوزنتس»: فالصين بلد فقير في مراحل تطوره المبكرة ومن المرجح أن يشهد تزايدا في عدم المساواة. وإذا ما استمرت الصين على المسار المتنبأ به في نظرية كوزنتس، يمكننا أن نتوقع انخفاض عدم المساواة خلال السنوات المقبلة. وقد يتحقق هذا الأمر إذا قدمت الحكومة إعانات الضمان الاجتماعي لعدد كبير من أفراد الشعب (خارج القطاع الحكومي)، وإذا استحدثت نظاما لإعانات البطالة وحتى إذا أمكنها وضع

الشكل ٢

### منحنيات بعيدة المنال

ارتفع مستوى عدم المساواة في معظم البلدان لكن البرازيل هي البلد الوحيد الذي شهد هبوطه في نهاية المطاف كما تنبأ به في منحنى كوزنتس الذي يشبه حرف "U" المقلوب.  
(معامل جيني)



المصادر: قاعدة بيانات «توزيع الدخل العالمي» (World Income Distribution Database). ملاحظة: الصين (١٩٦٤-٢٠٠٥)، الولايات المتحدة (١٩٥٠-٢٠٠٨)، البرازيل (١٩٦٠-٢٠٠٧)، روسيا (١٩٩٢-٢٠٠٥).

البرازيل، التي ظلت على مدار عقود بمثابة المثال التقليدي لبلد يتسم بارتفاع مستوى عدم المساواة. فقد انخفض معامل جيني في البرازيل من حدود الستينات المنخفضة في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٥٧ نقطة تقريبا في الوقت الراهن - وهو فرق مدهش نظرا لمقدار الدخل النسبية التي يتعين تغييرها لإحداث انخفاض أو ارتفاع بمقدار نقطة واحدة في معامل جيني، وسرعة حدوث هذا التغير، وطبيعته المنفردة، مقارنة ببقية بلدان العالم (راجع الشكلين ٢ و٣). كذلك انخفضت مستويات عدم المساواة في كل من المكسيك والأرجنتين.

وغالبا ما تُعزى التحسينات لبرامج الدعم الاجتماعي كبرنامج «فرص» (Oportunidades) في المكسيك وبرنامج «مخصصات الأسر» (Bolsa Familia) في البرازيل. غير أن هذه التحسينات كانت أكبر كثيرا من أن يقتصر تفسيرها على البرامج وحدها، والتي تتسم بحجمها المحدود جدا من حيث إجمالي الناتج المحلي (دراسة "Soares and others, 2007"). وكانت التغيرات المشاهدة في البرازيل تُعزى كذلك لزيادة فرص الحصول على التعليم، مما أدى وفقا لمعايير «تدبيرغن» إلى زيادة المعروض من العمالة الماهرة. لكن حتى في ظل هذه التحسينات، لا تزال بلدان أمريكا اللاتينية تواجه بعض أعلى مستويات عدم المساواة في العالم. ولا تزال البرازيل مصنفة ضمن أقل خمسة بلدان في العالم تحقيقا للمساواة.

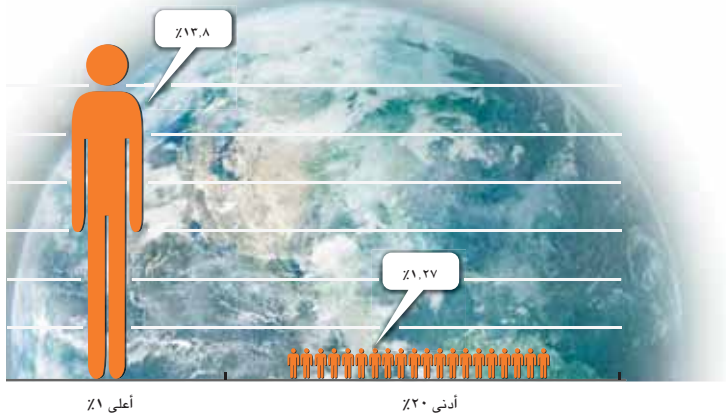
### حول العالم

إذا كان عدم المساواة داخل معظم بلدان العالم قد زاد أو ظل ثابتا على مدار الثلاثين عاما الماضية، فهل يعني ذلك بالضرورة ازدياد التفاوت العالمي أيضا؟ إن الصلة هنا ليست بهذه البساطة. فالتفاوت العالمي ليس نتاجا لعدم المساواة داخل فرادى البلدان فحسب، وإنما هو نتيجة الفجوات أيضا بين نصيب دخل الفرد في البلدان المختلفة، وهو يتأثر بتعداد السكان وحجم الدخل في البلدان المختلفة. فالصين مثلا ستؤثر على مستوى التفاوت العالمي أكثر من لكسمبرغ. ولتحديد طبيعة ما حدث لمستويات عدم المساواة بين جميع شعوب العالم، يجب علينا أن ننظر في مسارين متعارضين: أن مواصلة ارتفاع عدم المساواة داخل كل بلد على حدة يزيد من التفاوت العالمي، وإن كانت معدلات نمو الدخل الحقيقي المرتفعة في البلدان الفقيرة، لا سيما في البلدان الضخمة كالصين والهند، سوف تحد منه.

الشكل ٣

### ياله من فرق!

أعلى ١٪ من سكان العالم يحصلون على قرابة ١٤٪ من الدخل العالمي بينما يحصل أدنى ٢٠٪ على أكثر قليلا من ١٪.  
(من الدخل العالمي)



أعلى ١٪

أدنى ٢٠٪

المصدر: قاعدة بيانات «توزيع الدخل العالمي» (World Income Distribution Database)؛ وحسابات الـ ملاحظة: البيانات عن عام ٢٠٠٥.

نظام يضمن التوظيف في المناطق الريفية - كما فعلت الهند مؤخرا. وقد يتحقق هذا الأمر أيضا مع اتساع نطاق الرخاء في مناطق الصين الساحلية ليمتد إلى المناطق الوسطى والغربية، إن عدم المساواة ليس نتاجا للقوى غير الشخصية وحدها؛ ومن ثم فإنه يتوسع عندما يسمح المجتمع بذلك ويمكن الحد منه عن طريق السياسات الحكومية الواعية.

### تحولات جذرية

شهدت بلدان ما بعد الحكم الشيوعي، مع استثناءات قليلة، أكثر الزيادات حدة في مستوى عدم المساواة. ففي أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات، ارتفع مستوى عدم المساواة في روسيا بسرعة لم يسبق تسجيلها في أي من بلدان العالم. وبينما ارتفع مستوى عدم المساواة في الولايات المتحدة بنحو ثلث نقطة سنويا على معامل جيني خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥، ارتفعت قيمة معامل جيني في روسيا، خلال العقد الذي أعقب نهاية الاتحاد السوفيتي، بثلاثة أضعاف هذه الوتيرة. وفي نفس الوقت، انخفض متوسط الدخل الحقيقي في روسيا انخفاضا حادا - مما أوجد مجموعة هائلة من الفقراء حديثي العهد.

### التفاوت العالمي ليس نتاجا لعدم المساواة داخل فرادى البلدان فحسب، وإنما هو نتيجة الفجوات أيضا بين نصيب دخل الفرد في البلدان المختلفة.

وتكمن القوة الأساسية وراء زيادة عدم المساواة في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق في عملية الخصخصة التي تركت قدرا ضخما من الأصول، التي كانت فيما سبق جزءا من الدولة السوفيتية، بين أيدي المقربين من السلطة السياسية (حكم القلة) وأحدثت انقسامًا كبيرا بين صفوف العاملين في القطاع الحكومي: أي بين الذين ظلوا محتفظين بوظائفهم وحتى بعض ممن انتفعوا من الأوضاع، والذين أصبحوا عاطلين، والذين انخفضت دخولهم بشدة (دراسة Milanovic and Ersado, 2001). وانهارت كذلك شبكات الأمان الاجتماعي، التي كانت توفرها الشركات في أغلب الأحيان. ومع نهاية التسعينات من القرن الماضي، توقف نمو عدم المساواة، وظل مستوى عدم المساواة في روسيا أعلى قليلا من المستوى السائد في الولايات المتحدة - أي عند مستوى مماثل لذلك السائد في الصين.

وزاد عدم المساواة أيضا في بلدان أخرى من بلدان ما بعد الحكم الشيوعي، وإن لم يكن بنفس قدر الزيادة المشاهدة في روسيا. ففي العديد من بلدان أوروبا الوسطى (سلوفينيا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية) ظل مستوى عدم المساواة الجديد، وفقا لمعايير اقتصادات السوق الحالية، منخفضا نسبيا. ويرجع السبب في ذلك إلى دخول هذه البلدان مرحلة التحول إلى ما بعد الحكم الشيوعي بدرجات عالية من التوزيع العادل للدخل، ولم تتسبب الزيادات الكبيرة حتى في وضعها خارج المستويات التي تعتبرها أوروبا القارية مستويات عادية.

### استثناءات لاتينية عن القاعدة

وفي المقابل، شهدت أهم بلدان أمريكا اللاتينية انخفاضا مستمرا في عدم المساواة على مدار العقود الماضية (راجع دراسة Gasparini, Cruces, and Tornarolli, 2011؛ والمقال بعنوان «توزيع الثروة» في عدد مارس ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية). وكان الانخفاض كبيرا بصفة خاصة في

التفاوت العالمي.

وحتى في وسط الأزمة، وعلى الرغم من المظاهر البادية، فإن علم الاقتصاد لا يقتصر فقط على الأمور «القائمة». فالحد من التفاوت العالمي، بزيادة معدلات النمو العالية وارتفاع مستويات المعيشة لاقتصادات مكتظة بالسكان ولا تزال فقيرة نسبيا مثل الصين والهند، يمثل تغيرا تاريخيا: فهو بمثابة انعكاس للرخاء الذي تحقق حديثا لملايين من البشر. ومع ازدياد التكامل بين بلدان العالم، فمن الممكن أن تتفوق الأهمية السياسية لخفض التفاوت العالمي على أهمية زيادة عدم المساواة داخل البلدان. ■

برانكو ميلانوفيتش هو الخبير الاقتصادي الأول في مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي، وأستاذ زائر في كلية السياسة العامة في جامعة ميريلاند، وهو مؤلف كتاب صدر مؤخرا بعنوان: "The Haves and the Have-Nots: A Brief and Idiosyncratic History of Global Inequality".

المراجع:

Burkhauser, Richard, Shuazhang Feng, Stephen Jenkins, and Jeff Larrimore, 2009, "Recent Trends in Top Income Shares in the USA: Reconciling Estimates from March CPS and IRS Tax Return Data," IZA Discussion Paper No. 4426 (Bonn, Germany: Institute for the Study of Labor).

Gasparini, Leonardo, Guillermo Cruces, and Leopoldo Tornarolli, 2011, "Recent Trends in Income Inequality in Latin America," *Economía*, Vol. 11, No. 2, pp. 147-90.

Goldin, Claudia, and Lawrence Katz, 2008, *The Race Between Technology and Education* (Cambridge, Massachusetts: Belknap Press).

Karabarbounis, Loukas, 2011, "One Dollar, One Vote," *Economic Journal*, Vol. 121, No. 553, pp. 621-51.

Levy, Frank, and Peter Temin, 2007, "Inequality and Institutions in 20th Century America," MIT Department of Economics Working Paper No. 07/17 (Cambridge, Massachusetts: Massachusetts Institute of Technology).

Milanovic, Branko, forthcoming, "Global Inequality Recalculated and Updated: The Effect of New PPP Estimates on Global Inequality and 2005 Estimates," *Journal of Economic Inequality*.

—, and Lire Ersado, forthcoming, "Reform and Inequality During the Transition: An Analysis Using Panel Household Survey Data, 1990-2005," *Economies in Transition: The Long-Run View*, ed. by Gérard Roland (Houndmills, United Kingdom: Palgrave Macmillan).

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2008, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries* (Paris).

Piketty, Thomas, and Emmanuel Saez, 2006, "The Evolution of Top Incomes: A Historical and International Perspective," NBER Working Paper No. 11955 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Soares, Sergei, Rafael Guerreiro Osorio, Fábio Veras Soares, Marcelo Medeiros, and Eduardo Zepeda, 2007, "Conditional Cash Transfers in Brazil, Chile and Mexico: Impacts on Inequality," IPC Working Paper No. 35 (Brasilia: International Poverty Centre).

وتستمد البيانات المستخدمة في حساب التفاوت العالمي من المسوح الأسرية في البلدان المختلفة، لكن ينبغي أن يكملها معامل لتعديل الأسعار من أجل تحويل الدخل الوطنية إلى «عملة» دولية تكون لها نفس القوة الشرائية في كافة بلدان العالم. ومعامل تعديل الأسعار هذا هو ما يعرف باسم دولار تعادل القوى الشرائية (PPP\$). ويتمثل الدور الأساسي لهذا المعامل في إجراء التعديل لمراعاة الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان. وبوجه عام، تقل مستويات الأسعار في البلدان الأفقر عنها في البلدان الغنية، وعندما تجري التعديل لمراعاة القوى الشرائية، نجد أن الدخل في البلدان الفقيرة تكون أعلى مما لو كان قد تم قياسها بأسعار الصرف السائدة في السوق. وباستخدام أحدث البيانات المتاحة عن دولار تعادل القوى الشرائية، يمكننا إنشاء إطار لتوزيع الدخل على المستوى العالمي - مجموعة ضخمة من بيانات مسوح الأفراد المعدلة حسب أسعار الصرف المقيسة بتعديل القوى الشرائية - وكذلك قياس معامل جيني في جميع

## الحد من التفاوت العالمي ... يمثل تغيرا تاريخيا؛ فهو بمثابة انعكاس للرخاء الذي تحقق حديثا لملايين من البشر.

أنحاء العالم.

وبإنشاء هذا الإطار، على فترات زمنية تمتد لمدة خمس سنوات تقريبا في الفترة من ١٩٨٨-٢٠٠٥، نجد أن التفاوت العالمي لا يبدو أنه يتبع اتجاهها عاما واضحا، لكنه مرتفع بدرجة حادة (راجع الشكل ٣)، ويتأرجح في حدود ٧٠ نقطة بمعامل جيني. ومن هذا الأمر يتبين أن قوى التقارب (المرجحة بتعداد السكان) بين البلدان (خاصة الصين والهند في محاولتهما للحاق ببلدان العالم الغني) تعارض تقريبا قوى تزايد عدم المساواة داخل البلاد. لكن البيانات الأولية لعام ٢٠٠٨ - التي تعكس نمو الاقتصادات الصاعدة بوتيرة أسرع كثيرا من الاقتصادات المتقدمة مع استمراره في وقتنا الحالي - تشير إلى أن الفترة المقبلة قد تشهد انخفاض التفاوت العالمي.

ويبدو أن التفاوت العالمي قد انخفض عن مستواه المرتفع البالغ ٧٠ نقطة تقريبا بمعامل جيني في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ ليتراوح بين ٦٧-٦٨ نقطة في الوقت الحاضر. ولا يزال هذا المستوى مرتفعا جدا عن مستوى عدم المساواة في أي بلد منفرد، وأعلى كثيرا من مستوى التفاوت العالمي منذ ٥٠ أو ١٠٠ عام. لكن الانحاء الهبوطي المحتمل في عام ٢٠٠٨، نظرا لأن الوقت لا يزال مبكرا جدا على الأرجح للحديث عن حدوث انحدار - هو مؤشر جدير بالترحيب الكبير. وإذا ما تحقق له الاستمرار (ويعتمد هذا الأمر في جانب كبير منه على معدل نمو الصين في المستقبل)، سوف يكون ذلك بمثابة أول هبوط في التفاوت العالمي منذ أواسط القرن التاسع عشر و«الثورة الصناعية».

وبوسعنا إذن أن نعتبر «الثورة الصناعية» بمثابة «الانفجار العظيم» الذي وضع بعض البلدان على مسار الدخل المرتفع، وترك بلدانا أخرى عند مستويات دخل منخفضة للغاية. لكن مع انطلاق العملاقين - الهند والصين - إلى مستويات دخل أعلى كثيرا عن مستويات الماضي، سوف يزداد متوسط دخل العالم وسيبدأ التفاوت العالمي في الانخفاض. ومن دواعي السخرية بعض الشيء أن هذه التطورات المتفائلة تتوافق مع وقوع الأزمة المالية العالمية، لكن الحساب البسيط لمعطيات الدخل وتعداد السكان يبين لنا أن «فصل قاطرة» النمو الاقتصادي بين اقتصادات العالم الغني واقتصادات الأسواق الصاعدة قد أسهم في تخفيض

# المساواة والكفاءة

هل يجب المفاضلة بين الاثنين أم يمكن أن يتوافقا؟  
آندرو بيرغ، وجوناثان أوستري  
Andrew G. Berg and Jonathan D. Ostry

التوزيع - من خلال آليات مثل قانون الضرائب والحد الأدنى للأجور - يمكن أن تكون مكلفة في حد ذاتها. وذكر أوكون أن هذه الآليات تشبه «الدلو المثقوب». فبعض الموارد التي تُؤوّل من الأغنياء إلى الفقراء «تختفي ببساطة في المرحلة الانتقالية، ومن ثم فإن الفقراء لا يحصلون على كل الأموال التي تُؤخذ من الأغنياء» - نتيجة للتكاليف الإدارية ومثبطات العمل لكل من الذين يدفعون الضرائب والذين يتلقون التحويلات.

آرثر أوكون في كتابه ذي التأثير الواسع **ذهب** الصادر عام ١٩٧٥ بعنوان «المساواة والكفاءة: المفاضلة الكبرى» إلى الرأي القائل بأن السعي لتحقيق المساواة يمكن أن يقلل من الكفاءة (وهي الاستفادة المثلى من الموارد لتحقيق الحد الأقصى من الإنتاج). وقال الخبير الاقتصادي الراحل الذي عمل في جامعة ييل ومؤسسة بروكينغز: إن زيادة المساواة في توزيع الدخل يمكن أن تقلل الحوافز الدافعة للعمل والاستثمار، فضلا على أن جهود إعادة





## عدم المساواة

(بعد استبعاد التضخم) في اقتصادين متقدمين هما المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

غير أن تجارب الاقتصادات النامية والصاعدة أكثر تنوعا بكثير (راجع الشكل ٢). وفي بعض الحالات، تكون التجربة شبيهة بصعود تل، لكنها في حالات أخرى تكون أشبه بقطار الرعب. ومن خلال النظر إلى هذه الحالات، خلصت دراسة (Pritchett (2000 ومؤلفين آخرين إلى أن فهم النمو يجب أن ينطوي على إمعان النظر في نقاط التحول وتجاهل تقلبات النمو على امتداد أفق الدورة الاقتصادية، والتركيز على الأسباب وراء تمكن بعض البلدان من الحفاظ على النمو لفترات طويلة بينما النمو في بلدان أخرى ما يلبث أن ينهار بعد مرور سنوات قليلة، ثم يتبعه ركود أو اضمحلال.

ويتبين من خلال نظرة منهجية إلى هذه التجربة أن إضاءة شعلة النمو أسهل بكثير من مواصلة تحقيقه (دراسة، Hausmann, Pritchett, and Rodrik (2005). فحتى أفقر البلدان تمكنت من مواصلة النمو طوال سنوات عدة، لكنه ما لبث أن أقل. وكان وجه الاختلاف بين المتقاعسين عن النمو ونظرائهم الذين حققوا نجاحا أكبر يكمن في درجة قدرتهم على مواصلة النمو لفترات طويلة من الزمن.

### توزيع الدخل واستمرارية النمو

نظرنا من خلال البحث الذي أجريناه في مدى الارتباط بين مدة استمرار نوبة النمو والفروق في الخصائص والسياسات القطرية. وهناك تسليم منذ فترة طويلة بأهمية عوامل جودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وتوجه الاقتصاد إلى الخارج، والاستقرار الاقتصادي الكلي، وبناء رأس المال البشري، كمحددات للنمو الاقتصادي. وقد خلصنا إلى أهميتها أيضا في تحديد مدة استمرار نوبات النمو. ونحن نرى أن توزيع الدخل قد يندرج أيضا - كعامل مستقل - ضمن «بانتثيون» العوامل المهمة المحددة لمدة استمرار النمو. وعلى مستوى علاقة الارتباط البسيطة، يبدو أن زيادة عدم المساواة تقترن بتراجع استمرارية النمو.

فهل لا مفر للمجتمعات من الاختيار كرها بين كفاءة الإنتاج والعدالة في توزيع الثروة والدخل؟ وهل العدالة الاجتماعية والنتائج الاجتماعي في حالة حرب معا؟

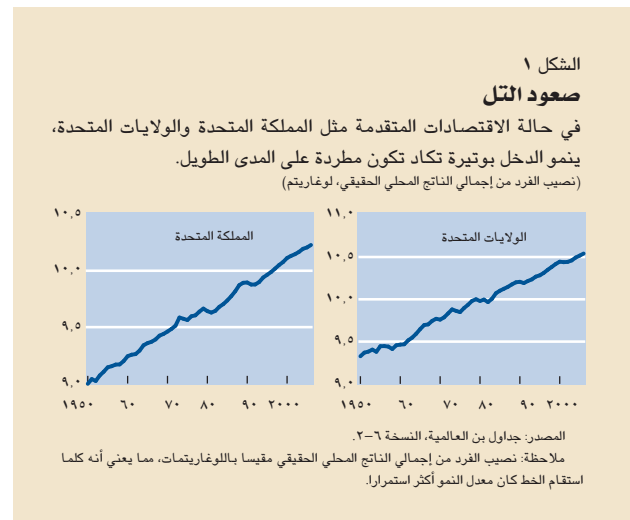
الإجابة باختصار، لا.

فقد توصلنا من خلال عمليتين صدرتا مؤخرا (دراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer, 2011؛ ودراسة Berg and Ostry, 2011) إلى أن المفاضلة بين الكفاءة والمساواة قد لا يكون لها أثر عند النظر إلى النمو على المدى الطويل. وفي الواقع يبدو أن المساواة هي أحد العوامل المهمة في تعزيز النمو وتحقيق استمراريته. وربما كان مستوى عدم المساواة هو وجه الاختلاف بين البلدان التي يمكنها مواصلة النمو بسرعة على مدى سنوات أو حتى عقود طويلة، وعدد كبير من البلدان الأخرى التي تشهد طفرات نمو لكنها سرعان ما تتوارى. وقد تجد البلدان أن زيادة المساواة قد تحسّن الكفاءة أيضا، والتي من المفهوم أنها تعني النمو طويل الأجل الأكثر استمرارا.

ويؤثر عدم المساواة على النمو والنتائج الاقتصادية الكلية الأخرى في كل أرجاء الأرض. حسبنا النظر إلى الدور الذي يُعتقد أن عدم المساواة قد قام به في إثارة مشاعر السخط الكامنة وراء ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات في الفترة الأخيرة. ومن منظور تاريخي، هناك تشابه لافت للانتباه بين زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة على امتداد العقود الأخيرة والزيادة التي شهدتها عشرينات القرن الماضي. ففي كلا الحالتين، حدث انتعاش في القطاع المالي وأكثر الفقراء من الاقتراض، وانتهى الأمر بأزمة مالية ضخمة (راجع مقال «الاستدانة على مطية عدم المساواة»، في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية، والتحقيق بعنوان «غير متساو = مدين» في هذا العدد من التمويل والتنمية). والأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، التي ترجع جذورها إلى الأسواق المالية في الولايات المتحدة، ربما أسفرت في جانب منها على الأقل عن زيادة عدم المساواة. وفي ظل تنامي عدم المساواة في الولايات المتحدة والاقتصادات المهمة الأخرى تزداد دلالة العلاقة بين عدم المساواة والنمو.

### كيف تنمو الاقتصادات؟

تفترض معظم الاتجاهات الفكرية المعنية بالنمو طويل الأجل ضمنا أن عملية التنمية شبيهة بصعود تل، وأنها تستتبع زيادات مطردة إلى حد ما في الدخل الحقيقي تتخللها تقلبات في الدورة الاقتصادية. ويتسق النمط الذي يعرضه الشكل ١ مع هذه الفكرة - حيث يبين مستوى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي



أجل الحد من احتمال السببية العكسية، فإننا نعقد مقارنة بين خطر انتهاء نوبة النمو المتواصل في سنة معينة وقيم هذه المتغيرات في السنوات السابقة- في بداية النوبة أو السنة السابقة عليها. وبرغم ما واجهنا من مصاعب معتادة في عملية الفصل بين الأسباب والنتائج، والخطر الناتج عن عدم تمكننا من التوصل إلى مقاييس جيدة لمتغيرات مهمة، ينبغي تفسير النتائج التي نوردتها فيما يلي على اعتبارها نتائج تجريبية وحسب («حقائق مبسطة»).

ويشير التحليل إلى عدد من المتغيرات التي ثبتت أهميتها في سياقات أخرى ويخلص إلى اقترانها في الغالب أيضا بنوبات النمو المتواصل الأطول أمدا (راجع الشكل ٤). ومن أجل بيان أهمية كل متغير، فإن الشكل (الذي يغطي الفترة من ١٩٥٠ حتى ٢٠٠٦) يوضح الزيادة في المدة المتوقعة لاستمرار إحدى نوبات النمو المتواصل مقابل زيادة معينة في متغير معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ولنعقد مقارنة بين الآثار التي تحدثها المتغيرات المختلفة في مدة استمرار النمو، نقوم بحساب المدة المتوقعة عند وصول كل المتغيرات إلى قيم الوسيط (قيمة أعلى مما لوحظ في ٥٠٪ من مشاهدات العينة)، ونرفع بعد ذلك قيمة كل متغير على حدة لنشاهد ما يطرأ على المدة المتوقعة. وهدفنا هو أن يكون حجم كل زيادة من هذه الزيادات قابلا للمقارنة بسهولة. ولتحقيق ذلك، نرفع قيمة كل متغير بمقدار يجعله ينتقل من قيمة الوسيط إلى قيمة أعلى من القيم المشاهدة في ٦٠٪ من العينة (زيادة مقدارها ١٠ مئينات).

### خطر يواجه مواصلة النمو

من الأمور المثيرة لبعض الدهشة ما تميز به عدم المساواة في الدخل من قوة وثبات في علاقته مع مدة استمرار نوبات النمو المتواصل: فانخفاض مقداره ١٠ مئينات في عدم المساواة (يمثله تغير في معامل جيني من ٤٠ إلى ٣٧) يطيل المدة المتوقعة لنوبة النمو المتواصل بمقدار ٥٠٪. وهذا التأثير كبير، ولكنه من نوع التحسن الذي شهده عدد من البلدان أثناء نوبات النمو المتواصل. وتشير تقديراتنا إلى أن سد نصف فجوة عدم المساواة بين أمريكا اللاتينية وآسيا الصاعدة، على

ويوضح الشكل ٣ طول نوبات النمو المتواصل ومتوسط توزيع الدخل خلال النوبة في عينة من البلدان. وتُعرف نوبة النمو المتواصل بأنها فترة لا تقل عن خمس سنوات تبدأ بارتفاع غير عادي في معدل النمو وتنتهي بهبوط غير عادي في النمو. ومقياس عدم المساواة هو معامل جيني الذي يتراوح بين صفر (حينما تحصل جميع الأسر المعيشية على نفس الدخل) و١٠٠ (حينما تحصل أسرة معيشية واحدة على الدخل كله).

وقد تبدو العلاقة القوية بين عدم المساواة وتراجع النمو المستمر مخالفة للبدئية. ولكن في نهاية المطاف، فإن وجود قدر من عدم المساواة أمر ضروري لتحقيق فعالية أداء اقتصاد السوق وتوفير الحوافز اللازمة للاستثمار والنمو (دراسة Chaudhuri and Ravallion, 2007). ولكن عدم المساواة المفرط قد يسفر عن تدمير النمو. وبخلاف المخاطر التي تنشأ عن عدم المساواة كتضخيم احتمال وقوع أزمة مالية، فقد يُفضي أيضا إلى غياب الاستقرار السياسي وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تثبيط الاستثمار. وربما أدى عدم المساواة إلى زيادة الصعوبة التي تجدها الحكومات عند الوقوف أمام خيارات صعبة وإن كانت ضرورية في مواجهة الصدمات، كزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام لتجنب الوقوع في أزمة دين، أو ربما كان عدم المساواة يرجع إلى عدم إمكانية حصول الفقراء على الخدمات المالية مما يقلص الفرص المتاحة أمامهم للاستثمار في التعليم وأنشطة ريادة الأعمال.

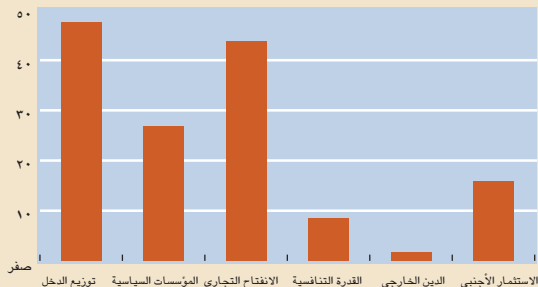
وعلى هذه الخلفية، فالسؤال هو ما إذا كان إلقاء نظرة منهجية على البيانات يدعم الاعتقاد بأن المجتمعات الأكثر مساواة في توزيع الدخل تحقق نموا أكثر استمرارا.

ونحن نتناول مسألة نوبات النمو المتواصل ربما مثلما يتناول الباحثون في مجال الطب مسألة العمر المتوقع، حيث ينظرون إلى تأثير السن والوزن ونوع الجنس وعادات التدخين على العمر المتوقع؛ وننظر في عوامل قد تؤثر على احتمالات انتهاء نوبة من النمو المتواصل مثل المؤسسات السياسية، والصحة والتعليم، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والمديونية، والانفتاح التجاري. والنتيجة هي وضع نموذج إحصائي لمدة النمو يربط بين الطول المتوقع لنوبة نمو (أو، بالمثل، خطر انتهائها خلال سنة معينة) والعديد من هذه المتغيرات. ومن

الشكل ٤

### نوبات النمو المتواصل

تؤثر العوامل بصورة مختلفة على فترات استمرار نوبات النمو. ويبدو أن توزيع الدخل يكتسب أهمية كبيرة، في حين العوامل الأخرى أقل أهمية. (التغير في مدة النمو المتوقعة، %)

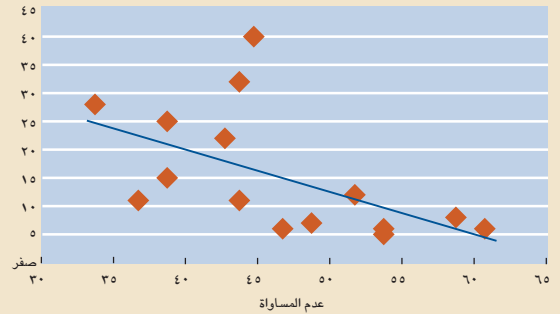


المصادر: دراسة (2008) Berg, Ostry and Zettlener. وحسابات المؤلفين. ملاحظة: مستوى ارتفاع كل عامل يمثل التغير % في إحدى نوبات النمو المتواصل خلال الفترة بين ١٩٥٠ و٢٠٠٦ عند انتقال العامل من المئين الخمسين إلى المئين الستين، بينما تظل كل العوامل الأخرى ثابتة وتوزيع الدخل يستخدم معامل جيني. ويستند عامل المؤسسات السياسية إلى رقم قياسي مأخوذ من قاعدة بيانات مشروع مؤشر النظام السياسي الرابع (Polity IV project) ويتراوح بين ١٠+ لأكثر المجتمعات انفتاحا وديمقراطية و- ١٠ لأكثر النظم الاستبدادية المنغلقة. والافتتاح التجاري يقاس بالتأثير الواقع على النمو على أساس سنوي مقارن بسبب التغيرات في تحرير التجارة. واستند حساب القدرة التنافسية لسعر الصرف إلى انحراف سعر الصرف عن تعادل القوة الشرائية، معدلا حسب نصيب الفرد من الدخل.

الشكل ٣

### آثار دائمة

يبدو أن زيادة عدم المساواة تعني تحقيق نمو أقل استمرارا. (سنوات نوبة النمو المتواصل)



المصادر: جداول بن العالمية، وقاعدة بيانات "Wide World Inequality Database". ملاحظة: عدم المساواة مقاسا بمعامل جيني الذي يتراوح بين صفر عندما تحصل جميع الأسر المعيشية على نفس الدخل، و١٠٠ عندما تحصل أسرة معيشية واحدة على الدخل كله. وجميع نوبات النمو المتواصل استمرت لمدة خمس سنوات على الأقل، ولا يدرج الشكل أي نوبات غير كاملة. وتغطي البيانات الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٦. وبلدان العينة تشمل: بلجيكا والبرازيل والكامبيرون وكولومبيا وكواتور والسلفادور واليونان وغواتيمالا وجاميكا والأردن وباكستان وبنما وسنغافورة وتايلاند وزامبيا.



سبيل المثال، يؤدي إلى زيادة تفوق الضعف في المدة المتوقعة لاستمرار نوبة النمو المتواصل في أمريكا اللاتينية.

والأمر اللافت للنظر، هو احتفاظ عدم المساواة بدلالاته الإحصائية والاقتصادية حتى عندما ندرج عددا كبيرا من المحددات المحتملة في نفس الوقت، ولا يصدق ذلك على كثير من المحددات التقليدية لسلامة أداء النمو، مثل جودة المؤسسات والانفتاح التجاري. ويظل عدم المساواة عاملا مهما حينما نسمح بوجود فروق إقليمية في فترات النمو المتوقعة (كالفرق بين آسيا الصاعدة وإفريقيا). وتشير هذه الأمور كلها إلى أن عدم المساواة يبدو مهما في حد ذاته وليس مجرد متغير بديل لعوامل أخرى. ويحتفظ عدم المساواة كذلك بدلالاته على نحو أكثر منهجية على مستوى العينات والتعاريف المختلفة لنوبات النمو المتواصل مقارنة بالمتغيرات الأخرى. وبطبيعة الحال، فعدم المساواة ليس هو العامل المهم الأوحده، ولكن تحليلنا يبين بوضوح أنه ينتمي إلى قائمة عوامل النمو الراسخة مثل جودة المؤسسات السياسية أو الانفتاح التجاري.

فهل تلقى هذه النتائج الإحصائية صدى في أعمال السرد السياسي والاقتصادي لنوبات النمو القطري الفعلية؟ يبدو أن الأمر كذلك في الكاميرون، على سبيل المثال، حيث بلغ متوسط النمو ٧٪ من عام ١٩٧٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٥، ثم انهار الاقتصاد وتراجع بمقدار ٦٪ سنويا طوال العقد اللاحق. وساهمت الثروة النفطية بداية خلال السبعينات في تمويل الزيادات الكبيرة في القطاع العام، وخاصة أجور موظفي الحكومة، وعندما تراجعت أسعار النفط كان تخفيضها أمرا بالغ الصعوبة. «برغم أن هذه التدابير [لتخفيض الإنفاق الحكومي] كانت ضرورية لإنقاذ البلاد من الوقوع في أزمة اقتصادية أخرى، فهي لم تحظ بقبول على الإطلاق؛ لأنها لم تكن ذات تأثير يُذكر على النخبة السياسية والقيادات الحكومية العليا، حيث لم تشهد امتيازاتهم أي تغيير» (دراسة Mbaku and Takougang, 2003). ويشير النموذج الإحصائي الذي وضعناه لمدة استمرار النمو إلى أن خطر انتهاء نوبة النمو المتواصل في عام ١٩٨٥ كان كبيرا للغاية - أي أعلى من المستوى المعتاد في أي بلد يشهد نوبة نمو متواصل بأكثر من ١٠٠ ضعف. ويُرجع النموذج هذا الخطر الكبير في معظمه إلى ارتفاع درجة عدم المساواة على نحو غير عادي في الكاميرون، وكذلك إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، ودرجة الاستبداد العالية. والكاميرون حالة نموذجية. وقد بحثنا ست حالات تاريخية شملت كولومبيا وغواتيمالا ونيجيريا. وتشير هذه الحالات، وكذلك تحليلنا الإحصائي الأوسع نطاقا لعدد كبير من نوبات النمو، إلى أن عدم المساواة هو أحد السمات الرئيسية التي تزيد من احتمال اجتماع عدد من العوامل معا - الصدمات الخارجية والدين الخارجي والانقسام العرقي - كي يضع نهاية لنوبة من النمو المتواصل.

## تصاعد المد

يشير أحد النتائج المؤكدة بصورة معقولة إلى أنه من الخطأ الفادح أن نفضل تحليلات النمو عن توزيع الدخل. وإذا استعرنا تشبيها بحريا: فإن المد المتصاعد هو الذي يرفع كل القوارب، ويتبين من تحليلنا أن العمل على رفع أصغر القوارب قد يساعد بالفعل في الحفاظ على تصاعد المد ليرفع كل القوارب، كبيرها وصغيرها. أما الدور الأني للسياسة فهو أقل وضوحا. فزيادة عدم المساواة قد تؤدي إلى تقصير مدة النمو، لكن سوء تصميم الجهود الرامية إلى تخفيض عدم المساواة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. وإذا أدت هذه الجهود إلى تشويه الحوافز ومن ثم تقويض النمو، فإنها تستطيع الإضرار بالفقراء أكثر من جلب المنفعة لهم. على سبيل المثال، فالإصلاحات الأولية التي أضاءت شعلة النمو في الصين كانت تنطوي على إعطاء حوافز أقوى للمزارعين، مما أدى إلى زيادة دخل الفقراء والحد من عدم المساواة بوجه عام حيث أعطى حافزا هائلا على النمو. ولكنه ربما

أدى مع ذلك إلى زيادة عدم المساواة إلى حد ما بين المزارعين، بينما بذل جهود لمقاومة هذا العنصر من عدم المساواة كان سيؤدي على الأرجح إلى نتائج عكسية (دراسة Chaudhuri and Ravallion, 2007).

ومع هذا قد تكون هناك سياسات تحقق نتائج إيجابية في كل الأحوال، مثل توجيه الدعم إلى المستحقين بمزيد من الدقة، وتحسين فرص التعليم أمام الفقراء بما يعزز المساواة في الاستفادة من الفرصة الاقتصادية، واتخاذ تدابير نشطة لسوق العمل بما يشجع توظيف العمالة.

وحيث تتعين المفاضلة على المدى القصير بين آثار السياسات على النمو وتوزيع الدخل، لا تشير الأدلة الواردة في تقريرنا إلى أي اختيار ينبغي الانحياز إليه على وجه التحديد. لكن تحليلنا ينبغي أن يرحب كفة المنافع طويلة الأجل التي تترتب على تخفيض عدم المساواة - ومنها النمو. وقد يكون تخفيض عدم المساواة والنمو المستمر وجهين لعملة واحدة من منظور زمني أطول أجلا.

ويعيد هذا التحليل على الأذهان أزمتا الدين في البلدان النامية في ثمانينات القرن الماضي وما أسفرت عنه من «عقد ضائع» سادته النمو البطيء والتصحيح الموجه. وتفيد هذه التجربة أن الإصلاح الاقتصادي لا يصبح قابلا للاستمرار إلا إذا شملت منافع الجميع. وفي مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية الحالية والحاجة إلى إجراء تصحيح وإصلاح اقتصادي صعب في كثير من البلدان، يجدر بنا أن نتذكر هذه الدروس القديمة بدلا من أن نتعلمها من جديد. ■

آندرو بيرغ مدير مساعد، وجوناثان أوستري نائب مدير، وكلاهما من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

## المراجع:

- Barro, Robert J., 2000, "Inequality and Growth in a Panel of Countries," *Journal of Economic Growth*, Vol. 5, No. 1, pp. 5-32.
- Berg, Andrew, and Jonathan D. Ostry, 2011, "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" *IMF Staff Discussion Note 11/08* (Washington: International Monetary Fund).
- , and Jeromin Zettelmeyer, 2011, "What Makes Growth Sustained?" forthcoming in *Journal of Development Economics*.
- Chaudhuri, Shubham, and Martin Ravallion, 2007, "Partially Awakened Giants: Uneven Growth in China and India," in *Dancing with Giants: China, India and the Global Economy*, ed. by L. Alan Winters and Shahid Yusuf (Washington: World Bank).
- Hausmann, Ricardo, Lant Pritchett, and Dani Rodrik, 2005, "Growth Accelerations," *Journal of Economic Growth*, Vol. 10, No. 4, pp. 303-29.
- Mbaku, John M., and Joseph Takougang, eds., 2003, *The Leadership Challenge in Africa: Cameroon under Paul Biya* (Trenton, New Jersey: Africa World Press).
- Okun, Arthur, 1975, *Equality and Efficiency: The Big Tradeoff* (Washington: Brookings Institution Press).
- Polity IV Project, [www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm](http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm)
- Pritchett, Lant, 2000, "Understanding Patterns of Economic Growth: Searching for Hills among Plateaus, Mountains, and Plains," *World Bank Economic Review*, Vol. 14, No. 2, pp. 221-50.
- Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch, 2008, "Trade Liberalization and Growth: New Evidence," *World Bank Economic Review*, Vol. 22, No. 2, pp. 187-231.



# شريحة أكبر من الكعكة المتنامية

ثروت جهان، وبرايد ماكدونالد

Sarwat Jahan and Brad McDonald

## عبر الكرة الأرضية

تختلف التنمية المالية بصورة ملحوظة في جميع أنحاء العالم (راجع الشكل ١). وعادة ما يُسمى ارتفاع مستوى الخدمات المالية بالعميق المالي. وعندما تقاس البلدان مرتفعة الدخل بنسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، نجد أنها أعمق في المتوسط من البلدان منخفضة الدخل بنحو ست مرات. وتصدق مشاهدة مماثلة على مؤشر آخر للعميق المالي، وهو نسبة المجلد النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي. والمجلد النقدي هو أحد مقاييس المعروض من النقود الذي يشمل النقدية والحسابات الجارية وحسابات التوفير. والأمر المشجع هو أنه على الرغم من وجود أدنى مستويات العمق المالي في البلدان النامية، فإنها تشهد حاليا تعميقا ماليا بمعدلات أسرع بكثير من البلدان الأعلى دخلا. فعلى امتداد الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، بلغت النسبة التراكمية المتوسطة لنمو الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل نحو ٦٣٪، مقابل ٣٣٪ في كل مجموعات الدخل الأخرى.

ولكن جودة التعميق المالي ستكون منخفضة إن لم تتوفر الخدمات المالية سوى لقلّة من الشركات أو الأسر المعيشية، ذلك أن الحصول على التمويل أمر أساسي، مثل عمق النظام المالي. ويبلغ نصيب كل ١٠٠ ألف فرد بالغ من فروع البنوك في البلدان مرتفعة الدخل ١٢ ضعف نصيب نظرائهم في البلدان منخفضة الدخل في المتوسط، ويزيد نصيبهم من آلات الصرف الآلي ٣٠ مرة. ومع هذا فالوصول على الخدمات المالية في البلدان منخفضة الدخل أخذ في النمو؛ فقد زاد متوسط عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من سكان البلدان منخفضة الدخل بنحو ٢١٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩؛ وخلال المدة نفسها كان نمو فروع البنوك راكدا في البلدان مرتفعة الدخل، وزاد بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٢٪ في البلدان من الشريحة الأدنى والشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط.

كذلك يتفاوت مستوى العمق المالي بصورة واسعة بين البلدان التي تشهد مستويات دخل متماثلة (راجع الشكل ٢). وفي البلدان منخفضة الدخل، تبلغ نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في بلد متوسط ١٠٪، في حين تتراوح النسب في نحو ١٧٪ من هذه البلدان بين ٢٠٪ و٣٥٪. ونسبة الائتمان الخاص المتوسط إلى إجمالي الناتج

التنمية الاقتصادية والتنمية المالية

## تتسم

بأنهما يدعمان بعضهما، ولا يتوقع أن يكون هذا الأمر مدعاة للدهشة. فالخدمات المالية الأشد تنوعا والمتاحة بدرجة أكبر- من البنوك وشركات التأمين وأسواق الأسهم- تتيح توجيه قدر أكبر من المدخرات المجمعّة بكفاءة متزايدة صوب الاستثمارات المنتجة التي تحقق نموا أقوى. ولكن الأمر الذي يدعو لدهشة البعض أن هناك أدلة متزايدة على أن التنمية المالية لا تزيد حجم الكعكة فسحب، وإنما تقسّمها على نحو أكثر تساوي.

وبالنسبة للخمس الأدنى من المجتمع، يرجع نحو ٦٠٪ من منافع التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي الشامل ويرجع ٤٠٪ إلى زيادة المساواة في توزيع الدخل (دراسة Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine, 2007).

وهذا الأمر مهم بالنسبة للبلدان بجميع مستويات الدخل، ولكنه يمنح أيضا سببا للتفاؤل بأن المعدلات الأسرع للحد من الفقر ربما باتت وشيكة في البلدان النامية، خاصة بالنسبة لكثير من البلدان منخفضة الدخل حيث تتعزز مؤشرات التنمية المالية سريعا.

ويطرح هذا الربط بين المساواة والتنمية المالية سؤالا ملحا أمام صنّاع السياسة: كيف يمكن للحكومات النهوض بالتنمية المالية التي تدعم النمو وتقلل عدم المساواة مع تحقيق قدر كاف من الاستقرار المالي والاقتصادي؟ ولا توفر التجربة سوى عدد قليل من القواعد الراسخة وبعض الإرشادات العامة. فمثلا هو الحال بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية على نحو أعم، ينبغي تصميم وتيرة التحرير المالي ومنهجه حسب الوضع القطري، كما يتعين أن يكمل سياسات البلد المعني في مجالات أخرى؛ ذلك أن وضع أساس لمناخ اقتصادي كلي مستقر وأسواق مرنة للمنتجات والتجارة والعمل يمكن أن يؤثر على نجاح استراتيجيات التنمية المالية. وبناء على ذلك، فإن الاستراتيجيات الأكثر نجاحا ستحدد وتزيل العقبات التي تعترض الحصول على الخدمات المالية- مثل السياسات التي تعرقل المنافسة- دون إملاء نتائج معينة. فضلا على ذلك، فالاستراتيجيات الناجحة ستراعي الأضرار التي يمكن أن يسببها عدم الاستقرار المالي، والتي ستقع على النمو وبصفة خاصة على أعضاء المجتمع الأقل دخلا.

تطوير القطاع المالي  
يعجل بالنمو الاقتصادي  
ويمكن أن يزيد التفاوت  
بين الأجور

المالية، ثم يتراجع مستوى عدم المساواة بصورة أكثر كثافة مع توافر مزيد من الفرص.

ويتوصل قدر متزايد من الأنشطة التجريبية إلى أدلة على تأثير التنمية في الحد من عدم المساواة، خاصة بعد استبعاد أثر مستويات الدخل، والخصائص القُطرية الأخرى، والسببية العكسية المحتملة (أي أن تراجع عدم المساواة من

المحلي في بلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط وبلدان الشريحة الأعلى منها هي على التوالي ٢٤٪ و ٢٩٪، لكن هناك تشتت كبير. وتبلغ نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في بلد متوسط في شريحة البلدان مرتفعة الدخل ٦٢٪، لكن هذه النسب أقل من ٣٥٪ في نحو ٨٪ من البلدان مرتفعة الدخل.

## التنمية المالية وعدم المساواة

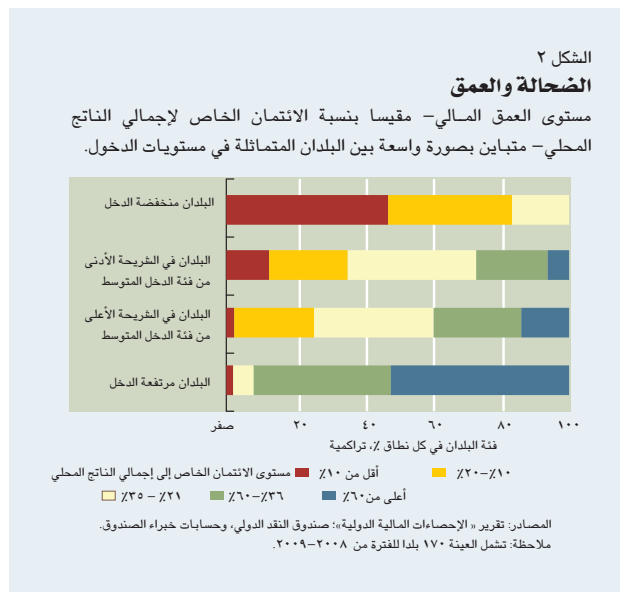
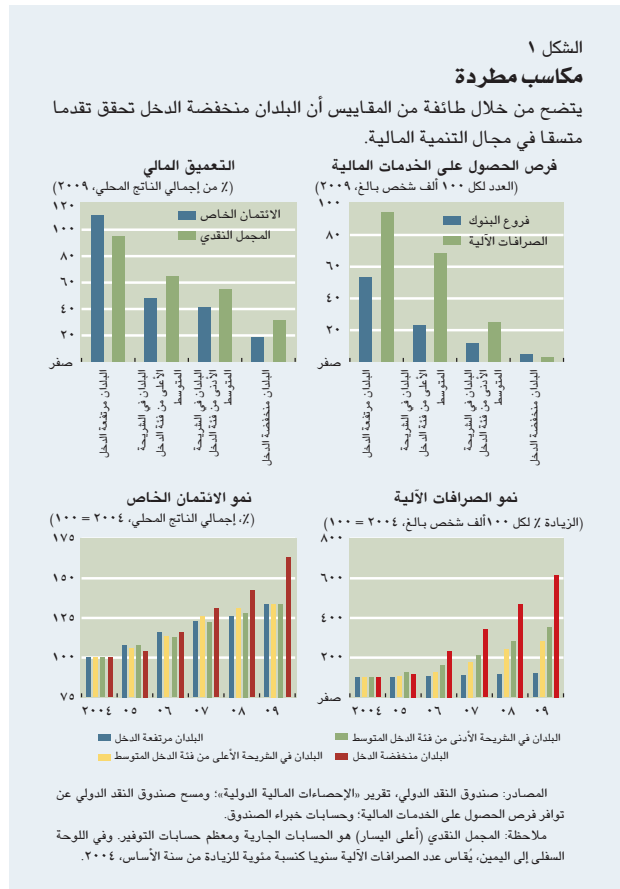
تتيح التنمية المالية القيام باستثمارات أكبر وتخصيص رأس المال على نحو أكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى نمو أعلى للدخل. لكن منافع التنمية المالية تمتد لما وراء تمويل الاستثمار، وتبدأ عادة بتوفير خدمات أفضل وأرخص لادخار الأموال وأداء المدفوعات. وتتيح هذه الخدمات للشركات والأسر المعيشية أن تتجنب تكاليف المقايضات أو المعاملات النقدية، وتقلل تكاليف تحويل الأموال، وتوفر الفرص لتراكم الأصول وتمهيد الدخل. وتساعد خدمات التأمين الشركات والأسر المعيشية في التغلب على الصدمات وتقلل تعرضها لمخاطر الأوضاع المعاكسة، بما يقلص خطر الوقوع في دائرة الفقر. ومن شأن الأسواق المالية المحلية المتطورة جيدا أن تفيد في تخفيف دورات الانتعاش والكساد التي يطلق عنايتها التوقف المفاجئ في التدفقات المالية.

وقد تؤدي أوجه القصور في الأسواق المالية - مثل تفاوت المعلومات (عندما يطلع أحد الأطراف على معلومات عن صفقة ما أكثر مما يطلع عليه طرف آخر)، وتكاليف المعاملات، وتكاليف إنفاذ العقود - إلى عرقلة رواد المشروعات الفقراء الذين تعوزهم عموما الضمانات، والسجلات الائتمانية، والعلاقات. وتعرقل القيود الائتمانية هذه تدفق رؤوس الأموال إلى الفقراء الذين لديهم مشروعات يمكن أن تدر عائدا مرتفعا. ومن ثم، يبين بعض النماذج الاقتصادية أن التنمية المالية تحد من الفقر وتفاوت الدخل بصورة مباشرة، بإرخاء قيود الائتمان المفروضة على الفقراء على نحو غير متناسب، وبصورة غير مباشرة بتحسين تخصيص رأس المال والتعجيل بالموافقة.

وتشير نماذج أخرى إلى أن التنمية المالية قد تزيد عدم المساواة في البداية قبل أن تقلله في نهاية المطاف. ويعتمد الفقراء في المقام الأول على القطاع غير الرسمي للحصول على رأس المال، ومن ثم فإن تحسين القطاع المالي الرسمي يساعد الأغنياء بصفة أساسية. ويتبين من بعض النماذج أن في المراحل الأولى من التنمية، لا يستطيع سوى الأغنياء النفاذ إلى الأسواق المالية والاستفادة منها، ومن ثم فإن التنمية المالية تزيد من حدة عدم المساواة في الدخل. وعند بلوغ مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية، تساعد التنمية المالية نسبة متزايدة من المجتمع.

## الأدلة

تبين النماذج القُطرية البسيطة أن مستوى عدم المساواة في الدخل أقل في البلدان التي لديها أسواق مالية أعمق وتتيح فرصا أسهل للدخول. وباستخدام معامل جيني في قياس عدم المساواة، نجد أن درجة تفاوت الدخل تتراجع في النظم المالية الأكثر تطورا، رغم التباين الكبير بينها. ويتراوح معامل جيني من صفر، حيث تحصل كل الأسر المعيشية على نفس الدخل، إلى ١٠٠ حيث تحصل أسرة معيشية واحدة على الدخل كله. ويبين كل من العمق المالي، ومقياسا بنسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، وفرص الحصول على الخدمات المالية، مقياسا بعدد فروع البنوك (راجع الشكل ٣) - حصول الشرائح الأغنى في المجتمع على المنافع في البداية، لكن بعد ذلك تتحقق المنافع للشرائح الأفقر مع تقدم التنمية



وتمتد منافع التنمية المالية إلى أبعد من المساواة في الدخل لتشمل مؤشرات أخرى للفقر. فيبدو أن مدى انتشار الفقر في البلدان ذات النظم المالية المتطورة جيدا يكون أقل مقارنة بالبلدان الأخرى التي تسجل نفس المستوى من الدخل القومي، ذلك أن زيادة تبلغ ١٠ نقاط مئوية في نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي تقلل نسبة السكان الذين يعيشون في فقر بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و٣ نقاط مئوية (دراسة Honohan, 2004). وبالمثل، فإن ارتفاعا مقداره درجة واحدة في نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي يقلل تفشي نقص التغذية بمقدار يتراوح بين ٢,٢ و٢,٥ نقطة مئوية (دراسة Claessens and Feijen, 2007). وثمة أدلة أيضا على أن التنمية المالية تحسن الصحة المجتمعية والتعليم والمساواة بين الجنسين وتقلل تشغيل الأطفال.

بيد أنه ليست كل حالات التنمية المالية تقلل عدم المساواة، على الأقل في الأجل القصير. فعلى سبيل المثال، تبين دراسة عن تحرير البورصات في الأسواق الصاعدة أن المنافع تعود في المقام الأول على الأغنياء على حساب المواطنين متوسطي الدخل. وبالمثل، فإن العولمة المالية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر، ارتبطت بتوسيع نطاق التفاوت في الدخل (IMF, 2007). وبصورة أعم، هناك خطر من أن تستأثر مجموعات صغيرة من النخب بعملية التحرير المالي، وتوجهها بطرق تقلل فرص الحصول على الخدمات المالية بدلا من توسيعها (دراسة Claessens and Perotti, 2007).

### ما هو القدر الكافي؟

في حين يمكن للنظم المالية سليمة الأداء أن تدعم النمو، فإن قدرا أكثر من اللازم من تنمية القطاع المالي قد يجلب مخاطر أيضا. وتتوصل التقديرات التجريبية إلى أن التنمية المالية يمكن أن تتسبب في تقلب نمو الناتج، الذي يزيد عندما يتجاوز الائتمان المقدم للقطاع الخاص ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي (دراسة Easterly, Islam, and Stiglitz, 2001). ولا يتوقف تحديد العتبات التي يعتبر تجاوزها «أكثر من اللازم» على مستوى التنمية المالية فقط، وإنما يتوقف أيضا على خصائص قطرية أخرى مثل نوعية المؤسسات - بما في ذلك الإطار التنظيمي والرقابة المالية. فعندما تكون المؤسسات أضعف، قد يسهم تكامل الأسواق المالية للبلد المعني مع أسواق البلدان الأخرى في زيادة تقلب الاقتصاد الكلي (مثلما يحدث في حالة النمو والبطالة).

والبلدان النامية غالبا ما تكون بعيدة عن هذه العتبات، لكنها تصبح أيضا أكثر تعرضا للاضطرابات التي يثيرها القطاع المالي. وقد نحا الفقر للتزايد إبان الأزمات الاقتصادية، حيث يعاني الإنفاق الاجتماعي وتشهد المعونة ركودا، مما يرجع احتمالات الوقوع في الفقر إلى شبكات أمان اجتماعي تكون عادة غير متطورة.

### نجدد الفقراء

إن الأدلة المتوافرة على أن التنمية المالية تدعم النمو وتحقق المنفعة بقوة للشرائح الأكثر فقرا في المجتمع هي أنباء طيبة فيما يخص الحد من الفقر وتحقيق المساواة في الدخل. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل بصفة خاصة، قد تنبئ الاتجاهات الأخيرة في مؤشرات التنمية المالية بفترة مستمرة من النمو القوي الذي يشمل كل فئات المجتمع تدريجيا. فكيف يمكن دعم هذا الاتجاه الباحث على الأمل؟ هناك العديد من مجالات السياسة الأساسية التي تكتسب أهمية.

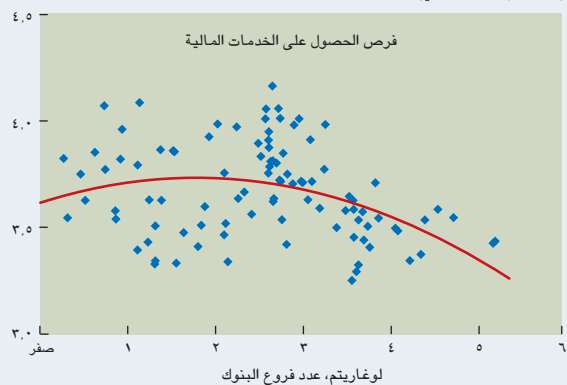
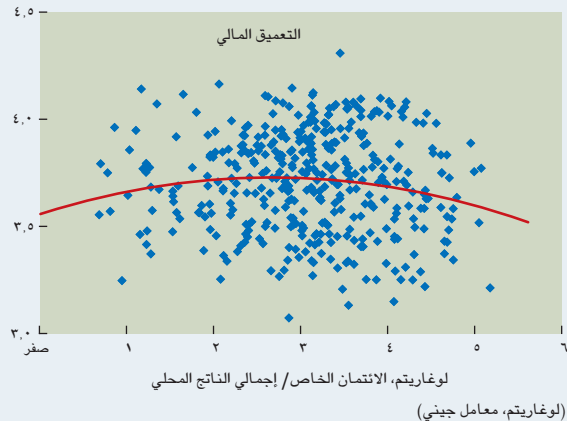
المحتمل أن يطلق العنان للتنمية المالية). ويبين التحليل القطري انخفاض معامل جيني على نحو أسرع في البلدان التي تضم هيئات للوساطة المالية أكثر تطورا (مثل البنوك أو شركات التأمين)، ومع توافر مؤسسات للوساطة المالية أفضل تطورا، ينمو دخل أفقر ٢٠٪ من السكان بوتيرة أسرع من نمو المتوسط القومي؛ وتقل نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أو دولارين يوميا بوتيرة أسرع مع ارتفاع مستويات التنمية المالية (دراسة Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine, 2007).

وتخلص الدراسات القطرية إلى استنتاجات مماثلة. فقد توصلت دراسة عن تأثير فروع البنوك في ريف الهند إلى حدوث زيادة في الناتج وتراجع الفقر مع زيادة فرص الحصول على التمويل (دراسة Burgess and Pande, 2005)، وبينت دراسة أخرى أن زيادة فرص الاستفادة من خدمات فروع البنوك خفضت مستوى عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة (دراسة Beck, Levine, and Levkov, 2010).

الشكل ٣

### تمويل أكثر: عدم مساواة أقل

في ظل تطور الأسواق المالية - مقيسا بنمو الائتمان الخاص وعدد فروع البنوك - تستفيد أفقر شرائح المجتمع، على الرغم من استفادة الأغنياء على نحو غير متناسب خلال المراحل الأولى. (لوغاريتم، معامل جيني)



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية؛ صندوق النقد الدولي، تقرير «الإحصاءات المالية الدولية»؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملاحظة: التنمية المالية مقيسة بكل من الائتمان الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وعدد فروع البنوك. وقد تم تعديل البيانات رياضيا لتعكس على نحو أكثر إحكاما العلاقة بين مقاييس التنمية المالية وعدم المساواة. وكلما ارتفع الرقم على المحور الرأسي، ارتفع مستوى عدم المساواة في البلد المعني. وكل البيانات هي متوسطات لفترات تمتد خمس سنوات بين ١٩٨٠ و٢٠٠٩. وتضم العينة ١٧٠ بلدا.

عن طريق السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية. وتتنوع المنافسة من خلال الخطوات التكميلية نحو تحقيق التناغم التنظيمي والتعاون الرقابي. وقد تطورت الاتفاقيات التجارية على المستويات متعددة الأطراف والإقليمية على نحو يسهل ويوفر ركيزة خارجية لهذه الإصلاحات.

وتشدد هذه الاستراتيجيات على التنمية المالية بصفة عامة – ولا يزال هناك أدلة محدودة على وجود استراتيجيات بعينها قد تحقق نتائج أفضل في الحد من الفقر. غير أنه يجدر التركيز على بعض المجالات، فمع تركيز الفقر عادة في المناطق الريفية، يمكن للأجهزة التنظيمية أن تكفل عدم تمييز معايير تصنيف القروض وشروط رأس المال الإلزامي ضد القروض المقدمة للقطاع الزراعي، حيث يعمل كثير من الفقراء. ومن شأن استغلال التكنولوجيا الحديثة في البلدان النامية أن يوفر فرص الحصول على الموارد المالية لمن كانوا مستبعدين من قبل. على سبيل المثال، فإن برامج الحصول على الأموال بالهواتف المحمولة في كينيا، التي أتاحت للفقراء استخدام هواتفهم الخلوية للتعامل مع المصارف قد نجحت في توفير مزيد من فرص الحصول على الموارد المالية، في حين خفضت تكاليف المعاملات ويسرت التبادل التجاري (IMF, 2011). ■

ثروت جهان خبير اقتصادي، وبرايد ماك دونالد نائب رئيس وحدة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, 2007, "Finance, Inequality and the Poor," Journal of Economic Growth, Vol. 12, No. 1, pp. 27–49.

Beck, Thorsten, Ross Levine, and Alexey Levkov, 2010, "Big Bad Banks? The Winners and Losers from Bank Deregulation in the United States," Journal of Finance, Vol. 65, No. 5, pp. 1637–67.

Burgess, Robin, and Rohini Pande, 2005, "Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Social Banking Experiment," American Economic Review, Vol. 95, No. 3, pp. 780–95.

Claessens, Stijn, and Erik Feijen, 2007, "Financial Sector Development and the Millennium Development Goals," World Bank Working Paper No. 89 (Washington: World Bank).

Claessens, Stijn, and Enrico Perotti, 2007, "Finance and Inequality: Channels and Evidence," Journal of Comparative Economics, Vol. 35, No. 4, pp. 748–73.

Easterly, William, Roumeen Islam, and Joseph Stiglitz, 2001, "Shaken and Stirred: Explaining Growth Volatility," in Annual World Bank Conference on Development Economics, ed. by Boris Pleskovic and Nicholas Stern (Washington: World Bank).

Honohan, Patrick, 2004, "Financial Development, Growth and Poverty: How Close Are the Links?" Policy Research Working Paper No. 3203 (Washington: World Bank).

—, 2005, "Banking Sector Crises and Inequality," Policy Research Working Paper No. 3659 (Washington: World Bank).

International Monetary Fund (IMF), 2007, World Economic Outlook (Washington, October).

—, 2011, "The East African Community: Taking Off?" in Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa (Washington, April).

Ostry, Jonathan David, Alessandro Prati, and Antonio Spilimbergo, eds., 2008, Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries (Washington: International Monetary Fund).

الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي: يساعد استقرار الاقتصاد الكلي على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وهو طريق رئيسي لترجمة التنمية المالية إلى تحقيق نمو. ويمكن لسياسة فرض الضرائب وتخفيض الإنفاق وإدارة الديون أن تساعد بصورة مباشرة، بتفادي الإفراط في الديون المحلية التي تقلص مجمع الأموال المتاحة للاستثمار الخاص. وفي حين يبدو أن نوبات عدم الاستقرار المالي تؤثر على الدخل على نحو غير متناسب في نهاية المطاف، فإن الفقراء ليسوا مؤهلين جيدا للتعامل مع أي انخفاض في الدخل (دراسة Honohan, 2005). إصلاحات هيكلية أخرى: تؤكد الأدلة المتوافرة عن التفاعل بين الإصلاحات الهيكلية أن تلك المتعلقة بأسواق المنتجات – مثل التجارة والزراعة والخدمات المحلية – تزيد من نجاح استراتيجيات التنمية المالية في تعزيز النمو المستقر. ويبدو أن الربحية والملاءة المعززين للشركات المحلية اللتين تنتجان عن إصلاح أسواق المنتجات، تؤديان إلى تحسين فرص توافر الائتمان (دراسة Ostry, Prati, and Spilimbergo, 2008).

المناخ القانوني والبنية التحتية للأسواق المالية: تلقي مسوح، مثل مسح مزاوله الأعمال للبنك الدولي، الضوء على دور حقوق الملكية والقدرة على إنفاذ

## الفقراء ليسوا مؤهلين جيدا للتعامل مع أي انخفاض في الدخل.

العقود في تحقيق التنمية المالية. فالعمليات، التي تتسم بالتوازن والشفافية والتي تجيء في التوقيت المناسب وترمي إلى تأمين الضمانات عند حدوث عجز عن سداد القروض، تشجع المؤسسات المالية على إقراض عدد أكبر من الشركات الأصغر، مما ينهض بقطاع الأعمال التنافسي والديناميكي. وفي الاقتصادات الأكبر والأكثر تطورا، ينبغي التركيز أيضا على تنمية أسواق رأس المال.

النهوض باستخدام الموارد المالية: على الرغم من النمو الذي شهدته الفترة الأخيرة، لا تزال النظم المالية محدودة في المناطق منخفضة الدخل، خاصة في كثير من أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء. ففي مجال العمل المصرفي، وهو المصدر السائد للتمويل في هذه المناطق، تعكس الفروق الكبيرة بين أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض الافتقار للمنافسة وتمنع الشركات من النمو لتستفيد من وفورات الحجم. وتحرير القطاع المصرفي الذي يعزز المنافسة (ويراعي الاستقرار على النحو الواجب) يدعم النمو، فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو السنوي للاقتصادات النامية ذات القطاعات المصرفية الأكثر انفتاحا، قد تجاوز مثيله في الاقتصادات ذات القطاعات المصرفية الأقل انفتاحا بنحو نقطة مئوية واحدة (دراسة Ostry, Prati, and, Spilimbergo, 2008).

تعزيز التكامل: يعد التكامل العالمي والإقليمي أحد سبل تعزيز قدرة القطاع المصرفي على المنافسة والنهوض بفرص الحصول على الموارد. على سبيل المثال، فإن فتح السوق المصرفية المحلية بوتيرة مناسبة وبناء على إصلاحات داعمة يحقق منافع للاقتصادات بكافة أحجامها، كما يُحدث تأثيرا «مواتيا للمنافسة» في الاقتصادات – التي تؤدي محدودية نطاق العمليات فيها إلى ارتفاع تكاليف التشغيل – يعزز فرص الحصول على الموارد المالية بتخفيض الأسعار وتعزيز نطاق الخدمات المالية المقدمة. ويمكن تحقيق هذا «الانفتاح» من خلال السماح للشركات التابعة للبنوك الأجنبية بإنشاء شركات محلية أو

# الدواء المر

مشاة يمشون بجوار سيارة ليموزين في منطقة تايمز سكوير بمدينة نيويورك، الولايات المتحدة.

**بالرغم من أن الاقتصادات المتقدمة تحتاج إلى التقشف المالي على المدى المتوسط، فإن تطبيق الكوابح بشدة وتسرع يمكن أن يضر بالدخول وإمكانات توظيف العمالة**

لورانس بول، ودانييل لي، وبراكاش لونغاني

Laurence Ball, Daniel Leigh, and Prakash Loungani

## التحديان المزدوجان

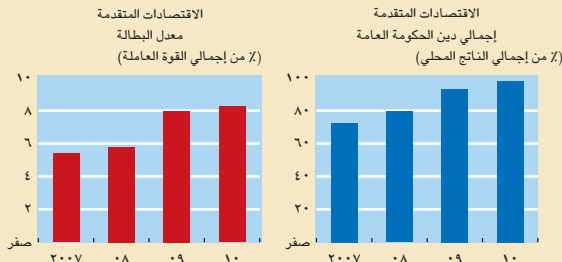
أدى الركود الكبير في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ إلى الزيادة الأشد بروزاً في البطالة التي شهدتها البلدان المتقدمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد بلغ متوسط البطالة ٥٪ عام ٢٠٠٧ لكنه تصاعد إلى ٨٪ بحلول عام ٢٠٠٩ وظل مرتفعاً منذ ذلك الحين (راجع الشكل ١، اللوحة اليسرى).

**عندما** أعلن ديفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني خطط حكومته لتخفيض العجز أوائل هذا العام قال: «إن من يحاجون بأن التصدي للعجز لدينا والنهوض بالنمو أمران متعارضان مخطئون نوعاً ما. فأنت لا تستطيع أن ترجئ الأمر الأول للنهوض بالثاني» (Cameron, 2011).

والتحدي الذي يواجه المملكة المتحدة وعدد كبير من الاقتصادات المتقدمة الأخرى هو كيفية تخفيض الديون إلى مستويات آمنة في وجه تعاف ضعيف. فهل سيؤدي تخفيض العجز إلى نمو أقوى وتوفير فرص العمل في الأجل القصير؟ تقدم البحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي مؤخراً إجابة على هذا السؤال. وتبين الأدلة المستمدة من البيانات التي توافرت عبر الأعوام الثلاثين الماضية أن ضبط أوضاع المالية العامة يقلل الدخل في الأجل القصير، مما يعرض العاملين بأجر لضرر أشد مما يتحملة الآخرون؛ وكذلك يرفع معدلات البطالة، خاصة البطالة طويلة الأجل.

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، هناك حاجة واضحة إلى استعادة استمرارية أوضاع المالية العامة من خلال اتباع خطط للتقشف المالي تحظى بالمصداقية. وفي الوقت نفسه، فإننا نعرف أن تطبيق الكوابح بشدة وتسرع يمكن أن يضر بالتعافي ويجعل إمكانات توظيف العمالة تسوء. ومن ثم، يتعين موازنة المنافع الأطول أجلاً المحتملة للتقشف المالي مقابل التأثيرات المعاكسة قصيرة ومتوسطة الأجل على النمو والوظائف.

الشكل ١  
ذروتان مزدوجتان  
ارتفعت البطالة والديون الحكومية على حد سواء في الاقتصادات المتقدمة عقب الركود الكبير.

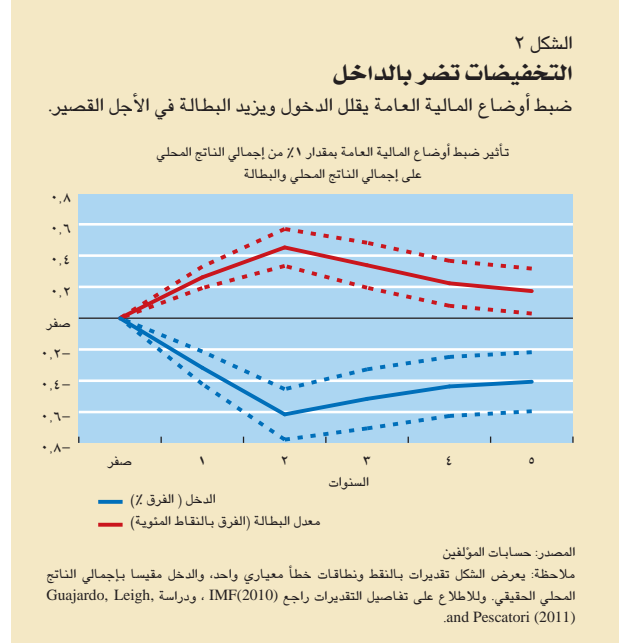


المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «أفاق الاقتصاد العالمي».



## عدم المساواة

ومن أجل التوصل إلى تقديرات لآثار ضبط أوضاع المالية العامة، تعتمد بحوث صندوق النقد الدولي على حسابات وسجلات تاريخية لإجراءات السياسة - زيادة الضرائب وخفض الإنفاق - التي كان دافعها هو الرغبة في تقليل العجز، وهي مقياس لإجراءات السياسة أكثر دقة من تلك المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة، التي اعتمدت عادة على التغيير المشاهد في عجز الميزانية معدلاً حسب الدورة الاقتصادية (راجع الإطار).



وتصل البطالة في كثير من البلدان، مثل أيرلندا والبرتغال إلى مستوى الرقمين؛ وفي الولايات المتحدة، ظلت البطالة تريبو على ٩٪ وبقى توفير فرص العمل تقريباً في حالة توقف بعد سنتين من الإعلان رسمياً عن انتهاء الركود. كذلك كان الركود الكبير من عوامل زيادة الدين العام، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انهيار إيرادات الضرائب مع تهاوي الدخل. وكانت العوامل الأخرى التي أسهمت في تراكم الديون تتمثل في تكاليف إنقاذ البنوك والشركات ودفعة التنشيط المالي التي قدمتها بلدان كثيرة لدحر حالة الركود. فقد زادت الديون العامة في الاقتصادات المتقدمة من ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي - وهو أعلى مستوى في ٥٠ عاماً (راجع الشكل ١، اللوحة اليمنى). وبالنظر إلى المستقبل، فإن شيخوخة السكان يمكن أن تثير مشاكل أخطر حتى من ذلك بالنسبة للموارد العامة (راجع عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية).

## هل سيُحَقِّقُ ضرراً؟

يعتمد كثير من الحكومات سياسات لتقليل الديون والعجز الحكومي (ضبط أوضاع المالية العامة) أو يعتزم ذلك من خلال توليفة من تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب بصورة كبيرة. فما هي الآثار قصيرة الأجل المحتملة لهذه الخطط؟ نظراً لأن هذه الخطط كانت شائعة تماماً، يقدم لنا التاريخ إرشادات جيدة. فعبر الثلاثين عاماً المنصرمة، كانت هناك ١٧٣ نوبة اعتمد فيها ١٧ اقتصاداً متقدماً تدابير خاصة بالموازنة ترمي إلى التقشف المالي. (وهذه البلدان هي: إسبانيا وأستراليا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا والولايات المتحدة واليابان). وبلغ متوسط حجم ضبط أوضاع المالية العامة نحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً.

## مقياس ضبط أوضاع المالية العامة

يركز مقياس ضبط أوضاع المالية العامة المستخدم في هذا المقال على إجراءات السياسة - زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق - التي تتخذها الحكومات بقصد تقليل عجز الميزانية. قد يبدو هذا هو الأمر الطبيعي لكنه ليس هو الطريقة التي استُخدمت في قياس ضبط أوضاع المالية العامة في الدراسات السابقة (مثل دراسة Alesina and Ardagna, 1990، ودراسة، Giavazzi and Pagno, 1990).

ويُقاس ضبط أوضاع المالية العامة في الدراسات السابقة بنتائج الميزانية الناجحة. وتحديدًا، يستخدم الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية - الرصيد الأولي المعدل حسب الآثار التقديرية لتقلبات الدورة الاقتصادية - كمقياس للتقشف المالي. والتصحيح لاستبعاد العوامل الدورية مطلوب؛ لأن إيرادات الضرائب والإنفاق الحكومي يتحركان بصورة آلية مع الدورة الاقتصادية. والمأمول بعد إجراء هذا التصحيح الدوري، هو أن التغييرات التي تطرأ على المتغيرات المالية ستعكس قرارات صناعة السياسة بتغيير معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق. ومن ثم، فإن ارتفاع الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية لابد أن يعكس من حيث المبدأ قراراً سياسياً متعمداً لتقليل العجز.

بيد أنه يتضح من الناحية التطبيقية أن نتائج الموازنة مقياس غير كامل لنوايا السياسة. وتتمثل إحدى المشكلات في أن التصحيح لاستبعاد العوامل الدورية يعاني من أخطاء القياس، وهو يعجز بصفة خاصة عن استبعاد التقلبات في إيرادات الضرائب الحكومية المرتبطة بتحركات أسعار الأصول وأسعار السلع الأولية من البيانات المالية، مما يسفر عن تغيرات في الرصيد

الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية والتي لا ترتبط بالضرورة بتغيرات فعلية في السياسة. على سبيل المثال، ففي حالة أيرلندا عام ٢٠٠٩، أدى انهيار أسعار الأوراق المالية والمسكن إلى حدوث انخفاض حاد في الرصيد الأولي المعدل دورياً على الرغم من زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق بما يتجاوز ٤.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وهناك مشكلة أخرى هي أن هذا المنهج المعياري يغفل الدوافع الكامنة وراء الإجراءات المالية. ومن ثم، فهو يضم سنوات عمدت فيها الحكومات إلى تشديد السياسة لكبح الطلب المحلي المفرط. فعلى سبيل المثال، حدث ازدهار في أسعار الأصول ونمو سريع في فنلندا عام ٢٠٠٠، وقررت الحكومة خفض الإنفاق لتقليل خطر فورة النشاط الاقتصادي. وإذا جاء التشديد المالي استجابة لضغوط الطلب المحلي، فإنه لا يصلح لتقدير آثار السياسة المالية قصيرة الأجل على النشاط الاقتصادي، حتى وإن اقترن بزيادة حادة في الرصيد الأولي المعدل دورياً.

ويتضح أن هذه المشكلات المتعلقة بالرصيد الأولي المعدل دورياً تؤدي إلى تحيز التحليل نحو التقليل من شأن الآثار الانكماشية والمبالغة في الآثار التوسعية. وتنشأ نزعة إلى اختيار الفترات المقترنة بنتائج نمو مواتية ولكن لا يتم فيها اتخاذ أي تدابير فعلية للتقشف. وتنشأ أيضاً نزعة لإغفال حالات التقشف المالي المقترنة بنتائج النمو غير المواتية. وترتب على استخدام مقياس مفضل استناداً إلى إجراءات السياسات التوصل إلى نتيجة واضحة مفادها أن ضبط أوضاع المالية العامة يكون باعثاً على الانكماش، كما هو موضح في الشكل ٢.

تستطيع البنوك المركزية أن تخفض أسعار الفائدة وعندما تضطلع بلدان كثيرة بتقشف مالي في الوقت نفسه. وهكذا، فإن عمليات المحاكاة هذه تبين أن ضبط أوضاع المالية العامة من المرجح أن يكون انكماشيا بدرجة أكبر حاليا (أي زيادة تخفيض الدخل في الأجل القصير) مما حدث في النوبات الماضية.

كذلك تبين الأدلة التاريخية أن ضبط أوضاع المالية العامة المستند إلى تخفيض الإنفاق أقل إيلاما من الضبط القائم على فرض زيادات في الضرائب. ويرجع هذا الأمر، إلى حد كبير، إلى أن البنوك المركزية تخفض أسعار الفائدة بدرجة أكبر بعد تخفيض الإنفاق. ومرة أخرى، فليس هذا هو السبيل الذي تستطيع بلدان كثيرة الاعتماد عليه حاليا.

وقد يبدو أن ضبط أوضاع المالية العامة أقل إيلاما عندما تكون الأسواق أكثر انشغالا بخطر توقف الحكومات عن سداد ديونها، الأمر الذي يمكن أن يمثل انعكاسا لما يسمى تأثير الثقة: أي أن البلد الذي يتصدى للوضع المالي يمكنه أن يمنح الثقة إلى الأسواق المالية والمستهلكين والشركات، مما يجعلها تنفق أكثر. لكن بحوث صندوق النقد الدولي قد توصلت إلى أنه حتى في هذه الحالات، فإن الآثار باعثة على الانكماش في المتوسط، مع عدم توافر أي أدلة على حدوث أي طفرة في الاستهلاك والاستثمار.

### ألم طويل الأجل

يؤدي الانكماش المالي إلى ارتفاع معدلات البطالة قصيرة الأجل والبطالة طويلة الأجل، كما هو مبين في الشكل ٣، لكن التأثير أكبر بكثير في حالة البطالة طويلة الأجل، ويُقصد بها فترات البطالة التي تدوم أكثر من ستة أشهر. وإضافة لذلك، ففي خلال ثلاث سنوات ينتهي الارتفاع في البطالة قصيرة الأجل الناجمة عن ضبط أوضاع المالية العامة، لكن البطالة طويلة الأجل تظل مرتفعة حتى بعد مرور خمس سنوات.

وهكذا، فإن ضبط أوضاع المالية العامة يزيد آلام من يرجح أن يعانون أشد المعاناة - وهم العاطلين عن العمل لآجال طويلة، وذلك مبعث قلق خاص حاليا؛ حيث إن نسبة العاطلين لآجال طويلة قد زادت في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الركود الكبير. وحتى في البلدان التي لم تشهد زيادة - مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان - كانت نسبتهم بالغة الارتفاع بالفعل حتى قبل الركود.

ويقترن فقدان الوظيفة بخسارة مستمرة في الدخل، وبآثار معاكسة على الصحة، وانخفاض الأداء الأكاديمي وإمكانات الحصول على دخل بالنسبة لأبناء العمال النازحين (راجع تحقيق «مأساة البطالة» في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). وتتفاقم هذه الآثار المعاكسة كلما طال أمد بقاء المرء عاطلا عن العمل.

وإضافة لذلك، تقلل فترات البطالة الطويلة من احتمالات إعادة التوظيف. على سبيل المثال، فإن فرصة إعادة توظيف شخص ظل عاطلا عن العمل لأكثر من ستة أشهر في الولايات المتحدة خلال الشهر التالي تبلغ واحدا من عشر فرص، مقابل واحد من ثلاث فرص بالنسبة للشخص الذي يبقى عاطلا لمدة تقل عن شهر. وهكذا، فإن الزيادة في البطالة طويلة الأجل تنطوي على خطر ترسخ البطالة باعتبارها مشكلة هيكلية نظرا لفقدان العمال للمهارة وانفصالهم عن قوة العمل - وهي ظاهرة يشار إليها باسم «التخلفية» (دراسة Blanchard and Summers, 1986).

وتهدد البطالة طويلة الأجل التلاحم الاجتماعي. وقد توصل مسح للأراء أجري في ٦٩ بلدا في مختلف أنحاء العالم إلى أن تجربة البطالة تؤدي إلى تبني آراء أكثر سلبية عن فعالية الديمقراطية، وتزيد الرغبة في وجود قائد مارق. وقد تبين أن الآثار أشد بروزا بالنسبة للعاطلين لأجل طويل.

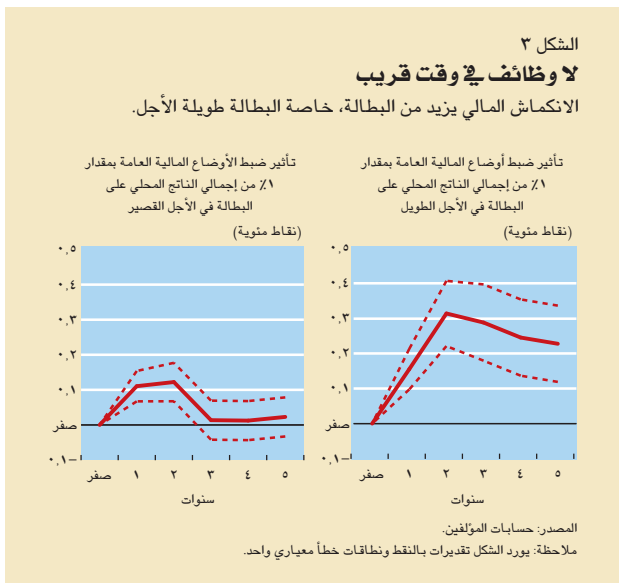
وباستخدام هذا المقياس الأفضل، تصبح الأدلة المستمدة من الماضي واضحة: وتفيد بأن ضبط أوضاع المالية العامة ما يؤثر تأثيرا قصيرا الأجل يتمثل في تخفيض الدخل وزيادة البطالة، ذلك أن ضبط الأوضاع المالية بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي يقلل الدخل المعدلة حسب التضخم بنحو ٠,٦٪. ويزيد معدل البطالة بنحو ٠,٥ نقطة مئوية (راجع الشكل ٢) خلال عامين، مع استرداد بعض العافية بعد ذلك. وينخفض كذلك إنفاق الأسر المعيشية والشركات، مع توافر عدد قليل من الأدلة على تحول الطلب من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وبلغه أهل الاقتصاد، فإن ضبط أوضاع المالية العامة باعث على الانكماش. وهذا الاستنتاج مناقض للمقولات السابقة في الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أن خفض عجز الميزانية يمكن أن يحفز النمو في الأجل القصير.

### ألا توجد مسكنات للألم؟

ويزداد انخفاض الدخل المترتب على ضبط أوضاع المالية العامة إذا لم تخفف البنوك، أو لم تستطع أن تخفف، بعض الآلام من خلال تقديم دفعة تنشيطية من السياسة النقدية. ويرجع ذلك إلى أن الانخفاض في أسعار الفائدة المقترن بتقديم دفعة تنشيطية نقدية يدعم الاستثمار والاستهلاك، ومن ثم فالانخفاض المصاحب في قيمة العملة يعزز الصادرات الصافية. وكانت كل من أيرلندا عام ١٩٨٧ وفرنلندا وإيطاليا عام ١٩٩٢ أمثلة على البلدان التي اضطلعت بضبط أوضاع المالية العامة، بينما التخفيضات الكبيرة في قيمة عملاتها ساعدت على تعزيز الصادرات الصافية.

ولسوء الحظ، فإن مسكنات الآلام هذه ليست في المتناول في ظل المناخ الراهن. فلا يمكن للبنوك المركزية في كثير من الاقتصادات أن تقدم سوى دفعة تنشيطية نقدية محدودة نظرا لأن أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية قريبة من الصفر (راجع مقال «سلوك غير تقليدي» في هذا العدد من التمويل والتنمية). وإضافة لذلك، فإذا أخذ كثير من البلدان بالتقشف المالي في نفس الوقت، فمن المرجح أن يغدو الانخفاض في الدخل أكبر في كل بلد، نظرا لأنه ليس في استطاعة البلدان كافة أن تقلل قيمة عملتها وتزيد صادراتها الصافية في الوقت نفسه.

وتبين عمليات محاكاة نماذج صندوق النقد الدولي واسعة النطاق أن تخفيض الدخل يمكن أنه يزيد على ضعف ما هو مبين في الشكل ٢ عندما لا





## هل هو عدم المساواة؟

تتمثل الطريقة التقليدية لتقسيم الكعكة الاقتصادية في توزيع الأجر والأرباح والربح. ويرجع ذلك إلى أزمة كانت فيها أدوار العمال، والرأسماليين، وأصحاب الأراضي متميزة تماما. وعلى الرغم من أن هذا التمايز قد تآكل نوعا ما بمرور الوقت، فإن الفصل بين الأجر وأشكال الدخل الأخرى يمثل نقطة البدء لوصف كيفية تقسيم الدخل بين مين ستريت، وول ستريت.

ككيف يؤثر ضبط أوضاع المالية العامة على توزيع الدخل بين العاملين بأجر وغيرهم؟ تبين البحوث أن تحمل الأمل لا يتم بالتساوي؛ نظرا لأن ضبط أوضاع المالية العامة يقلل الشريحة التي تذهب للعاملين بأجر من الكعكة. فمقابل كل ضبط مالي قدره ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، ينكمش الدخل من الأجر المعدلة حسب التضخم بمقدار ٠,٩٪، في حين لا تنخفض معدلات الأرباح والربح المعدلة حسب التضخم إلا بمقدار ٠,٣٪. كذلك، ففي حين يستمر الانخفاض في الدخل من الأجر بمرور الوقت، فإن الانخفاض في الأرباح والربح لا يستمر إلا لفترة قصيرة (راجع الشكل ٤).

ومع ذلك، فإن أسباب انخفاض الأجر بقدر أكبر من انخفاض الأرباح والربح لم تخضع بعد لدراسة كثير من خبراء الاقتصاد. ويدعو بعض خطط التقشف المالي إلى تخفيض الأجر في القطاع العام، مما يوفر قناة مباشرة لهذا التأثير. لكن يمكن أن تكون هناك قنوات غير مباشرة أيضا، مثلا لأن ضبط أوضاع المالية العامة يرفع معدل البطالة، خاصة نسبة العاطلين لأجل طويل إلى إجمالي العاطلين. (راجع تحقيق «العاطلون في أوروبا» في هذا العدد من التمويل والتنمية للاطلاع على أدلة على أن البطالة تزيد عدم المساواة في الدخل).

## الخلاصة

تبين البحوث المطروحة في هذا التحقيق أهمية وضع توقعات واقعية عن العواقب قصيرة الأجل لضبط الأوضاع المالية؛ فالمرجح أن يقلل الدخل - ويلحق ضررا بالعاملين بأجر أكثر من غيرهم - ويزيد البطالة، خاصة البطالة طويلة الأجل. وينبغي موازنة هذه التكاليف مقابل المنافع المحتملة في الأجل الطويل التي يمكن أن يحققها ضبط أوضاع المالية العامة - مثل تخفيض أسعار الفائدة وتخفيف عبء مدفوعات الفائدة، بما يسمح بتقليل الضرائب التشويهية (وهي تلك التي تحبط السلوك المرغوب).

وبالتالي، ستتحقق فائدة ذات طبيعة خاصة من التدابير المالية المعتمدة حاليا ولكنها لن تسهم في تقليل العجز إلا في المستقبل، عندما يغدو استرداد

العافية أقوى. وتشمل الأمثلة على ذلك ربط سن التقاعد القانونية بالعمر الافتراضي وتحسين كفاءة برامج الاستحقاقات. وعلى النقيض من ذلك، فإن التعجيل بضبط أوضاع المالية العامة بلا داع يثير مخاطر إطالة أمد التعافي من البطالة في كثير من الاقتصادات المتقدمة. ومن ثم فإن البلدان التي يُتاح لها مجال للقيام بذلك ينبغي أن تختار وتيرة أبطأ للتقشف المالي تقتزن بسياسات لدعم النمو (Lagarde, 2011). وفي بلدان مثل الولايات المتحدة، حيث لا يزال ارتفاع البطالة عند مستوى تاريخي وحيث تبلغ البطالة طويلة الأجل مستويات منذرة بالخطر، يقتضي الأمر اتباع سياسات أكثر فعالية لحفز توفير الوظائف وزيادة ثقة المستهلك، بما في ذلك اتخاذ تدابير مثل دعم الرهن العقاري لأصحاب المساكن المتعثرين.

وينبغي أن توضح خطط ضبط أوضاع المالية العامة بجلاء كيف ستصدى السياسات للصدمة، مثل زيادة بطء النمو عن الوتيرة المتوخاة في الخطة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنص الخطط على إعفاء إعانات البطالة من التخفيض في حالة حدوث نمو أبطأ مما تفترضه الخطة. ويحكي لنا التاريخ أن الخطط المالية تنجح عندما تسمح «ببعض المرونة في حين تحافظ على أهداف ضبط أوضاع المالية العامة متوسطة الأجل على نحو يحظى بالمصداقية» (IMF, 2011). وراجع أيضا دراسة (Mauro, 2011).

لورانس بول، أستاذ علم الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز. ودانييل لي خبير اقتصادي، وبراكاش لونغانغي مستشار، وكلاهما من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي. ويستند هذا المقال إلى بحوث أجراها أحد المؤلفين بالاشتراك مع جيمي غوهاردو، وأندريا بيسكاتوري.

### المراجع:

Alesina, Alberto, and Silvia Ardagna, 2010, "Large Changes in Fiscal Policy: Taxes versus Spending," in Tax Policy and the Economy, Vol. 24, ed. by Jeffrey R. Brown (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Blanchard, Olivier J., and Lawrence H. Summers, 1986, "Hysteresis and the European Unemployment Problem," NBER Macroeconomics Annual 1986, Vol. 1 (Cambridge, Massachusetts: MIT Press), pp. 15-90.

Cameron, David, 2011, "Full Transcript: Speech to World Economic Forum Annual Meeting 2011," New Statesman, January 28.

Giavazzi, Francesco, and Marco Pagano, 1990, "Can Severe Fiscal Contractions Be Expansionary? Tales of Two Small European Countries," in NBER Macroeconomics Annual, Vol. 5, ed. by Olivier Jean Blanchard and Stanley Fischer (Cambridge, Massachusetts: MIT Press), pp. 75-122.

Guajardo, Jaime, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori, 2011, "Expansionary Austerity: New International Evidence," IMF Working Paper 11/158 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2010, "Will It Hurt? Macroeconomic Effects of Fiscal Consolidation," World Economic Outlook (Washington: October).

—, 2011, "What Failed and What Worked in Past Attempts at Fiscal Adjustment," Appendix 4 in Fiscal Monitor (Washington: April).

Lagarde, Christine, 2011, "Don't Let Fiscal Brakes Stall Global Recovery," The Financial Times, August 15.

Mauro, Paolo, ed., 2011, Chipping Away at the Public Debt: Sources of Failure and Keys to Adjustment in Public Debt (Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.).

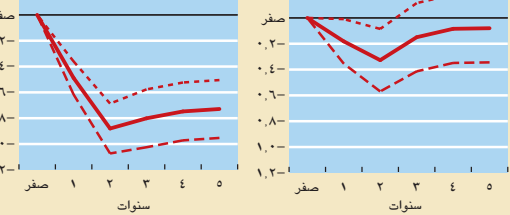
الشكل ٤

### الإضرار بالأجور

خفض الإنفاق يؤثر على العاملين بأجر أكثر من غيرهم.

تأثير ضبط أوضاع المالية العامة بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على الدخل من الأرباح والربح (%)

تأثير ضبط أوضاع المالية العامة بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على الدخل من الأجر (%)



المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: يعرض الشكل التقديرات بالنقط ونطاقات خطأ معياري واحد.



# العاطلون في أوروبا

أكثر الفئات هشاشة في أوروبا كانت الأشد تضررا من فقدان الوظائف أيضا، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة في المنطقة

حنان مرسي

Hanan Morsy

برامج التوظيف القائم على عدم التفرغ التي دعمت الإبقاء على الوظائف تحسبا لحدوث ارتداد إيجابي.

وفي بلدان أوروبا، ترجع فروق عدم المساواة في الدخل بين مختلف البلدان إلى تفاعل تطورات سوق العمل، ومستويات التعليم، والإنفاق الاجتماعي. وبصفة عامة، جاءت الأدلة لتؤكد صدق التوقعات. فمعدلات البطالة المرتفعة فضلا على البطالة طويلة الأجل ونظام التوظيف ذو المستويين للعمال المؤقتة والدائمة تتسبب جميعا في زيادة عدم المساواة. أما شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك إعانات البطالة ومدفوعات الرعاية الاجتماعية؛ وتوفير المزيد من الأنشطة التعليمية، وزيادة فرص العمل للفئات الضعيفة التي لا تجد عملا بسهولة - خاصة النساء والشباب - فإنها تتسبب جميعا في خفض معدلات عدم المساواة.

## ما الذي ينبغي عمله

بوسع البلدان الأوروبية اتخاذ عدد من الخطوات لحماية فئات السكان الضعيفة من مخاطر البطالة والمساهمة في تقليل عدم المساواة في الدخل:

- إعادة توازن الحماية الوظيفية - بغية دعم إنشاء الوظائف - بتقليل الحماية للعمال الدائمين في حين يتم تعزيزها للعمال المؤقتين، وهم بصفة عامة آخر من يتم تعيينهم وأول من يتم فصلهم؛
- تجنب البطالة طويلة الأجل، من خلال تقديم المساعدة في البحث عن وظائف، والتدريب، وتقديم حوافز للتوظيف في القطاع الخاص؛
- تحسين فرص وصول الشباب لسوق العمل، بتحقيق التكامل بين خدمات التوظيف ونظام التعليم من خلال برامج التواصل، والتدريب، وتعلم المهارات، والاستفادة من تدابير المساعدة في البحث عن عمل؛
- اجتذاب أصحاب الدخل الثاني في الأسر للانضمام إلى قوة العمل، بتعزيز دعم رعاية الأطفال وإتاحة الفرصة للمرأة لتقديم إقرار الدخل بصورة مستقلة عن الزوج في البلدان التي تفرض ضرائب مشتركة على الأسرة؛
- إتاحة الفرصة لزيادة توافق الأجور مع الإنتاجية لتزويد الشركات بحوافز أفضل للاستثمار وإنشاء الوظائف؛
- دعم المنافسة وتهيئة مناخ أكثر ملاءمة للأعمال بإلغاء حواجز القيد وتقليل قيود التشغيل في قطاعات مثل الخدمات وصناعات التجزئة والشبكات. والتعافي القوي الذي يصاحبه إنشاء للوظائف هو فقط القادر على تحسين توزيع الدخل ودعم التجانس الاجتماعي واستمرارية النمو على المستوى السياسي. ومن الضروري التعجيل بتعافي التوظيف من خلال إجراء إصلاحات بعيدة المدى في أسواق المنتجات والعمل، بغية منع تراكم البطالة طويلة الأجل، خاصة بالنسبة للفئات الأشد تضررا.

حنان مرسي اقتصادية في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل تصدر قريبا عن صندوق النقد الدولي بعنوان:

"Unemployment and Inequality in the Wake of the Crisis."

أكثر الفئات هشاشة في سوق العمل الأوروبية - أي العمال الشباب وذوي المهارات المحدودة والعمال المؤقتين - هي الأشد تضررا أثناء الأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية. وإذا ظل هؤلاء العمال عاطلين عن العمل لفترة أطول من اللازم، فالأرجح أنهم سيفقدون مهاراتهم، وتثبط عزيمتهم، وينسحبوا من قوة العمل. وقد تسبب انتشار البطالة بين هذه الفئات في تفاقم عدم المساواة بين الدخل كما أنه يثير خطر تمزيق النسيج الاجتماعي في أوروبا، مما يهدد مواردها العامة ويعيق النمو.

وللتوصل إلى كيفية تأثير التطورات في سوق العمل بعد الأزمة على عدم المساواة في أوروبا، وما يمكن عمله لتقديم يد العون، نظرنا في أسباب عدم المساواة في الدخل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - التي تتوافر عنها مجموعة قوية من البيانات عن عدم المساواة - على مدار ربع القرن (١٩٨٠-٢٠٠٥) السابق للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. وباستقراء تجارب ما قبل الأزمة، اتضح أنه على الرغم من شبكات الأمان الاجتماعي التي اشتهرت بها أوروبا، فإن الأزمة تسببت في تفاقم عدم المساواة في المنطقة أساسا عن طريق زيادة البطالة وتثبيط إنشاء الوظائف. وإضافة لذلك، فإنه مع رسوخ أركان التعافي، فإن مصير عدم المساواة في القارة ستحدده تفاعلات هذا التعافي على المستوى العالمي وفي أوروبا ذاتها - أي فئات الدخل التي تحقق أكبر استفادة. فالتعافي الذي لا يصاحبه إنشاء وظائف يمكن أن يزيد التفاوت الاقتصادي سوءا ويضعف الأداء الاقتصادي والتجانس الاجتماعي على حد سواء.

## لا سبيل للدهشة

في المجمل، أدى ارتفاع البطالة إبان الأزمة إلى زيادة عدم المساواة بنحو نقطتين مئويتين في منطقة اليورو ككل، وبما يصل إلى ١٠ نقاط مئوية في البلدان الهامشية - اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا - حيث تدهورت أوضاع سوق العمل بصورة أشد حدة بكثير. وأدت الأزمة كذلك إلى تسرب العمال المثبطة عزيمتهم من قوة العمل، وهو عامل يرجح أنه تسبب في زيادة تفاقم التفاوت في الدخل. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تكون شبكات الأمان الاجتماعي قد خففت من أثر البطالة على عدم المساواة.

وقد ارتفعت درجة عدم المساواة في معظم بلدان منطقة اليورو حيث أدى ارتفاع معدلات البطالة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتشير التقديرات إلى أن إسبانيا وأيرلندا بصفة خاصة، قد عانتنا من أكبر تدهور في معدل توزيع الدخل، مع ارتفاع معدل عدم المساواة في الأجور بمقدار ٢٠ نقطة مئوية و ١١ نقطة مئوية، على التوالي. ويرجع هذا الأمر إلى تصاعد معدلات فقدان الوظائف مع الانكماش الحاد في أنشطة قطاع البناء بعد انفجار فقاعات الإسكان، مما ترك كثيرا من العمال ذوي المهارات المحدودة بدون عمل. ويمكن عزو ما يقرب من نصف مساهمة البطالة في عدم المساواة في هذين البلدين إلى البطالة طويلة الأجل. وفي المقابل، لم تكد تتغير مستويات عدم المساواة في ألمانيا وهولندا؛ حيث كانت استجابة البطالة لانخفاض الناتج خافتة على غير العادة بسبب



# غير متساو = مدى

## زيادة تفاوت الدخل في البلدان المتقدمة يرتبط بزيادة المدى المحلية والخارجية

فنزيف بعدا يتعلق بالاقتصاد المفتوح. وقد توصلنا (انظر الشكل ١) إلى أن الرابط بين تجارب بلدان العجز الرئيسية هو الزيادة الحادة في تفاوت الدخل على مدار العقود الأخيرة، مقيسا بحصة الدخل التي يحصل عليها أغنى ٥٪ من سكان البلد نتيجة توزيع الدخل.

وقد أسهمت زيادة التفاوت في تدهور أرصدة المدخرات والاستثمارات الإجمالية في أغنى البلدان، حيث اقترضت الطبقتان الفقيرة والمتوسطة من الطبقة الغنية ومن مقرضين أجانب. ومن شأن هذا الأمر، إلى جانب العوامل الأخرى المذكورة أعلاه، أن يتسبب في عجز الحسابات الجارية.

وقد توصلنا بالفعل إلى أنه مع زيادة حصص دخل أغنى ٥٪ من السكان بين أوائل الثمانينات من القرن الماضي ونهاية الألفية، تدهورت أرصدة الحساب الجاري. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، وجدنا أن زيادة قدرها ٨,٧ نقطة مئوية في حصة دخل أغنى ٥٪ من السكان قد اقترنت بتدهور قدره ٢,٧ نقطة مئوية في نسبة الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي.

### وضع نموذج للحقائق

يمكن توضيح الروابط بين تفاوت الدخل وعجز الحسابات الجارية عن طريق وضع نموذج اقتصادي. وفي نموذجنا الذي يستند إلى التوسع في فكرة الاقتصاد المفتوح التي وردت في دراسة "Kumhof and Rancière (2010)"، تم تقسيم الأسر المعيشية إلى مجموعتين إحداهما تضم السكان أصحاب أعلى ٥٪ من الدخل («مجموعة الدخل الأعلى») وأخرى تضم السكان أصحاب أقل ٩٥٪ من الدخل («مجموعة الدخل الأدنى») في بلد متوسط الحجم يسهم بنسبة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويتم تحديد حصص الدخل المجمع عن طريق عملية تفاوض بين المجموعتين.

مايكل كومهوف، ورومين رانسيير  
Michael Kumhof and Romain Rancière

الاقتصاديون بالقلق منذ فترة طويلة بشأن الهوية المتنامية بين البلدان التي تقترض بكثافة على الصعيد الدولي وتلك التي تمنح القروض بسخاء، وهو ما يطلقون عليه اسم اختلال الحسابات الجارية العالمية، ولا تزال مشاعر القلق سائدة، لا سيما منذ بدء أزمة الاقتصاد العالمي في ٢٠٠٧، من احتمال تزعزع استقرار الأسواق العالمية إذا حدثت موجة مضاربة على عملات البلدان التي تتراكم لديها العجوزات الضخمة. غير أن ذلك لم يحدث حتى الآن على الأقل. والواقع أن أكثر البلدان استئدانة، وهي الولايات المتحدة، يعتبرها المقرضون أساسا ملاذا آمنا.

لكن هناك بعدا محليا آخر لتراكم الالتزامات الدولية. فالديون المحلية ترتفع أيضا ويمكن أن تصل إلى مستويات يتعذر الاستمرار في تحملها مما قد يؤدي إلى أزمات مالية محلية.

ويدور جدل حول السبب الذي يدعو الولايات المتحدة لمراكمة مثل هذه العجوزات المستمرة والضخمة في حسابها الجاري - الذي يغطي كل المعاملات الدولية غير الاستثمارية، بما في ذلك الصادرات والواردات، وتوزيعات الأرباح والفوائد، والتحويلات. ومن بين التفسيرات المطروحة انخفاض معدل الادخار المحلي، وارتفاع معدل الادخار الخارجي، وارتفاع الطلب على الأصول الأمريكية مرتفعة العائد من جانب البلدان سريعة النمو وإن كانت أقل تطورا من الناحية المالية، وزيادة حيازة الاحتياطيات الدولية في بلدان الأسواق الصاعدة لدوافع احترازية وتجارية على حد سواء، فضلا على العوامل الديمغرافية والإنتاجية، ودور الدولار الأمريكي كعملة الاحتياطي العالمي. لكن ظاهرة الارتفاع المزمع في عجز الحساب الجاري لا تقتصر على الولايات المتحدة فحسب؛ فيمكن مشاهدتها أيضا في عدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى؛ خاصة في اقتصادات العالم الناطق باللغة الإنجليزية.

ومن ثم فإننا نتوسع في نطاق البحث الحالي امتدادا لما يتضمنه المقال الذي يحمل عنوان «الاستئدانة على مطية عدم المساواة» (في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية)، والذي لم يتناول سوى الولايات المتحدة،

والواقع أن الزيادات في تفاوت الدخل تتبعها عادة تدخلات سياسية لرفع مستويات معيشة مجموعة الدخل الأدنى، التي يستمر دخلها الحقيقي في الركود. ولا يتحقق هذا بصفة عامة بمواجهة مباشرة مع مصادر عدم المساواة، كإنخفاض القوة التفاوضية الجماعية لمجموعة الدخل الأدنى أو التحولات في الأعباء الضريبية من مجموعة الدخل الأعلى إلى مجموعة الدخل الأدنى، وإنما بتشجيع السياسات الرامية إلى خفض تكلفة القروض التي يتحملها الأفراد والمؤسسات المالية على حد سواء (دراسة "Rajan, 2010"). ومن بين هذه السياسات سياسات التحرير المالي على المستويين المحلي والدولي، وتفرض ضغوطا إضافية خافضة للحسابات الجارية.

ومثلا يتبين في عمليات المحاكاة في الشكل ٢ (الخط المصمت)، فإن إنخفاضا في فروق العائد على معاملات الوساطة المالية يؤدي إلى إنخفاض أكبر في أسعار الفائدة على القروض، مما يجذب مزيدا من موارد مجموعة الدخل الأعلى إلى الأصول المالية بدلا من الأصول المادية. وفي البداية يسمح هذا الأمر لمجموعة الدخل الأدنى بالاحتفاظ بمستوى استهلاك مرتفع، لكنه يعني في الأجل الطويل أن تقلل مجموعة الدخل الأعلى من استثماراتها في الأصول المادية كالمصانع والآلات، ومن ثم تشهد مجموعة الدخل الأدنى إنخفاض الأجر الحقيقية بمرور الوقت. وفي الوقت نفسه، ترتفع نسب الدين إلى الدخل ارتفاعا كبيرا، كما ترتفع نسب العجز في الحسابات الجارية.

### لا فائض في الإنصاف

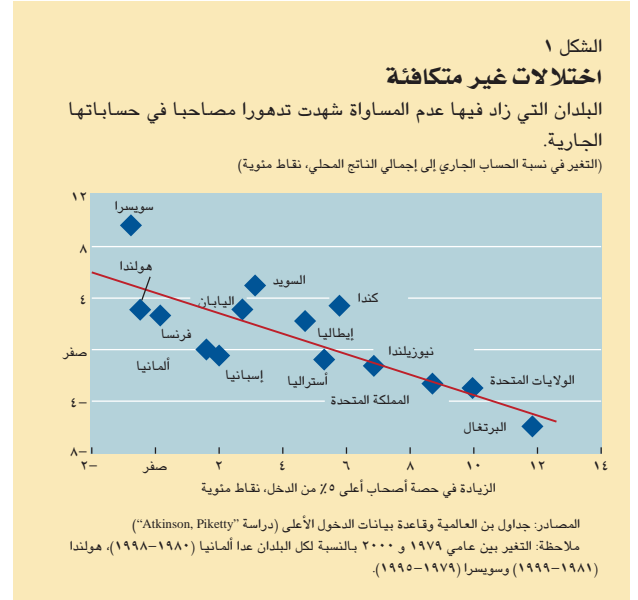
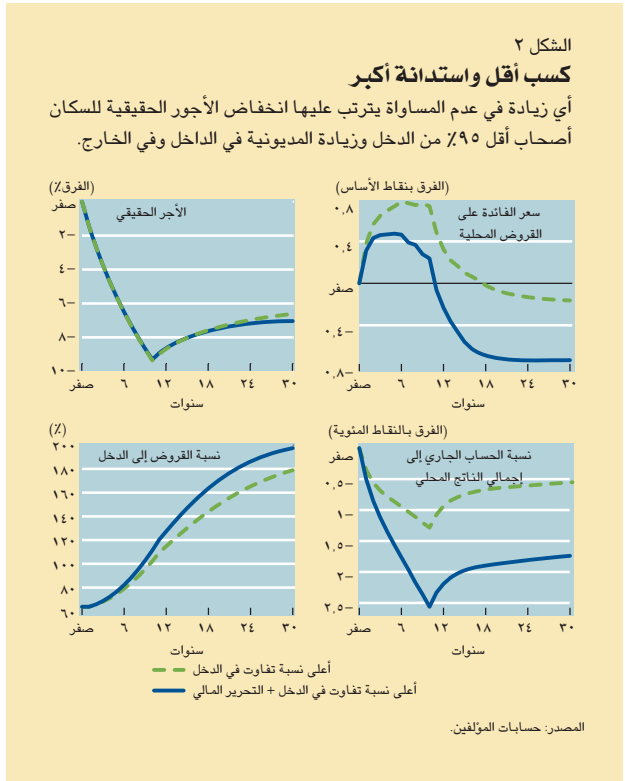
باستخدام نفس الإطار النظري، استعرضنا كذلك السبب في احتمال تحسن الحسابات الجارية بصورة متزامنة في بلدان أخرى تشهد زيادة في عدم المساواة، مثل الصين. وكانت النتيجة التي توصلنا إليها، رغم ما يبدو في من مفارقة، أن زيادات تفاوت الدخل المحلية قد يترتب عليها كذلك تحقيق فوائض ضخمة في هذه البلدان، متجاوزة الاستجابة لزيادة الاقتراض في بلدان العجز.

ويفترض النموذج أن مجموعة الدخل الأعلى تشهد صدمة موائية كبيرة ومستمرة في قوتها التفاوضية تزيد حصتها من الكعكة الاقتصادية على مدار فترة مبدئية قدرها ١٠ سنوات - مع حدوث إنخفاض مقابل في حصة مجموعة الدخل الأدنى. (لا يتناول بحثنا سوى الآثار الاقتصادية الكلية لأعلى مستوى مشاهد من التفاوت؛ وتحدد الدراسات المتخصصة، حسبما تقصينا في مقالنا السابق، عددا من الأسباب المختلفة لهذه الظاهرة).

ولا تستمد مجموعة الدخل الأعلى الشعور بالرضا من الاستهلاك فحسب - فهناك حدود لما يمكن أن يستهلكه الشخص «الميسور» - لكنها تستمد أيضا من مراكمة الثروة، بما في ذلك الثروة المالية، مما يعني تقديم القروض لمجموعة الدخل الأدنى. ومن ثم، فإن جانبا من تحركات مجموعة الدخل الأعلى لمواجهة الزيادة الكبيرة في دخولها يتمثل في زيادة القروض التي تقدمها لمجموعة الدخل الأدنى. وبذلك يتاح لمجموعة الدخل الأدنى الاستمرار في استهلاك ناتج الاقتصاد حتى وإن كانت تحقق حصة أقل كثيرا من الدخل. وبالتالي، تتزامن الزيادة في المعروض الائتماني من مجموعة الدخل الأعلى مع الزيادة في الطلب على الائتمان من مجموعة الدخل الأدنى. ومن المفترض أن يزداد احتمال توقف مجموعة الدخل الأدنى عن السداد مع ازدياد مستوى الدين، الذي يتراكم مع الوقت، مما يؤدي إلى زيادة علاوات المخاطر.

ونتيجة لحدوث الصدمة، يبين نموذجنا حدوث إنخفاض بنسبة ٩٪ تقريبا في الأجر الحقيقية (مقارنة بالنمو الاتجاهي في الأجر الحقيقية)، وزيادة مبدئية في سعر الفائدة على القروض المحلية قدرها ٨٠ نقطة أساس، وزيادة قدرها نحو ١٢٠ نقطة مئوية في نسبة الدين إلى الدخل في مجموعة الدخل الأقل (انظر الشكل ٢، الخط المتقطع).

وتحدث الزيادة في الدين على مدار عقود من إنخفاض الدخل دون الاتجاه العام من جراء حدوث صدمة مستمرة، ففي الاقتصادات المفتوحة، نجد أن مهمة تمويل الطلب على الاقتراض من مجموعة الدخل الأدنى في أعقاب صدمة سلبية في الدخل تتقاسمها مجموعة الدخل الأعلى المحلية والأطراف الأجنبية. ومن ثم يصبح بإمكان مجموعة الدخل الأعلى استخدام جانبا أكبر من دخلها المرتفع في الاستثمار والاستهلاك في المصانع والآلات على المستوى المحلي مقارنة بما كان يمكن أن تحققه في الاقتصادات المغلقة. لكن النتيجة على المستوى الخارجي تتمثل في حدوث تدهور في الحساب الجاري، الذي يبلغ في ذروته ما يربو على ١٪ من إجمالي الناتج المحلي.



يترك معدلات الضريبة المتوسطة دون أن يمسه تغيير. وفي المقابل يمكن تمويل تخفيضات ضرائب الدخل من العمل على كل المستويات الضريبية من خلال زيادة الضرائب التي لا تشوه الحوافز الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب المصممة على نحو ملائم على الأرباح من الاستثمارات في الأراضي والموارد الطبيعية والقطاع المالي. وبالنسبة لدعم القوة التفاوضية للعمال بصورة مباشرة، يتعين موازنة صعوبات القيام بذلك إزاء العواقب الفاجعة المحتملة لنشوء أزمة مالية وعينية أكثر عمقا، إذا استمرت الاتجاهات العامة الراهنة بالنسبة لمديونية الأسر المعيشية منخفضة ومتوسطة الدخل - على المستويين المحلي والدولي. ■

مايكل كومهوف هو نائب رئيس وحدة، ورومين رانسبير اقتصادي، وكلاهما يعملان في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي. ويستند هذا المقال إلى بحث المؤلفين مع كلير ليباز (Claire Lebarz) طالبة الدراسات العليا في كلية الاقتصاد في باريس، وألكسندر ريختر (Alexander Richter) وناثانيال ثروكمورتون (Nathaniel Throckmorton)، من طلبة الدراسات العليا في جامعة إنديانا.

المراجع:

Kumhof, Michael, and Romain Rancière, 2010, "Inequality, Leverage and Crises," IMF Working Paper 10/268 (Washington: International Monetary Fund).

Rajan, Raghuram, 2010, Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).

وقد تحدث هذه الاستجابات المختلفة لعدم المساواة لدرجة تكون فيها الأسواق المالية في بلدان الفائض أقل نضجا وبالتالي لا تتيح الفرصة أمام الطبقتين الفقيرة والمتوسطة بالاقتراض لمواجهة انخفاض حصص إجمالي الدخل. ومن ثم فإن انخفاض الطلب المحلي يستلزم اعتماد نموذج للنمو موجه نحو التصدير، في حين ينتهي الأمر بالأثرياء المحليين إلى توظيف دخولهم الإضافية في أصول مالية أجنبية وليست محلية. وبناء عليه، فإن الاستجابة التي تقوم على رؤية قصيرة فيما يتعلق باختلالات العالمية تتمثل في الحد من هذه «العيوب المالية» في بلدان الفائض.

لكن إذا تم تحرير الإقراض بدون معالجة تفاوت الدخل الأساسي، فإن النتيجة ستكون مجرد زيادة المديونية داخل بلدان الفائض (فيما بين الأغنياء وباقي السكان)، وليس تجاه باقي العالم. وبعبارة أخرى ستحدث زيادة ذات طابع عالمي وليس إقليمي في مديونية الفقراء والطبقة المتوسطة على المستوى المحلي. ورغم أن ذلك من شأنه خفض الاختلالات المالية عبر الحدود، فإنه سيؤدي إلى تفاقم نسب الدين المحلي إلى الدخل ومن ثم زيادة مخاطر التعرض للالتزامات. وعلى المدى الطويل، لا يوجد ببساطة سبيل لتحاشي معالجة مشكلة تفاوت الدخل معالجة مباشرة. فالتحرير المالي في بلدان الفائض يسمح بكسب الوقت، لكن على حساب مشكلة مديونية أكبر كثيرا في نهاية المطاف.

وهناك صعوبات كثيرة تكتنف العديد من خيارات السياسة الرامية إلى الحد من تفاوت الدخل. ومن هذه الصعوبات الضغوط الخافضة للأجور التي تصعب مقاومتها، بسبب المنافسة الدولية، وخطر تحويل اتجاه الاستثمارات إلى بلدان أخرى إذا ما تم تمويل تخفيضات ضرائب الدخل من العمل عن طريق تطبيق زيادات في ضرائب الدخل من رأس المال. وعلى صعيد الضرائب، قد تشمل الحلول فرض ضرائب تصاعدية بدرجة أكبر على دخل العمل الأمر الذي



COLUMBIA | SIPA

School of International and Public Affairs

## PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2012-2013 program begins in July of 2012. Applications are due by January 1, 2012.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/pepm  
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

# عدم المساواة عبر القرن الماضي

## تفاوتات الدخل يعود من جديد بعد أن انخفض في النصف الأول من القرن العشرين



**تباينت** حصة الدخل التي تحصل عليها نسبة ١٪ من السكان الأعلى دخلا تباينا ملاحظا بين عامي ١٩٠٠ و ٢٠٠٨ في ٢٤ اقتصادا متقدما وناميا. وإضافة لذلك، تغيرت طبيعة أصحاب أعلى الدخل أيضا. فعندما بدأ القرن، كان أصحاب رؤوس الأموال يهيمنون على نسبة ١٪ من السكان الأعلى دخلا. وبحلول نهاية القرن، أصبح الموظفون - كبار المديرين - يتقاسمون مع أصحاب رؤوس الأموال الجانب الأكبر من توزيع الدخل.

رجل أعمال يُلْمَع حذاءه في لندن، المملكة المتحدة.

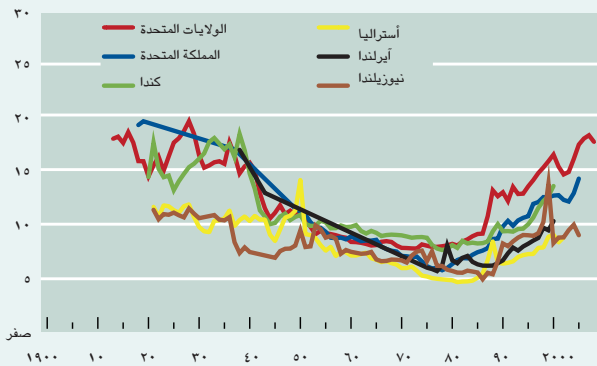
### اتساع التفاوت في الدخل

الأول من القرن ملاحظا بدرجة كبيرة جدا مقارنة بفترة الارتداد الإيجابي في الجزء الأخير من هذه الفترة. وتظهر دلائل تراجع عدم المساواة في البلدان النامية في البداية لتعقبها حالة من الثبات في بعض الحالات والزيادة في حالات أخرى.

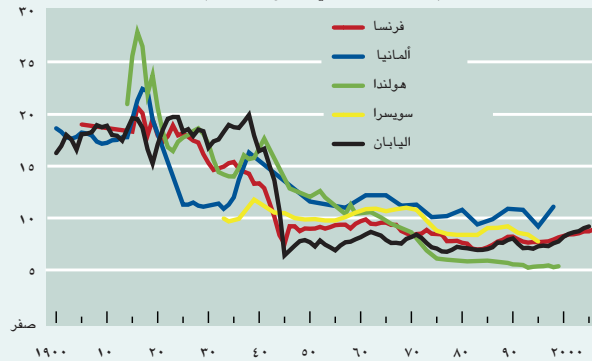
تراجعت مستويات عدم المساواة في البلدان الغربية الناطقة بالإنجليزية حتى نحو ١٩٨٠ ثم بدأت ترتفع مرة ثانية. وشهدت بلدان أوروبا القارية واليابان انخفاضا حتى نحو ١٩٥٠. ومنذ ذلك الوقت تساوى توزيع الدخل. أما بلدان الشمال وبلدان الجنوب الأوروبي فقد كان انخفاض عدم المساواة في الجزء

زاد التفاوت في الدخل في معظم البلدان على مدار الأعوام الثلاثين الماضية.

البلدان الناطقة بالإنجليزية  
(حصة أعلى ١٪ في توزيع الدخل، %)



بلدان أوروبا القارية واليابان  
(حصة أعلى ١٪ في توزيع الدخل، %)





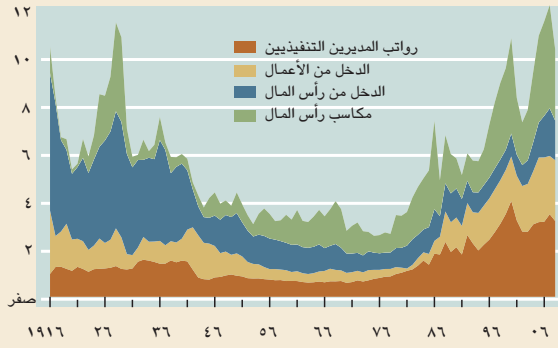
## عدم المساواة



عاطلون ينتظرون في طابور الخبز خلال فترة الكساد في الولايات المتحدة.

### في الولايات المتحدة، ترجع زيادة التفاوت في الدخل إلى تزايد رواتب المديرين التنفيذيين واستعادة جانب من دخول رأس المال.

(حصة أعلى ١٪ في توزيع الدخل، %)



### مصدر عدم المساواة

قبل ١٩٤٥، كان انخفاض حصة الدخل التي حصل عليها أصحاب أعلى ١٪ من الدخل في العالم المتقدم يرجع في الأساس إلى انخفاض الدخل من الاستثمار

(الدخل من رأس المال). وقد حدث هذا الانخفاض في زمن الحرب وفترة «الكساد الكبير»، مما يوحي بتراجع عدم المساواة في الدخل لأن أصحاب رؤوس الأموال تضرروا من الصدمات الكبرى التي تعرضت لها حياتهم. أما الزيادة الهائلة في حصة الدخل التي حصل عليها أصحاب أعلى ١٪ من الدخل في كثير من البلدان خلال العقود الأخيرة فترجع إلى استعادة جانب من دخول رأس المال، وترجع بدرجة أكبر للزيادات الكبيرة جدا في مكافآت كبار المديرين. ونتيجة لذلك، لحقت الطبقة العاملة الثرية في الولايات المتحدة بطبقة أصحاب رؤوس الأموال على قمة هرم الدخل.

### النمو وعدم المساواة

تشكك البيانات الجديدة في العلاقة النمطية بين التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل— أي أن النمو والحد من عدم المساواة يمضيان يدا بيد. لكن هذه العلاقة التي افترضها الاقتصادي «سايمون كورننتس» تبدو أقل يقينا— خاصة بالنسبة للبلدان الناطقة بالإنجليزية، التي شهدت فترة من انخفاض عدم المساواة في النصف الأول من القرن العشرين أعقبها انعكاس مسار هذا الاتجاه منذ السبعينات. ومع ذلك، فإن فرضية «كورننتس» قد تظل صالحة بالنسبة لكثير من البلدان الفقيرة والنامية التي لم تتجاوز بعد مرحلة التصنيع الأولى (انظر «أكثر أم أقل» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية)

### الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، زاد متوسط الدخل الحقيقية بمعدل سنوي يبلغ ١,٣٪ بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨. لكن إذا استبعدنا أصحاب أعلى ١٪ من الدخل، فإن متوسط نمو الدخل الحقيقية ينخفض للنصف تقريبا، ليبلغ نحو ٠,٧٥٪ سنويا. وقد زادت دخول أصحاب أعلى ١٪ من الدخل بمقدار ٣,٩٪ سنويا، واستحوذت على أكثر من نصف النمو الاقتصادي الشامل المتحقق بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨.

وخلال فترتي التوسع في ١٩٩٣-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠٠٧، زاد دخل أصحاب أعلى ١٪ من الدخل بوتيرة أسرع كثيرا— بمعدل سنوي يربو على ١٠,٣٪ و ١٠,١٪ على التوالي، مقارنة بأصحاب أقل ٩٩٪ من الدخل الذين زادت دخولهم بمعدل سنوي قدره ٢,٧٪ خلال فترة التوسع الأولى و ١,٣٪ في فترة التوسع اللاحقة.

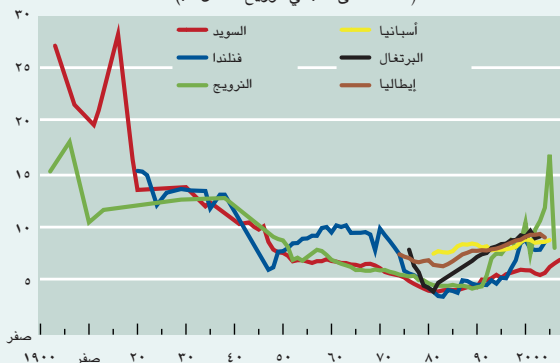


متسولان يلتمسان الصدقات على الطريق في شنغهاي، الصين.

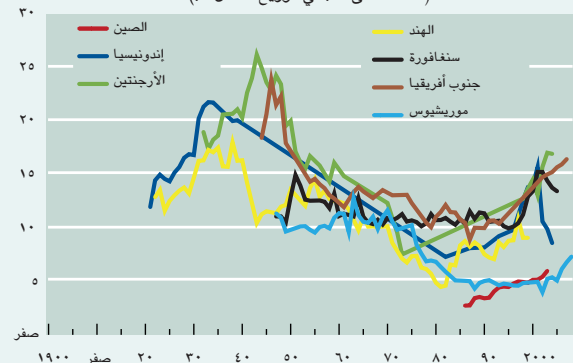
أعدّه فاكوندو ألفاريدو (المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في الأرجنتين)، وكلية الاقتصاد في باريس، ومعهد الفكر الاقتصادي الجديد في كلية أوكسفورد مارتن. وتم الحصول على البيانات من «قاعدة بيانات أعلى الدخل في العالم»، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://g-mond.parisschoolofeconomics.eu/topincomes/>

### بلدان الشمال وبلدان الجنوب الأوروبي (حصة أعلى ١٪ في توزيع الدخل، %)



### البلدان النامية (حصة أعلى ١٪ في توزيع الدخل، %)



# الجارتان والمالية العامة

واجهت كل من كندا  
والولايات المتحدة  
عجزا متزايدا في  
الموازنة وارتفاعا  
في الدين العام،  
لكنهما اختلفتا في  
النتائج

جيرى جوناس، وجميلة  
سنجق

Jiri Jonas and Cemile  
Sancak

الدين العام تزايداً سريعاً في كثير من  
الاقتصادات المتقدمة نتيجة لما حدث  
أخيراً من هبوط اقتصادي عالمي شديد.  
وصار على تلك البلدان الآن أن تضطلع بتصحيحات غير  
مسبوقة في الإنفاق والضرائب (أي المالية العامة) لضمان  
استمرار القدرة على تحمل الديون. وتقدم المحاولات  
المبكرة للتصحيح المالي دروساً مهمة يستهدي بها صناع  
السياسات في هذا الجهد. ونتأمل هنا الجهود المبذولة منذ  
أكثر من عقد مضى في كندا والولايات المتحدة التي تقدم  
دروساً لقضايا اليوم.

وقد واجه كلا البلدان عجزاً متنامياً في المالية العامة  
وارتفاعاً في الدين العام خلال الثمانينات من القرن  
الماضي، وقد ثبت أن المحاولات المبدئية لتصحيحهما  
كانت غير كافية. ومع تصاعد العجز والدين خلال النصف  
الأول من تسعينات القرن الماضي، استحدثت كلا البلدان  
خططاً للتصحيح لاستعادة استمرار القدرة على تحمل الدين.  
ففي كندا، اعتمدت خطة عام ١٩٩٥ التي طرحت في موازنتي  
١٩٩٤ و١٩٩٥، بشدة على تدابير الإنفاق لتخفيض العجز  
الاتحادي إلى ما لا يزيد على ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي

بحلول السنة المالية ١٩٩٧ (سنة الإنفاق التي بدأت في أول  
إبريل ١٩٩٦ وانتهت في ٣١ مارس ١٩٩٧). وكانت الغاية  
النهائية هي التوصل إلى ميزانية متوازنة. وفي الولايات  
المتحدة، استخدم «قانون تسوية الميزانية الشامل» لعام  
١٩٩٣ تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب على حد سواء  
بهدف تخفيض العجز الاتحادي من ٥٪ من إجمالي الناتج  
المحلي إلى ٢,٥٪ في عام ١٩٩٧.

وقد نجح كلا البلدان في تحسين توازن المالية العامة  
وتحويل مسار نمو نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.  
وفي كندا، تحسن ميزان المالية العامة الكلي بنسبة ٥٪ من  
إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات المالية من ١٩٩٥  
إلى ١٩٩٧، وتحول إلى تحقيق فائض في السنة المالية  
١٩٩٨، واستمر هذا الفائض حتى بداية الركود العالمي في  
٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي الولايات المتحدة أيضاً، تحسن رصيد  
المالية العامة الكلي باطراد بنسبة ٥٪ من إجمالي الناتج  
المحلي خلال الأعوام من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨، حتى أنه حقق  
فائضاً خلال الأعوام من ١٩٩٨-٢٠٠١. إلا أن الفائض في  
الولايات المتحدة لم يدم طويلاً، وبحلول عام ٢٠٠٣ تجاوز  
عجز الموازنة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.





فلماذا تفاوتت نتائج المالية العامة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة رغم النجاح المبدئي في كلا البلدين؟ يتعلق جزء من تفسير هذا التفاوت بالاختلافات في منهج كبح العجز. فيرجع التحسن في الولايات المتحدة - في شق منه - إلى إصلاحات الإنفاق والضرائب، لكنه جاء أيضا نتيجة للنشاط الاقتصادي القوي، والنمو الكبير في المكاسب الرأسمالية الذي ولد إيرادات ضريبية لم يتسن الحفاظ عليها- لكنها أدت إلى تراخي يقظة البلاد حيال المالية العامة. وفي غضون ذلك، نفذت كندا إصلاحات هيكلية عميقة في سياسة الإنفاق والضرائب كان لها تأثير أطول مدى.

### اختلالات المالية العامة تستحث العمل

قبل أن يشرع البلدان في جهودهما من أجل التصحيح في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كانت ظروفهما الاقتصادية وظروف ميزانيتيهما متماثلة. وكانت أرصدهما الأولية (قبل أخذ مدفوعات الفائدة في الحسبان) متطابقة تقريبا (راجع الشكل ١، اللوحة العليا)، إلا أنه إذا أُضيفت مدفوعات الفائدة، فسيكون رصيد المالية العامة الكلي لكندا أسوأ (راجع الشكل ١، اللوحة السفلى). وكانت نسب الدين تزداد بسرعة في كلا البلدين (راجع الشكل ٢)، وكانت معدلات النمو الاقتصادي متماثلة خلال فترتي التصحيح المتداخلتين (راجع الشكل ٣). وقد كان لعوامل الدورة الاقتصادية مثل الركود العالمي وارتفاع أسعار الفائدة دور في زيادة نسب الدين مثلما فعلت العوامل الهيكلية كربط العديد من برامج الإنفاق بمؤشر التضخم في كندا. وازداد ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب السياسات الحافزة الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، بما في ذلك تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق.

ورأى البلدان في تزايد الدين العام تهديدا للرخاء الاقتصادي، وإن كان لأسباب مختلفة نوعا ما. فقد أكدت الحكومة الكندية الانعكاسات السلبية لارتفاع مدفوعات الفائدة على النمو، وأهمية الإنصاف بين الأجيال (أي ألا تدفع الأجيال القادمة من المواطنين فاتورة المواطنين الحاليين)، وضرورة الحفاظ على القدرة على الإنفاق على البرامج العامة القيمة مثل الرعاية الصحية، وتوفير الضمانات لكبار السن، دون تعريض استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل للخطر. وقد أكدت حكومة الولايات المتحدة التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على الاستثمار الخاص، ومن خلال تلك القناة، على النمو الاقتصادي.

كذلك تباينت خطط التصحيح في البلدين. ففي كندا، اضطلعت خطة عام ١٩٩٥ بتخفيض كبير في الإنفاق، وبتنفيذ تدابير هيكلية عميقة بناء على مراجعة شاملة للإنفاق، وإصلاح برنامج التأمين ضد البطالة، ومراجعات كبرى لنظام تحويلات الإيرادات الاتحادية إلى المقاطعات، وإصلاح معاشات التقاعد. وقد اختارت السلطات تصحيح الموارد المالية العامة من خلال تخفيض الإنفاق بصورة أساسية، لأن عبء الضرائب كان أعلى بالفعل منه في الولايات المتحدة، الشريك التجاري الرئيسي لكندا. وقد تضمن قانون تسوية الميزانية الشامل لعام ١٩٩٣ في الولايات المتحدة ضوابط على الإنفاق وتدابير لزيادة إيرادات الضرائب.

### النجاح المبدئي

تبين في كلا البلدين أن تخفيض العجز كان أكبر مما كان متوقعا، ولكن ذلك بدوره، يسهم في تفسير التطورات المتناقضة خلال العقد التالي لأسباب مختلفة.

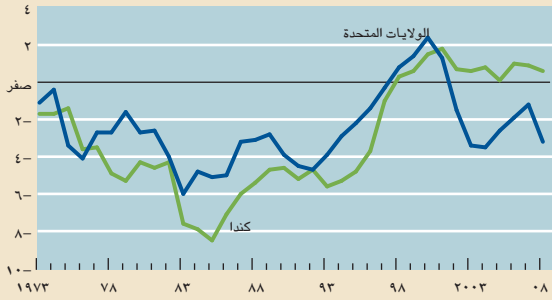
الشكل ١

### متزمتان تقريبا

خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، شهدت الولايات المتحدة وكندا تطورات مالية مماثلة. وقد انتهج الرصيد الأولي لدى كل منهما، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (أي قبل مدفوعات الفوائد) مسارا مقاربا للأخر... (الرصيد الأولي، % من إجمالي الناتج المحلي)



... إلا أنه إذا أُضيفت مدفوعات الفائدة، فسيكون أداء كندا أسوأ. (الرصيد الكلي، % من إجمالي الناتج المحلي)

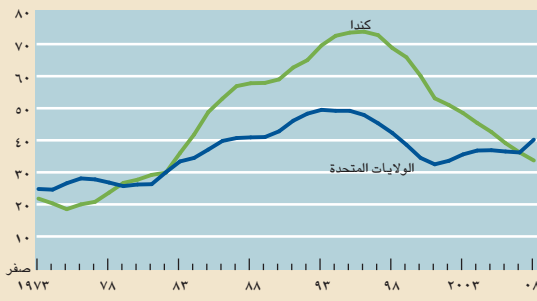


المصادر: وزارة المالية في كندا، ومكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي.

الشكل ٢

### الاقتراض بوفرة

نما الدين الحكومي في كل من كندا والولايات المتحدة، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، بسرعة من أوائل الثمانينات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت تترسخ الجهود الحكومية لتخفيض العجزات، وحدثت طفرة في الإيرادات في الولايات المتحدة. (الدين العام، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: وزارة المالية في كندا، ومكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي.

سياسات سوق العمل، وتمويل النظام، مما ساعد على تحسين الحوافز على العمل، وتقليل التكلفة الباهظة لنظام تأمينيات البطالة:

- مراجعات كبرى لنظام التحويلات إلى المقاطعات أدت إلى زيادة فعالية التكاليف والمرونة، بالإضافة إلى حفز المقاطعات على الحد من إنفاقها الاجتماعي الإضافي؛

- إصلاحات خطة التقاعد الكندية على مستوى الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات مما عزز القدرة على الاستمرار في تحمل الدين في الأجل الطويل.

وقد استمرت هذه الإصلاحات العميقة بفضل الدعم الشعبي القوي، الذي ساعدت الحكومة في بنائه من خلال استراتيجية تواصل مكثفة، تشمل المؤتمرات الوطنية والإقليمية التي نظمها وزير المالية على المستوى الفيدرالي، ومناقشات عامة موضوعية عبر البلاد. وقد تزايد الوعي لدى الكنديين بانعكاسات ارتفاع مستويات الدين على النمو والإنصاف بين الأجيال وكذلك الطرق التي أدت بها أعباء خدمة الدين - التي استهلكت ٣٥٪ من الإيرادات الحكومية في أوائل التسعينات من القرن الماضي - إلى انحراف مسار الموارد عن الإنفاق الأكثر إنتاجية.

علاوة على ذلك، تبنت الحكومة فرضيات حذرة بشأن الاقتصاد الكلي والمالية العامة، مما ساعد على تحقيق محصلة إجمالية أفضل مما كان متوقعا وبصورة دائمة، الأمر الذي زاد الثقة العامة في خطة عام ١٩٩٥. وقد أُدرج احتياطي طوارئ (بنسبة ٠.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) ضمن التقديرات المحتملة للعجز لتغطية مخاطر الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها وأخطاء التنبؤ. وكان يمكن استخدام هذا الاحتياطي لموازنة الإنفاق، لكن لم يكن يتسنى استخدامه في تمويل مبادرات جديدة. وفي نهاية الأمر، لم تكن هناك حاجة للاحتياطي، واستُخدم في سداد الدين.

### تباعد مسارات المالية العامة

بدأ مركزا المالية العامة لكلا البلدين في التباعد في أوائل الألفية الثالثة. فقد تدهور مركز المالية العامة للولايات المتحدة، وتجاوز العجز ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٠٣. وعلى النقيض من ذلك، ظل رصيد كندا العام يحقق فائضا حتى نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وتعتبر نسبة صافي

ففي الولايات المتحدة، توقع مكتب الموازنة التابع للكونغرس (١٩٩٣) أن يؤدي قانون تسوية الميزانية الشامل لعام ١٩٩٣ إلى تخفيض العجز بمقدار النصف ليصل إلى ٢.٧٪ بحلول عام ١٩٩٧، وتوقع أن يزيد العجز بعد ذلك مرة أخرى. بيد أن العجز الفعلي قارب الصفر في عام ١٩٩٧، وتحول رصيد الميزانية إلى تسجيل فائض تجاوز ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٠٠. وتكشف هذه المقارنة بين الخطط والنتائج الكثير من مصادر النجاح المبدئي، وأجله المحدود. وكان تخفيض العجز الذي كان أكبر بكثير من المتوقع مدفوعا بارتفاع الإيرادات، خاصة إيرادات ضريبة الدخل الشخصي (راجع الشكل ٤)، ومدفوعا بقدر أقل بالإنفاق الإلزامي الذي كان أقل من المتوقع (ويتمثل أساسا في برامج الرعاية الصحية، والمساعدات الطبية، والضمان الاجتماعي). وتمسك الكونغرس بما وضعه من حدود قصوى لبند الإنفاق الاختياري.

وترجع زيادة الإيرادات إلى حد كبير إلى الطبيعة التصاعدية للنظام الضريبي الاتحادي في الولايات المتحدة. وقد أدى الارتفاع السريع في الدخل الحقيقية خلال التسعينات من القرن الماضي إلى دخول مزيد من دافعي الضرائب في شرائح ضريبية أعلى. وعندما ساء توزيع الدخل، ذهبت حصة متزايدة من الدخل إلى الأفراد ذوي الدخل المرتفع الذين كانوا يدفعون معدلات أعلى من الضريبة. إضافة إلى ذلك تمخض انتعاش سوق الأسهم عن زيادة المكاسب الرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة إيرادات الضريبة على دخل الأفراد.

أما في كندا، فقد جرى تخفيض العجز الكلي في المالية العامة بنسبة ٤.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى ثلاث سنوات، متجاوزا بذلك هدف الخطة. وهبط الإنفاق بأكثر مما كان متوقعا، وهو ما يرجع في شق منه إلى أن تكاليف الفائدة كانت أدنى مما كان متوقعا. كذلك تجاوزت الإيرادات الهدف المحدد، لكن إسهامها الكلي في تخفيض العجز كان أقل من إسهام الإنفاق. واستمر مركز المالية العامة في التحسن بعد الأعوام الثلاثة المستهدفة، وتحول الرصيد العام إلى تحقيق فائض خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨.

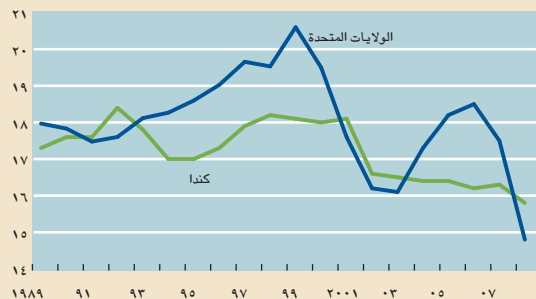
وقد كانت المحصلة الناجحة في كندا ترجع إلى عملية كبرى لإعادة هيكلة دور الحكومة الفيدرالية، وتركزت التدابير الهيكلية العميقة حول أربع ركائز:

- مراجعة شاملة للإنفاق ساعدت على إعادة تركيز دور الحكومة عن طريق فحص الصلاحيات المنوطة بالحكومة الفيدرالية ككل، وبكل وزارة على حدة؛
- إصلاح في سوق العمل أدى إلى إصلاح شامل لنظام المزايا إلى جانب

الشكل ٤

### تباعد مسار الإيرادات

في الولايات المتحدة، بدأت طفرة غير قابلة للاستمرار في الإيرادات الضريبية في منتصف التسعينات من القرن العشرين، وما لبثت أن انهارت قرب نهاية القرن، بينما تزايدت إيرادات كندا بشكل أكثر تدرجا. (الإيرادات، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

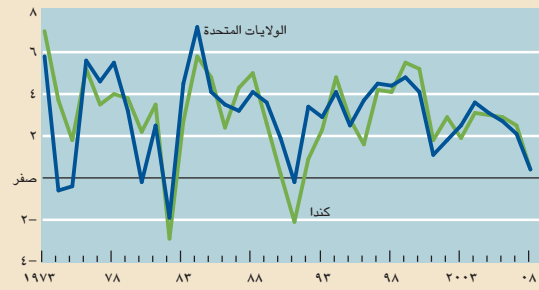


المصادر: وزارة المالية في كندا، ومكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي.

الشكل ٣

### رأسان في قبعة واحدة

ظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي طوال العقود الثلاثة والنصف المنصرمة بعد عام ١٩٧٣ متطابقا بشكل شبه كامل في كندا والولايات المتحدة. (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، معدل سنوي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي».

الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في كندا الآن هي الأقل بين بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

وبالنظر فيما مضى، يتضح أن ما شهدته الولايات المتحدة من تحسن في المالية العامة في أواخر تسعينات القرن العشرين وأوائل الألفية الثالثة قام على أساس أقل صلابة، لأنه كان مدفوعاً - في شق منه - بعوامل مؤقتة تتعلق بطفرة سوق الأسهم، والمكاسب الرأسمالية المحققة، إلى جانب قوة النشاط الاقتصادي المدعومة بالتوسع السريع في الائتمان. وفي أوائل الألفية الثالثة، ثار جدل بين صناعات السياسات حول ما يمكن عمله إزاء فوائض المالية العامة، وأعربوا عن قلقهم بشأن انعكاسات تلاشي الدين العام. ولم يتوقع أحد أن يصل كل من العجز في المالية العامة والدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي إلى أعلى مستوياتهما بعد الحرب بحلول نهاية العقد. وبدت آفاق المالية العامة وقتئذٍ مواتية، الأمر الذي يسر تخفيف انضباط المالية العامة.

## احتمالات استمرار تصحيح المالية العامة المبني على إصلاحات هيكلية أكبر مقارنة بالتحسينات المبنية على عوامل مؤقتة.

بيد أن فوائض المالية العامة في الولايات المتحدة لم تستمر، ودين الحكومة الفيدرالية لم يتلاش. فقد أسهم تزايد الإنفاق، وكذلك انخفاض الإيرادات بصفة خاصة في عودة العجز إلى الظهور، وفي تدهور نسبة الدين. ومرة أخرى صار انخفاض إيرادات الضريبة على الدخل الفردي هو القوة المحركة الغالبة، إذ كان يمثل ثلاثة أرباع انخفاض الإيرادات. أما فيما يتعلق بالإنفاق في كل الفئات تقريباً، مقياساً كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، فقد زاد خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣.

وعلى النقيض من ذلك، استمر ما أنجزته كندا من مكاسب من التصحيح والتي حققتها خطة عام ١٩٩٥ خلال الأعوام اللاحقة لأنها جاءت نتيجة لإصلاحات هيكلية جوهرية. فقد أدت خطة ١٩٩٥ إلى زيادة الفائض الأولي إلى أكثر من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٧. ومع استمرار ثبات نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في مسار هبوطي، قررت الحكومة تثبيت مسار الإنفاق بحرص وتنفيذ تخفيضات ضريبية، مع الاستمرار في استخدام فرضيات حذرة على صعيد الاقتصاد الكلي والمالية العامة. ونتيجة لذلك، بدأت الإيرادات تنخفض، وبدأت وتيرة تخفيض الإنفاق في التباطؤ تدريجياً اعتباراً من السنة المالية ١٩٩٨. واستمرت الفوائض الأولية طوال أحد عشر عاماً متتالية. وفي غضون أقل من عقد واحد انخفض صافي الدين الاتحادي بنسبة ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

## الإصلاحات الهيكلية هي الأهم

ما هي الدروس المستفادة من تجربتي الولايات المتحدة وكندا في مجال تصحيح المالية العامة؟

يتمثل الدرس الرئيسي في أن احتمالات استمرار تصحيح المالية العامة المبني على إصلاحات هيكلية أكبر، مقارنة بالتحسينات المبنية على عوامل مؤقتة، ففي خلال التسعينات من القرن العشرين خفضت كل من كندا والولايات المتحدة العجز المالي لديهما بصورة كبيرة وبأكثر مما كان متوقعاً - بل حققنا فوائض في الموازنة. ورغم ذلك، فقد عكست هذه التحسينات المتشابهة عناصر مختلفة تكمن تحتها. ففي الولايات المتحدة، كان التحسن - إلى حد كبير - مدفوعاً

بما تحقق من مكاسب الإيرادات التي لم تكن مبنية على إصلاحات ضريبية، وإنما كانت مرتبطة بطفرة أسعار الأصول التي تبين أنها مؤقتة، وبالتحولات في توزيع الدخل التي ما كانت لتدوم إلى الأبد. وبالفعل فإن الإيرادات، التي تزايدت إلى أكثر مما كان متوقعاً في ظل خطة التصحيح المالي المبدئية، لم يتسن اعتبارها علامة إنذار على أن العجز الأدنى مما كان متوقعاً قد لا يدوم. وعلى النقيض من ذلك، كان التصحيح في كندا مبنياً أساساً على إصلاحات هيكلية. واستمر انضباط الإنفاق طويلاً والذي استُخدم من خلال إعادة هيكلة دور الحكومة وتدابير الإنفاق الهيكلية.

ويتمثل الدرس الثاني في أن تحسن رصيد المالية العامة بوسعه أن يخفف الضغوط من أجل السعي لتحقيق انضباط المالية العامة، حتى ولو كان مبنياً على عوامل مؤقتة. فقد بدأ تجاهل حدود الإنفاق التي كانت قد استحدثت في أوائل التسعينات من القرن العشرين بمجرد أن تحول العجز في الولايات المتحدة إلى فائض، وتم التخلي عنها رسمياً في عام ٢٠٠٢. وفي ذات الوقت، أسهم الاحتمال باستمرار فوائض المالية العامة في اتخاذ قرار بتخفيض الضرائب في أوائل الألفية الثالثة لإعادة الأموال إلى دافعي الضرائب.

وبالنظر إلى حجم الاختلالات في المالية العامة والضغوط على المالية العامة المتوقعة مستقبلاً، والمتصلة بتقدم السكان في السن، سوف يتعين على كثير من الاقتصادات المتقدمة المحافظة على انضباط المالية العامة على مدى عدة سنوات، وربما عدة عقود. فكيف يمكن لصناعات السياسات ضمان استمرار انضباط المالية العامة حتى عندما تعود أوقات الرخاء إلى الاقتصاد العالمي؟ وقد تفيد في هذا الصدد خطط تصحيح المالية العامة المرنة في الأجل المتوسط، ومؤسسات المالية العامة، و/أو قواعد المالية العامة. وعلى أي حال، فكما ثبت من التزام كندا بتحقيق فوائض في المالية العامة طوال العقد الأول من الألفية الثالثة، فإن الالتزام السياسي بالإدارة السليمة للمالية العامة هو الأمر المهم في نهاية المطاف. ويعتمد ذلك بدوره على الفهم الواضح لتحديات المالية العامة والدعم الواسع لتصحيح المالية العامة من جانب الجمهور. والحقيقة أن استمرارية تصحيح أوضاع المالية العامة في كندا تعكس صلاحيات عامة قوية، كما أن استراتيجية التواصل الحكومية، بشأن ارتفاع مستويات الدين وانعكاساته على النمو والإنصاف بين الأجيال، ساعدت على زيادة الوعي العام بالحاجة إلى تصحيح أوضاع المالية العامة ودعم الإصلاحات الهيكلية. ■

جيرري جوناس وجميلة سنجق، وهما خبيران اقتصاديان رئيسيان في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

هذا المقال يعتمد على التالي:

“United States: The Quest for Fiscal Discipline,” by Jiri Jonas and “Canada: A Success Story,” by Cemile Sancak, Lucy Qian Liu, and Taisuke Nakata.

وكلاهما وارد في كتاب: *Chipping Away at Public Debt: Sources of Failure and Keys to Success in Fiscal Adjustment*, edited by Paolo Mauro and published in 2011 by John Wiley & Sons (Hoboken, New Jersey).

المراجع:

Congressional Budget Office, 1993, An Analysis of the President's February Budgetary Proposals (Washington, March).

Department of Finance Canada, 2009, Fiscal Reference Tables (Ottawa).

# التداعيات على مستوى المحليات

والأزمة المالية، والركود. ونتيجة لذلك، شهدت سوق سندات البلديات الأمريكية إشارات عدم استقرار مثيرة للقلق. فقد تزايدت التقلبات مع تزايد الفروق بين متوسط أسعار السندات البلدية وأسعار الأوراق المالية الصادرة عن الخزنة الأمريكية (راجع الشكل). وفي الأوقات العادية، تكون أسعار الأوراق المالية البلدية أدنى من أسعار الإصدارات الحكومية الأمريكية بسبب ما تتلقاه السندات البلدية من امتيازات ضريبية. ويعكس تزايد تكاليف الاقتراض حاليا في الولايات الأمريكية المنفردة، من بين أمور أخرى، المخاوف إزاء إيراداتها والتزاماتها تجاه معاشات التقاعد مستقبلا. ولكن ربما كانت الأمور الأكثر إثارة لقلق المستثمرين هي - على خلاف ما ورد في الفصل التاسع المخصص للمحليات - عدم وجود آلية للإفلاس تحكم حالات تعثر الولايات عن السداد. وبعبارة أخرى، يجوز للولايات الأمريكية الامتناع عن سداد ديونها. ووفقا للتعديل الحادي عشر للدستور الأمريكي، تتمتع الولايات المنفردة بنفس الحصانة السيادية التي تتمتع بها البلدان، ولا يجوز مقاضاة الولايات إلا بموافقتها. وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات، تصدت الولايات لمخاوف المستثمرين بسلسلة من التدابير لمعالجة قضايا المالية العامة على كل من المدى القصير والمدى الطويل - بما في ذلك خفض الإنفاق، وزيادة الضرائب، والاقتراض، واللجوء إلى الحكومة الفيدرالية طلبا للعون في الحفاظ على توازن ميزانياتها. وبرغم ذلك، هناك قلق متزايد من أنه لو توقفت إحدى الولايات عن سداد ديونها - إذ تواجه ولايات كثيرة صعوبة بالغة في ميزانياتها - لانتقلت التداعيات إلى الأوراق المالية للمحليات الأخرى، بل قد تؤثر حتى

مبنى الكابيتول في الولاية، أولمبيا، ولاية واشنطن.

المستثمرون الأفراد في أغلب الأحيان يرون في ظل سوق سندات البلديات ملاذا آمنا (راجع الإطار). ويشمل مصدر السندات الأمريكية البالغ عددهم ٤٥ ألف حكومات الولايات والحكومات المحلية، والمناطق التعليمية، وهيئات المياه، التي تباع ما تصدره من سندات ديونها فيما يسمى بسوق البلديات. وجميع هذه الهيئات تسد ما عليها بصورة يعتمد عليها. ولم يتعثر في السداد منها سوى ٥٤ هيئة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٩ (Moody's, 2010). وكانت ولاية أركنساس الأمريكية آخر ولاية تتعثر عام ١٩٢٣ أثناء الكساد الكبير. وعلى امتداد التاريخ، لم يحدث سوى عدد قليل من حالات التعثر في الولايات - عشر حالات منها عقب الحرب الأهلية الأمريكية وثمان حالات بالإضافة إلى فلوريدا - التي كانت إقليميا حينذاك - خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر (دراسة Ang and Longstaff, 2011).

ولكن سلامة سوق السندات البلدية تعرضت أخيرا للتساؤل، خاصة فيما يتعلق بأكبر جهات الإصدار: وهي الولايات الأمريكية المنفردة، وبورتوريكو، ومدينة نيويورك. فقد انهارت الإيرادات الضريبية للولايات والمحليات من جراء الركود في قطاع الإسكان،

## سوق تداول السندات الصادرة عن الولايات الأمريكية ليست معزولة فيما بينها، لكنها معزولة عن سوق السندات الفيدرالية

رابح أرزقي، وبرتراند كانديلون،  
وأمادوسي  
Rabah Arezki, Bertrand  
Candelon, and Amadou  
N.R. Sy



ولايات أخرى (وهي حالة تسمى التداعيات). ودرسنا أيضا آثار انتقال التداعيات بين أسواق السندات بالنسبة للولايات الأمريكية كل على حدة، وسوق الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، والطرق التي تنتقل بها الصدمات بين السوقين. وقد وجدنا بين معظم أسواق سندات الولايات الأمريكية المنفردة ما نسميه بالتداعيات السلبية التي تؤدي إلى «البحث عن الأمان» وهو ما يعني أن أي صدمة سالبة تواجه الأوراق المالية لإحدى الولايات تؤدي عادة إلى انخفاض تكاليف الاقتراض في غيرها من الولايات الأمريكية. ولم نجد بوجه عام أي تداعيات جوهرية بين الصدمات الناشئة من الأوراق المالية للولايات، ومن الأسواق الفيدرالية، إلا بالنسبة لقلّة من المُصدِّرين الكبار.

### التداعيات

هناك وفرة من الدراسات الاقتصادية حول التداعيات في الأسواق المالية، لكنها تركز حتى الآن على التداعيات بين البلدان. وقد درسنا التداعيات داخل أسواق السندات وفيما بينها، والتي تتعلق بمستويات مختلفة من الحكومات في بلد بعينه - هو الولايات المتحدة.

وحتى ندرس التداعيات في أسواق السندات للولايات الأمريكية، والأوراق المالية الفيدرالية (أي سندات الخزانة الأمريكية)، أجرينا اختبارا تجريبيا لما إذا كانت صدمة خاصة بسوق ما تنتقل إلى أسواق أخرى. وقد صُحِّحت اختباراتنا لمراجعة ارتفاع التقلبات المشاهدة أثناء الأزمة المالية التي بدأت في ٢٠٠٨ (دراسة Forbes and Rigobon, 2002).

وهناك روابط واضحة بين الولايات الأمريكية وكذلك بين الولايات والحكومة الفيدرالية (ومدفوعات التحويلات من الأمثلة الجيدة على ذلك). وقد يُستشف من تلك الروابط تفسير انتقال التداعيات بين مختلف الأوراق المالية الصادرة في شكل سندات. وعلى النقيض من ذلك، فإن عوامل أخرى مثل الحالة النفسية للمستثمرين تجعل التداعيات أكثر استعصاء على التفسير. ومن ثم، فقد ركزنا على وصف طبيعة التداعيات بدلا من محاولة إيجاد تفسير محدد لها.

وتشير النتائج إلى أن المستثمرين يسعون أثناء فترات التقلب وراء استثمارات بلدية أكثر أمانا - وهو نفس النوع من البحث عن الأمان الذي يحدث أثناء الأزمات المالية عندما يصبح المستثمرون (المحلون والدوليون) أقل قلقا إزاء العائد وأكثر قلقا إزاء أمان أموالهم، ويشترطون أوراقا مالية صادرة من الخزانة الأمريكية والتي ظلت طويلا تعتبر من أكثر الاستثمارات أمانا في العالم. وبعبارة أخرى، فإن أي زيادة في تكاليف الاقتراض في إحدى الولايات الأمريكية

على سوق الأوراق المالية للحكومة الأمريكية. وطفقت الولايات تخفض الأموال المخصصة للمدن والمقاطعات والمناطق التعليمية أيضا، حيث لم تعد هناك سوى قلة من الأماكن التي تتوافر لديها مدخرات. وقد يتحول ما ينتج عن ذلك من عمليات تسريح للموظفين إلى عبء على الاقتصاد الوطني، بينما لا يزال التعافي من الأزمة المالية يبدو هشا.

ويمثل ما قامت به مؤسسة ستاندرد آند بورز أخيرا من تخفيض درجة التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من AAA إلى AA+ باعنا آخر على القلق. ورغم أن ذلك لم يكن له حتى الآن تأثير يُذكر - إن وجد - على الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فإن تخفيض الدرجة بنقطة واحدة قد زاد قلق المستثمرين من احتمال أن تواجه أسواق سندات الولايات تبعات في حالة حدوث أي اضطرابات مالية في الأسواق الفيدرالية. وإضافة إلى ذلك، فإن احتمال زيادة تشديد الميزانية الفيدرالية يمكن أن يزيد من تآكل الموارد المالية للولايات التي هي بالفعل غير مستقرة.

وفي دراسة حديثة (دراسة Arezki, Candelon, and Sy, 2011)، تناولنا قضيتين مع التركيز على أكبر المقترضين في سوق السندات البلدية. فقد فحصنا التداعيات داخل أسواق السندات البلدية - وخاصة ما إذا كان حدوث صدمة في سوق السندات في ولاية أمريكية واحدة يمكن أن يؤثر على أسواق السندات في

### سوق السندات البلدية الأمريكية

السندات البلدية هي سندات دين تصدرها الولايات والمدن والمقاطعات وغيرها من الكيانات الحكومية لتمويل مشروعات رأسمالية - مثل بناء المدارس أو الطرق السريعة أو نظم الصرف الصحي - ولتمويل الأنشطة اليومية. وتُستحق السندات قصيرة الأجل خلال مدة تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات، أما السندات طويلة الأجل، فلا تُستحق عموما خلال مدة تزيد على عقد. ويمتلك المستثمرون الأفراد نحو ثلثي السندات البلدية الأمريكية غير المسددة والبالغ قيمتها نحو ٢,٨ تريليون دولار أمريكي، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال صناديق الاستثمار وغيرها من الاستثمارات (www.sec.gov).

ويحصل المستثمرون في السندات البلدية على عدد من الامتيازات، بما فيها مدفوعات الفوائد، التي تعفى بصفة عامة من ضريبة الدخل الفيدرالية، ويجوز أيضا إعفاؤها من ضرائب الولايات والضرائب المحلية بالنسبة للمقيمين في الولاية التي صدر فيها السند. وبسبب الامتيازات الضريبية، تكون الفائدة على السندات البلدية عادة أدنى من الفائدة على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت الخاضعة للضريبة، مثل سندات الشركات. والنوعان الأكثر شيوعا من السندات البلدية هما سندات الالتزام العام (السندات المضمونة بموجب «كامل القوة والأثر» للمُصدِّر)، وسندات الإيراد (السندات المضمونة بدخل من مشروع أو مصدر بعينه). وإضافة إلى ذلك، تصدر الهيئات المحلية المقترضة أحيانا سندات نيابة عن كيانات خاصة مثل الكليات والمستشفيات غير الهادفة للربح. ومن المعتاد أن يوافق هؤلاء المقترضون «الوسطاء» على أن يسدوا قروضهم للجهة المحلية المصدرة، التي تدفع الفائدة وأصل المبلغ على السندات.

وتكون خدمة الدين جزءا قليلا نسبيا من معظم موازنات الحكومات، فيما عدا قلة من حكومات الولايات التي تصدر ديونا طويلة الأجل لتمويل عمليات جارية. والاعتماد على التمويل بالعجز هو أحد أسباب تصنيف ولايات كاليفورنيا، وإلينوي، وأريزونا كأدنى ثلاث ولايات مرتبة وفقا لمؤسسة موديز.

### أزمة التقلب

أدت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة التقلبات في سوق السندات البلدية الأمريكية. وبرغم الامتيازات الضريبية في سندات البلدية لعشر سنوات، كان عائدها يتجاوز في بعض الأحيان العائد على سندات الخزانة الأمريكية.

(العائد، %)



المصدر: مؤسسة Haver Analytics.

تؤدي إلى تحسن ظروف الاقتراض في ولايات تكتنفها مخاطر أقل. وقد وجدنا أن قلة من كبرى الهيئات المحلية المُصدرة - في ولايات مثل كاليفورنيا (أكبرها جميعاً) وجورجيا وميريلاند ومدينة نيويورك - تستفيد عندما تتعرض ولايات أخرى لمشكلات (وهو ما يعني انتقال تداعيات سلبية). ولكن هناك ارتباط موجب في قلة من الولايات مثل كونيتيكت وفلوريدا - أي أن أوراقها المالية تعاني عندما تعاني ولاية أخرى من مشكلات. ولا يمكننا أن نحدد لماذا يختلف الوضع في تلك الولايات القليلة - مما يوفر تربة خصبة لأبحاث تجري مستقبلاً. وإجمالاً، وبرغم ذلك فإن المشاركين في السوق لم يفرضوا حتى الآن جزاءات على معظم الولايات الأمريكية عندما ينشأ ضغط مكثف في سوق السندات بولاية أخرى.

### هل هناك إحساس بالألم؟

لكن عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين أسواق الأوراق المالية البلدية والأوراق المالية للخزانة الأمريكية، تبدو الأمور مختلفة بعض الشيء. فعلى وجه العموم، نحن لم نتوصل إلى انتقال تداعيات جوهريّة بين الصدمات الناجمة عن أسواق الأوراق المالية للولايات والسوق الفيدرالية، فيما عدا قلة من كبرى الولايات المُصدرة للسندات. والحقيقة أنه فيما يتعلق ببضع من الولايات التي تعتبر من بين أكبر المقترضين، وجدنا أن المشكلات في سوقها من شأنها أن تفضي إلى اضطرابات في السوق الفيدرالية، كما وجدنا أدلة على حدوث تداعيات موجبة - وإن كانت دون مستوى الدلالة التقليدي - بين سوق الخزانة الأمريكية وأسواق ولايات نيو جيرسي وتكساس وواشنطن ومدينة نيويورك - وكانت أقوى النتائج في مدينة نيويورك. ولكن عندما يتعلق الأمر بأكبر ولاية مُصدرة للسندات البلدية في الولايات المتحدة وهي ولاية كاليفورنيا، وجدنا أن هناك تداعيات سلبية تنتقل إلى سوق الأوراق المالية للخزانة الأمريكية. وأشارت النتائج التي توصلنا إليها إلى أن العائد على السندات الصادرة من ولاية كاليفورنيا والعائد على الأوراق المالية للحكومة الفيدرالية يتحركان بصورة ملاحظة في اتجاهات متعارضة عقب أي صدمة تصيب أي من سوقي السندات. ويوحى تحليلنا بوجه عام بأن سوق السندات لا ترتبط بسوق سندات الخزانة إلا في بضع ولايات رئيسية. وقد تفضي صدمة ما تواجه سوق السندات في إحدى هذه الولايات إلى تصاعد عدم الاستقرار في سوق سندات الخزانة. ولتقييم ثبات نتائجنا قمنا بتحديد أثر احتمال تأثير عوامل أخرى على هذه العلاقات. وخلصنا إلى أن النتائج التي توصلنا إليها كانت ثابتة.

ويبقى سؤال واحد: هل التداعيات التي تنتقل بين سوق السندات البلدية وسوق سندات الخزانة تداعيات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل أم كليهما؟ وكان لزاماً علينا أيضاً أن نحدد اتجاه الصدمات - وما إذا كانت تتجه أساساً من سوق سندات الخزانة إلى أسواق السندات البلدية، والعكس بالعكس. فانعكاسات ذلك على السياسات قد تكون مختلفة تماماً. ولم تفصح الاختبارات التجريبية التي استخدمناها لتحديد التداعيات عن الكثير بشأن اتجاه انتقال آثار الصدمات. وظل هذا المنهج صامتا فيما يتعلق بما إذا كانت الأدلة ذات طابع قصير الأجل أم طويل الأجل. ولاستكشاف هذا السبيل، استخدمنا اختباراً للسببية سمح لنا بتحديد طرق انتقال آثار الصدمات، والتعرف على ما إذا كان تأثيرها قصير الأجل أم طويل الأجل (دراسة Breitung and Candelon, 2006).

### بطريقة أو بأخرى

توصلنا من خلال هذا الاختبار إلى أن سوق سندات الخزانة تُحدث تغييرات مباشرة في أسواق السندات البلدية في كل من الأجلين القصير والطويل. وتوجد

أيضاً بعض الأدلة على العلاقة السببية بين سوق السندات البلدية وسوق سندات الخزانة، ولكنها كانت ذات طابع طويل الأجل وحسب.

ورهنما بما إذا كانت آثار التداعيات بين الولايات وبين أسواق الأوراق المالية للولايات والأسواق الفيدرالية سالبة أم موجبة، فإن تلك النتائج توحي بأن الإصلاحات الهيكلية التي كان لها تأثير موجب على الموازنة الفيدرالية على المدى البعيد سوف تفيد أو تضر بظروف الاقتراض في الولايات الأمريكية. وبالمثل، من المتوقع أن تساعد الإصلاحات على مستوى الولايات إما في تخفيض أو زيادة تكاليف الاقتراض التي تتحملها الحكومة الفيدرالية.

وهناك دروس في السياسات قد تكون مهمة، يمكن استقاؤها من تلك الأدلة المتعلقة بالتداعيات من سوق السندات البلدية وفي داخلها - وهي لا تقتصر على الولايات المتحدة. فينبغي للبلدان التي لديها أسواق سندات متطورة للأوراق المالية التي تصدرها الولايات أو المقاطعات ألا تقلق من التداعيات المحتملة من بلدان مجاورة فحسب، بل عليها أيضاً أن تبحث بحثاً دقيقاً في طبيعة التداعيات التي تنتقل عبر أسواق السندات دون الفيدرالية، وبين هذه الأسواق وسوق سندات الفيدرالية. وينبغي أن يسترشد تصميم سياسة إدارة المخاطر بطبيعة تلك الروابط، وأن يتكيف مع طبيعتها المتطورة.

وفي أوروبا، هناك جدل مستعر حول ما إذا كان من الضروري زيادة الطابع الفيدرالي للمالية العامة، وما إذا كان إصدار سندات مشتركة باليورو من شأنه أن يساعد اقتصادات منطقة اليورو المعتلة. لكن من المهم أن نتأمل التأثير الذي قد يحدثه هذا الطابع الفيدرالي للمالية العامة على الروابط بين أسواق السندات في اقتصادات منطقة اليورو. وتشير هذه الدراسة إلى أن أسواق سندات الولايات الأمريكية المنفردة ليست معرضة لانتقال العدوى بل إلى البحث عن الاستثمار المأمون، وهو ما يعني ضمناً أن المشكلات في إحدى الولايات لم تجعل الأمور أسوأ بالنسبة للولايات الأخرى، وبذلك لم تزد المخاطر النظامية. فهل سيكون ذلك نتيجة فرعية لزيادة الطابع الفيدرالي للمالية العامة؟ ربما، لكن ارتفاع درجة الطابع الفيدرالي للمالية العامة في الولايات المتحدة لم يعزل تماماً بعد سوق السندات البلدية عن سوق سندات الخزانة. ■

رابح أرزقي، اقتصادي في معهد الصندوق، وأمادو سي نائب رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي. وبرتراند كانديليون أستاذ الاقتصاد النقدي الدولي في جامعة ماستريخت.

#### المراجع:

Ang, Andrew, and Francis Longstaff, 2011, "Systemic Sovereign Credit Risk: Lessons from the U.S. and Europe," NBER Working Paper No. 16982 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Arezki, Rabah, Bertrand Candelon, and Amadou Sy, 2011, "Spillover Effects from the Munis," forthcoming IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

Breitung, Jörg, and Bertrand Candelon, 2006, "Testing for Short- and Long-Run Causality: A Frequency Domain Approach," Journal of Econometrics, Vol. 132, pp. 363-78.

Forbes, Kristin J., and Roberto Rigobon, 2002, "No Contagion, Only Interdependence: Measuring Stock Market Comovements," Journal of Finance, Vol. 57, No. 5, pp. 2223-61.

Moody's Investors Service, 2010, "U.S. Municipal Bond Default and Recoveries, 1970-2009," Special Comment (February).

## إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع أعرق المراكز المعتمدة من الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط



حكومة  
المشاركة عبر الإنترنت

### ■ حكومة المشاركة عبر الإنترنت

كيف تحسن التكنولوجيا أداء الحكومة وتدعم الديمقراطية وتزير فاعلية المواطنين



استرداد الأصول المنهوبة:  
دليل للممارسات الجسنة

### ■ استرداد الأصول المنهوبة: دليل للممارسات الجسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة



الأخطار الطبيعية،  
والكوارث غير الطبيعية

### ■ الأخطار الطبيعية، والكوارث غير الطبيعية اقتصاديات الوقاية الفعالة



التحرير  
فى صناعة التحرير

### ■ التحرير فى صناعة التحرير مرجعك إلى تحرير النصوص العربية والمترجمة

# ثمار متباينة

## التطور المالي لا يعطي نفس الدفعة لكل البلدان

أدولفو باراهاس، ورالف شامي، ورضا سيد يوسف

Adolfo Barajas, Ralph Chami, and Reza Seyed Yousefi

### يرتبط

التطور المالي والتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا. فقد أظهرت البحوث أن البلدان ذات النظم المالية القادرة على تعبئة قدر ضخم من الموارد- أي الأعمق- حسب الاصطلاح المتعارف عليه - غالبا ما ترتفع معدلات نموها وتكون أكثر إنصافا على المدى الطويل. وما من شك في أن جانبا من ذلك هو أن النجاح يؤكّد النجاح- أي أن البلدان مرتفعة النمو يزداد فيها الطلب عادة على الخدمات المالية، وهذا يحث بدوره القطاع المالي على التطور بسرعة أكبر. لكن البحوث كشفت عن وجود علاقة مستقلة تمضي في الاتجاه المعاكس- أي من التطور المالي إلى زيادة النمو. إذ تخصص البنوك والأسواق المالية أموالا للاستخدام في أوجه منتجة، وتزود الشركات والأسر بالأدوات الكفيلة بإدارة المخاطر، كما تقوم بتيسير المعاملات، وتمارس قدرا من الرقابة على الاستخدامات النهائية لهذه الأموال. ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لصناع السياسات، لأنه يعني ضمنا أن تهيئة الظروف التي تسمح بتعميق القطاع المالي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية للنمو (انظر مقال "شريحة أكبر من الكعكة المتنامية" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ورغم أن مزايا التطور المالي صارت معروفة تماما، فلم تكن هناك حتى عهد قريب سوى دراسات محدودة عما إذا كانت الصلة بين التمويل والنمو تتباين كميّا بين مختلف البلدان. وفي الدراسات التجريبية، تُقاس درجة التطور المالي عامة بمدى عمق الاقتصاد (أي بالحجم النسبي للنظام المصرفي وسوق الأوراق المالية في هذا الاقتصاد). ومن المقاييس الشائعة، مثلا، حجم ما يقدمه النظام المصرفي من ائتمان إلى القطاع الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وقد افترضت الدراسة البحثية في معظمها أن عملية التعميق المالي سيكون لها نفس الأثر تقريبا على النمو بصرف النظر عن المنطقة التي يقع فيها الاقتصاد المعني أو هيكل هذا الاقتصاد. فمن المفترض أن تكون زيادات الائتمان المصرفي المماثلة في الحجم لها نفس الأثر على النمو، سواء حدثت في البرازيل مثلا أو المغرب أو فرنسا أو المملكة العربية السعودية أو كوريا.

لكن هذه العلاقة قد تتفاوت من بلد إلى آخر. ونظرا للفروق في مستوى الكفاءة أو في العوامل المؤسسية، فمن المحتمل ألا يتم توجيه نفس القدر من الائتمان المصرفي للاستخدام في الأوجه المنتجة بنفس مستوى الفاعلية في بعض البلدان دون الأخرى. وقد قمنا بتحليل ما إذا كان هناك تفاوت في قوة هذه العلاقة:

- بين المناطق المختلفة، حيث يمكن للسّمات المشتركة لكيفية عمل القطاعات المالية أن تسفر عن آثار مختلفة على النمو؛
- وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث نجد أن هيمنة الأنشطة المتصلة بالنفط في الاقتصاد المعني، والتي ترتبط عموما بانخفاض الكفاءة في توزيع الموارد، تمتد أيضا إلى كفاءة القطاع المالي في توزيع الائتمان. وبطبيعة الحال، فإن أي فروق بين البلدان في طبيعة الصلة بين التمويل والنمو سيكون لها انعكاسات مهمة على السياسات. وإذا تبين أن الأثر على النمو أضعف في بلد بعينه، فإن مجرد زيادة مقدار الائتمان المصرفي لن يكون كافيا

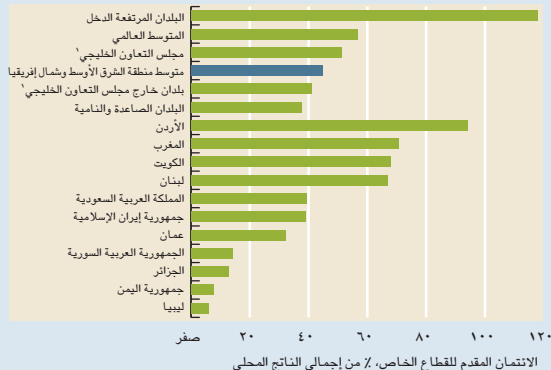
لتوليد النمو. وعلى صناع السياسات أيضا أن يتصدوا للسبب الكامن وراء عدم قدرة الائتمان الخاص على حفز النشاط الاقتصادي على المدى الطويل. وقد حللنا هذه الصلة على المستوى العالمي في عينة من أكثر من ١٤٠ اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥، وخلصنا إلى نتيجتين.

أولا، هناك منطقة واحدة برزت باعتبارها أقل نجاحا نسبيا في ترجمة العمق المصرفي إلى نمو طويل الأجل، وهي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالرغم من أن متوسط العمق المالي في المنطقة كان مماثلا لمتوسط البلدان الصاعدة والنامية على مستوى العالم، فإن هناك تفاوتًا كبيرًا داخل المنطقة (انظر الشكل ١). ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، كان الائتمان المقدم للاقتصاد في البلد الذي يمتلك أعمق قطاع مصرفي (الأردن) أكثر بستة عشر مرة من المقدم في البلد الذي يمتلك أقل القطاعات المصرفية عمقا (ليبيا). إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتيح النظم المصرفية مزيدا من الائتمان في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظرا لقدرة هذه البلدان على جذب الودائع. فباستثناء البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، كان حجم القروض كنسبة من الودائع في النظم المصرفية على مستوى المنطقة أدنى بكثير من متوسط البلدان الصاعدة والنامية على مستوى العالم على مدار الثلاثين عاما الماضية.

### الشكل ١

#### حقيقة هذا العمق

هناك تباين حاد في مستوى تطور القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقياسا بالائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.



المصادر: قاعدة بيانات البنك الدولي المعنية بالهيكل المالي، ٢٠١٠؛ وتقرير «الإحصاءات المالية الدولية» ٢٠١٠، الصادر عن صندوق النقد الدولي.  
١ مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.



على القروض المصرفية التركز في عدد صغير من المقترضين، مع استثناء عدد كبير من الشركات التي يمكن أن تكون داعمة للنمو. وتسري هذه العيوب على كل من النظم المصرفية الضحلة في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بالإضافة إلى النظم شديدة العمق في البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، مما يوحي بأن صعوبة الحصول على التمويل تمثل جزئية أساسية في الصورة الأكبر.

• أن هناك ضعفا نسبيا في المنافسة بين النظم المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد أجرت دراسة، Anzoategui, Martínez Pería, and Rocha (2010) اختبارا لدرجة المنافسة بين النظم المصرفية في جميع أنحاء العالم، واتضح أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت أقل تنافسية إلى حد كبير مقارنة بالمناطق الأخرى - ربما باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، حددت الدراسة عاملين وراء ضعف المنافسة وهما: عدم كفاية معلومات الائتمان، والعقبات الصارمة نسبيا أمام الدخل في السوق المصرفية.

• أن نمط الملكية ربما يقوم بدور في هذا الشأن. ومرة أخرى، نجد أن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رغم التنوع الكبير في أوضاعها، لديها حصة كبيرة نسبيا من البنوك المملوكة للدولة و/أو حصة قليلة نسبيا من البنوك المملوكة لجهات أجنبية. وغالبا ما ترتبط زيادة حصة الدولة في النظام المصرفي بضعف العمق المالي، لكن من غير الواضح إمكانية أن يتسبب ذلك في حدوث أثر سلبي مستقل على النمو. غير أن دراسة Körner and Schnabel (2010) تحدد عاملين يتسببان لدى اقترانهما بارتفاع ملكية الدولة في حدوث آثار سلبية على النمو وهما: تدني مستويات العمق المالي، وتدني جودة المؤسسات. وفي مجموعة البلدان التي شملتها الدراسة، ظهرت هذه السمات الثلاث في عدة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: البحرين ومصر والكويت وسوريا.

• أن وضع الإصلاحات المالية وتبنيها قد ترتبط بضعف الصلة بين التمويل والنمو. رغم ندرة البيانات المقارنة نسبيا لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن هناك مؤشرا مركبا للإصلاحات المالية (دراسة Abiad, Detragiache, and Tressel, 2008) يسمح بإجراء مقارنات بين خمسة بلدان من المنطقة وبغيرها من المناطق. ورغم أن وضع الإصلاحات التي حققتها هذه البلدان حتى 2005 لم تكن متدنية بوجه خاص، فقد بدا كذلك تباطؤ وتبنيها بين عامي 1995 و2005. في الوقت الذي قطعت فيه كل المناطق الأخرى خطوات واسعة. وكان أكبر تقدم محرز في هذه الفترة هو ما أحرزته أوروبا وآسيا الوسطى. ■

أدولفو براهاس يعمل كإقتصادي أول، ووالف شامي رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي. أما رضا سيد يوسف في فهو باحث مرشح لدرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس في أوستين.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل التي تصدر قريبا عن صندوق النقد الدولي بعنوان: "The Finance-Growth Nexus Re-Examined: Are There Cross-Region Differences?"

المراجع:

- Abiad, Abdul, Enrica Detragiache, and Thierry Tressel, 2008, "A New Database of Financial Reforms," IMF Working Paper 08/266 (Washington: International Monetary Fund).
- Anzoategui, Diego, María Soledad Martínez Pería, and Roberto Rocha, 2010, "Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region," World Bank Policy Research Working Paper No. 5363 (Washington: World Bank).
- Körner, Tobias, and Isabel Schnabel, 2010, "Public Ownership of Banks and Economic Growth—The Role of Heterogeneity," CEPR Discussion Paper No. 8138 (London: Center for Economic Policy Research).

لكن الأهم من ذلك أن المزايا المقدمة من بنوك المنطقة على مختلف مستويات عمقها المالي لا تضاهي المزايا المقدمة للبنوك في مناطق أخرى. وينخفض حجم الأثر على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن المستويات المسجلة في معظم المناطق الأخرى. ويتراوح هذا الانخفاض التقديري، حسب العينة القطرية، بين الثلث والثلثين (انظر الشكل ٢)، ويظل قائما سواء كان موضع التحليل هو معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وعلى سبيل المثال، إذا ازداد عمق النظام المصرفي في اليمن ليصل إلى متوسط البلدان الصاعدة والنامية - بزيادة قدرها ٢٢ نقطة مئوية في حجم الائتمان كنسبة من إجمالي الناتج المحلي - يمكن أن تزداد مساهمة الفرد في النمو بنسبة ١,٥ نقطة مئوية بحد أقصى، بينما يمكن أن يتسارع معدل النمو بمقدار ٢/٣ نقطة مئوية كاملة في بلد مثل ميانمار لديه نظام مصرفي على نفس مستوى الضحالة ولكنه في منطقة أخرى.

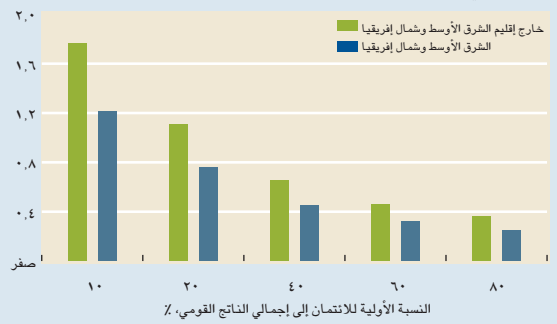
ثانيا، أن مزايا النمو الناشئة عن زيادة الائتمان المصرفي في البلدان المصدرة للنفط في مختلف المناطق كانت أضعف كذلك. وتحديدًا، كلما زاد اعتماد بلد ما على النفط - حجم النشاط المرتبط بالنفط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي - انخفض أثر التعميق المالي على النمو. والحقيقة أن هذا الأثر يبدو وكأنه يتلاشى كلية عند مستوى من الاعتماد على النفط حوالي ٣٥٪، وهو المستوى المسجل تقريبا لكل من المملكة العربية السعودية، والجزائر، وتينيداد وتوباغو.

ورغم عدم وضوح السبب الفعلي لضعف الصلة بين التمويل والنمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان المصدرة للنفط - وهو ما نصفه بفجوة الجودة في الوساطة المصرفية - فإن بضعة عوامل محتملة تبدو أكثر وضوحًا.

• أن الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تتوسع بنفس الدرجة المسجلة في مناطق أخرى، وذلك وفقا لمسح أجراه البنك الدولي مؤخرا. وتشير نتائج المسح إلى حصول عدد صغير من الشركات على تمويل مصرفي، وأن هناك نسبة أكبر تشير إلى صعوبة الحصول على القروض باعتبارها عقبة أساسية أمام تخطيط الأعمال، كما توجد نسبة أقل من السكان لديها حسابات جارية أو تتاح لها الاستفادة من ماكينات الصرف الآلي. ويغلب

## الشكل ٢ أقل كفاءة

لا يخلف التطوير المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموًا كما يحدث بذات القدر في غيره من الأقاليم. وأثر ٢٠٪ زيادة في الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج القومي أقل كثيرا في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهما كان العمق الأولي للنظام المالي. (زيادة في إجمالي الناتج القومي ناتجة عن ٢٠٪ زيادة في الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج القومي، نقاط مئوية)



المصدر: حسابات المؤلفين.

# سلوك غير تقليدي

سياسات الميزانية العمومية المبتكرة التي انتهجتها البنوك المركزية كانت عاملا مساعدا أثناء الركود، لكن استخدامها ينبغي أن يقتصر على الظروف الاستثنائية

مارك ستون، وكينجي فوجيتا، وكوتارو إيشي  
Mark Stone, Kenji Fujita, and Kotaro Ishi

البنك المركزي المعتادة. فقد استدعت الأزمة تدابير تشكل مخاطر على الأسواق المالية بل على البنوك المركزية ذاتها أكبر مما يمكن تحملها إلا في الظروف الاستثنائية.

## سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي

على مدى جيل على الأقل، استخدم الاحتياطي الفيدرالي، قدرته على التحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل لتحقيق السلامة في الاقتصاد الأمريكي. وتحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل السائدة في أسواق المال بسحب أو ضخ الاحتياطيات النقدية التي كانت البنوك مطالبة بأن تحتفظ بها مودعة في البنك المركزي. وتتحول التغيرات فيما يسمى سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية (الذي تقترض به البنوك التي ينقصها الاحتياطي من بنوك أخرى لديها وفرة منه لليلة واحدة) إلى تغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وكذا طويلة الأجل، التي تؤثر على تكلفة الاقتراض للأسر المعيشية ومجتمع الأعمال.

لكن مع انخفاض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى ما يقرب من الصفر، استفاد الاحتياطي الفيدرالي الخيارات التقليدية. لذلك قام بشراء سندات عامة طويلة الأجل - في محاولة لإعطاء دفعة للاقتصاد بخفض مباشر لأسعار الفائدة طويلة الأجل. فعندما يشتري الاحتياطي الفيدرالي سندات طويلة الأجل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى مقابل دولارات منشأة حديثا (في شكل احتياطيات)، فإنه يقلل المعروض في السوق من هذه السندات. وهذا يرفع سعر السندات المتبقية في السوق ويقلل عائدها. وتنخفض عائدات الأوراق المالية طويلة الأجل الأخرى على نحو يتماشى مع عائدات السندات الحكومية، مما يجعل الاقتراض أقل تكلفة. والهدف هو زيادة قدرة البنوك على الإقراض وتعزيز قيمة الأصول، مما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي وإعطاء دفعة للنمو الاقتصادي. وقد أجرى الاحتياطي الفيدرالي جولتين من برامج شراء السندات على نطاق واسع: واحدة من مارس ٢٠٠٩ إلى مايو ٢٠١٠، والأخرى من نوفمبر ٢٠١٠ إلى يونيو ٢٠١١. وهناك دلائل قوية على أن برنامج شراء السندات (على الأقل الجولة الأولى) حفّض العائدات، وربما عزز التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة. ونظرا لأهمية الاقتصاد الأمريكي، لا ريب في أن البرنامج قد خفف من الهبوط الاقتصادي العالمي. كذلك اضطلع بنك إنجلترا ببرنامج لشراء السندات، رغم أنه توقف في فترة أسبق من الاحتياطي الفيدرالي.

ويتميز برنامج شراء السندات بأنه يؤثر على حيازات الاحتياطي الفيدرالي

في أوائل عام ٢٠٠٩، كان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ورطة. فقد كانت الولايات المتحدة رهينة السنة الثانية من الركود، ولم يكن هناك أي تحسن في الأمور. وكان الإجراء المعتاد في هذه الظروف يتمثل في خفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل لتنشيط طلب المستهلكين ومجتمع الأعمال. ولكن الأزمة كانت قد خفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل لما يقرب من الصفر، لذلك لم يكن في الإمكان خفضها أكثر من ذلك.

لذلك تحول «الاحتياطي الفيدرالي» كما يطلق على البنك المركزي الأمريكي، إلى سياسة لم يستخدمها منذ الحرب العالمية الثانية. فقد اشترى بصورة مباشرة سندات عامة طويلة الأجل لمحفظته مقابل سندات الاحتياطي النقدي التي أنشئت حديثا بغية توسيع ميزانيته لمحاربة الركود (انظر «أرض غير مطروقة»، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠٠٩). وربما كان برنامج شراء السندات على نطاق واسع، والذي يطلق عليه غالبا «التيسير الكمي»، الأكثر شهرة من بين عدد من الأساليب غير التقليدية التي استخدمت فيها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة ميزانياتها العمومية أثناء الأزمة العالمية، للتصدي لمخاطر الائتمان الكبيرة عندما عجزت السياسة النقدية عن خفض أسعار الفائدة أكثر. وإزاء الاضطرابات العميقة والمتنوعة في الأسواق المالية والاقتصادات العينية، أطلق كثير من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة أيضا برامج لتوفير السيولة، بما في ذلك برامج للإبقاء على الأسواق مفتوحة، وإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، ولتوفير النقد الأجنبي اللازم. وأدت هذه السياسات أيضا إلى تضخم الميزانيات العمومية في البنوك المركزية إلى مستويات غير مسبوقة. وبشكل عام، يمكن اعتبار سياسات الميزانية العمومية ناجحة، على الأقل في منع الانزلاق إلى أسفل في دوامة حلزونية تتعاقب فيها الأزمات المالية والاقتصادية. عاد النمو - وإن كان بمعدل ضعيف في أغلب الاقتصادات المتقدمة. لكن هذا النجاح لا يعني أن هذه السياسات يجب أن تصبح جزءا من أدوات

من الأصول تأثيراً أكبر بكثير من عملياته التقليدية. فمقدار الاحتياطات الكلية لا تتغير كثيراً في عمليات الاحتياطي الفيدرالي النقدية التقليدية التي تستهدف سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية. ولكن برنامج شراء السندات غير حجم ميزانيته العمومية وتكوينها.

### سياسات الاستقرار المالي

تمتلك البنوك المركزية سلطة إيجاد مبالغ غير محدودة من الاحتياطات - الأصول الأكثر سيولة - مما يعطيها قدرة فريدة على منع انتقال مشكلات السيولة في القطاع المالي إلى الاقتصاد العيني - أي المحافظة على الاستقرار المالي النظامي. وجرت العادة على أن البنوك المركزية تعمل باعتبارها مقرض الملاذ الأخير للبنوك التي تتمتع بالملاءة لكن تنقصها النقود الحاضرة، وإذا لزم الأمر للنظام المصرفي ككل. وقد توسع خلال الأزمة الأخيرة دور البنك المركزي في توفير السيولة لضمان الاستقرار المالي بشكل كبير. فلم تقم البنوك المركزية بمساعدة البنوك التجارية فحسب، بل أقرضت أيضاً المؤسسات المالية غير المصرفية الكبرى. وأصبح عدد قليل من البنوك المركزية الكبرى أيضاً - خاصة الاحتياطي الفيدرالي - هم صناع أسواق الملاذ الأخير بقبول أوراق مالية لا يمكن بيعها في السوق كضمان إضافي مقابل قروض من البنك المركزي. بل خرجوا على المعتاد لدى أبعد، وفر العديد من البنوك المركزية النقد الأجنبي، أساساً دولارات أمريكية، لبنوك محلية تواجه صعوبات في تعبئة الأموال بالعملة الأجنبية. وأدت هذه التدابير في معظمها، والرامية إلى مساعدة أسواق مالية مهمة والحفاظ على الاستقرار المالي، إلى التخفيف من قيود السيولة ودعم أسعار الأصول.

ومع انحسار الأزمة، بدأت البنوك المركزية في إلغاء العديد من عمليات الميزانيات العمومية غير التقليدية. بيد أن العديد من البنوك المركزية في اقتصادات متعددة - وأهمها الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا وبنك اليابان - لا تزال محتفظة بميزانيات عمومية ضخمة.

### تقييم السياسات

على الرغم من أن السياسات غير التقليدية لميزانيات البنوك المركزية العمومية يبدو أنها قد ساعدت في تعافي اقتصاد الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، فقد كانت لها عواقب غير مقصودة - فقد ذهب البعض إلى أنها شجعت التدفقات الرأسمالية غير اللازمة إلى بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة وساهمت في تضخم أسعار السلع الأولية. ولكن سياسات الميزانيات العمومية هذه خلقت أيضاً مخاطر للبنك المركزي وللأسواق.

إن ضخ النقود لدعم الأسواق يتضمن بطبيعته مخاطر ائتمانية يمكن أن تسبب خسائر للبنك المركزي. فدعم البنك المركزي الكبير للسيولة يمكن أن يثير توقعات بتلقي الدعم في المستقبل، ويجعل الأطراف الفاعلة في السوق تتخذ قرارات أكثر مخاطرة واستناداً للاعتقاد بأنه ستتم كفالتها إذا ما ساءت الأمور مرة أخرى. ومن المحتمل أن يؤدي ضخ البنك المركزي لمبالغ كبيرة من السيولة في سوق المال إلى الحد من حوافر الأطراف الفاعلة في السوق على التداول فيما بينها، وبذلك يقلص حجم الأسواق القائمة فيما بين البنوك وأسواق المال، ويؤدي في النهاية إلى إضعاف البنية التحتية للسوق بعد خروج البنك المركزي.

وبوسع البنك المركزي أن يقلل من هذه المخاطر إلى أدنى حد. فعلى سبيل المثال، لاحتواء مخاطر الائتمان يمكنه تقييم الضمان الذي يقبله استناداً إلى المخاطر المناسبة. ويمكنه تنفيذ سياسات الميزانيات العمومية على أساس

مشروط لفترة محدودة وباستراتيجية للخروج مبلغه بوضوح لتجنب الآثار الجانبية غير المقصودة.

وتنطوي مشتريات السندات واسعة النطاق على تكاليف ومخاطر كبيرة محتملة. فإذا ما ارتفعت عائدات السندات، سوف يسجل البنك المركزي خسائر في الأوراق المالية التي يمتلكها. وقد يجعل برنامج شراء سندات البنك المركزي معرضاً لضغوط من أصحاب المصالح المكتسبة الذين يستفيدون من مشتريات السندات. ويجب أن تصمم استراتيجية بيع السندات أو خفض حيازات السندات بدقة لأنها قد تسبب زيادة حادة في العائدات طويلة الأجل، وتسفر عن آثار التشديد النقدي غير المقصودة. وربما كان الأمر الأهم هو أن برنامج شراء السندات يمكن أن يخلق انطباعاً بأن البنك المركزي يقوم بعملية «تنقيذ» للدين الحكومي بالفعل، أي أنه يقوم باستبدال السندات الحكومية بنقود منشأة حديثاً. فعلى سبيل المثال، قد يكون برنامج شراء السندات محل ترحيب الحكومة في البداية، حيث تسهم العائدات الأقل في حدوث توفير في المالية العامة. لكن بمجرد أن ينتقل محور تركيز سياسة البنك المركزي إلى التشديد، من المحتمل أن ينشأ تعارض في المصالح بين البنوك المركزية والحكومة.

وللتصدي لهذه المخاطر، يجب تحديد أهداف برنامج شراء السندات وأهدافه العريضة في فترة مبكرة. وبشكل خاص يتعين احترام الاستقلال الذاتي للبنك المركزي تماماً، وأن يتوافر لصناع السياسة إدراك واضح بأن مشتريات البنك المركزي للسندات ليست جزءاً من الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية، وأنه سيتم إنهاؤها والغاؤها في النهاية عندما تتحقق أهداف السياسة النقدية.

وتوحي هذه الاعتبارات بأن سياسات الميزانية العمومية لن تفضي إلى أسلوب جديد لعمل البنوك المركزية في الأوقات العادية. وليس من المصادفة أن البنوك المركزية عالية المصداقية وحدها هي التي اعتمدت بدرجة كبيرة على هذه السياسات، التي انطوت في أغلبها على زيادات ضخمة في الأصول السائلة المحلية. وحتى بالنسبة للبنوك المركزية عالية المصداقية لا ينبغي استخدام سياسات الميزانية العمومية إلا في ظروف خاصة - مثلما في حالة مواجهة الاقتصاد مشكلات مالية حادة بدرجة كافية لإشاعة الاضطراب في القطاع العيني، ويكون سعر الفائدة الأساسي ثابتاً عند أدنى حد.

والمرجح أن سياسات الميزانيات العمومية غير التقليدية قامت بدور مهم في مساعدة الاقتصادات على التعافي من أشد هبوط حاد منذ «الكساد الكبير». وقد أظهرت البنوك المركزية إبداعاً ودرجة كبيرة من الجرأة. وعلى الرغم من أن هذه المخاطر كانت على الأرجح جديرة بتحملها، فإن هذه السياسات يجب ألا تستخدمها سوى أكثر البنوك المركزية مصداقية - وفي حالات نادرة فحسب. ومن المهم تذكر أن سياسات البنوك المركزية ليست دواء شافياً لكل الأمراض، خاصة عندما تكون المشكلة المتضمنة هي الملاءة. وهناك أيضاً خطر أن تقلل سياسات البنك المركزي الحوافز التي تشجع صناع السياسة على معالجة مشكلات الملاءة الأساسية. ■

مارك ستون هو نائب رئيس قسم، وكينجي فوجيتا اقتصادي أول في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، وكوتارو إيشي هو اقتصادي أول في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠١١، بعنوان: "Should Unconventional Balance Sheet Policies be Added to the Central Bank Toolkit? A Review of the Experience So Far" من إعداد مارك ستون وكينجي فوجيتا وكوتارو إيشي.

# الصورة الكبيرة والصغيرة



ما السبب في انقسام علم الاقتصاد إلى عالمين

كريس رودريغو  
G. Chris Rodrigo

## يفحص

الفيلسوف الاسكتلندي الذي نُسب إليه على نحو شائع الفضل في تأسيس علم الاقتصاد - على الرغم مما كان للعلماء من مشاهدات اقتصادية قبل أن يؤلف سميت كتابه «ثروة الأمم» في عام ١٧٧٦ بفترة طويلة. وكانت فكرة سميت من أكثر الأفكار سيطرة في العلوم الاجتماعية، حيث ذهب إلى وجود يد خفية ترشد الشخص الذي يسعى إلى تعظيم رفاهيته لتحقيق أفضل النتائج الكلية للمجتمع بأسره. وقام سميت ومفكرون اقتصاديون مبكرون آخرون مثل ديفيد هيوم بإنشاء هذا المجال في بداية الثورة الصناعية.

وتطورت النظرية الاقتصادية بشكل كبير في الفترة بين ظهور كتاب سميت «ثروة الأمم» والكساد الكبير، غير أنه لم يكن هناك فصل بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. فقد افترض خبراء الاقتصاد ضمنا أن كلتا السوقين كانتا في حالة توازن - بشكل يفرض تصحيح الأسعار بحيث يتساوى العرض مع الطلب - أو أنه في حالة حدوث صدمة طارئة، مثل أزمة مالية أو مجاعة، فإن الأسواق سرعان ما تعود إلى حالة التوازن. وبعبارة أخرى، كان خبراء الاقتصاد يعتقدون أن دراسة الأسواق كل على حدة ستقدم تفسيراً كافياً لسلوك ما نسميه الآن المتغيرات الكلية، مثل البطالة والناجح.

وتغيرت هذه الرؤية بسبب الانهيار العالمي الحاد والمطول في النشاط الاقتصادي الذي حدث أثناء الكساد الكبير. ولم يكن الأمر يعني أن خبراء الاقتصاد لم يكونوا مدركين أن المتغيرات الكلية ربما تكون غير مستقرة، فقد درسوا الدورات الاقتصادية - حيث تتغير أوضاع الاقتصادات بانتظام من حالة زيادة الناتج وفرص العمل إلى انخفاض النمو أو انهياره وارتفاع البطالة، وكثيراً ما تتخللها تغيرات حادة أو أزمات اقتصادية. كذلك درس خبراء الاقتصاد النقود ودورها في الاقتصاد. ولكن علم الاقتصاد في ذلك الوقت لم يتمكن من تفسير الكساد الكبير. ولم يكن لدى خبراء الاقتصاد الذين كانوا يعملون في إطار النموذج التقليدي - الذي يذهب إلى أن الأسواق تكون في حالة توازن دائماً - أي تفسير مقنع بشأن «إخفاق السوق» الذي وصل إلى حده الأقصى في ثلاثينات القرن العشرين.

وإذا كان آدم سميت هو مؤسس علم الاقتصاد، فإن جون ماينارد كينز هو مؤسس الاقتصاد الكلي. فعلى الرغم من أن جذور بعض أفكار الاقتصاد الكلي الحديث تمتد في أعمال علماء مثل إيرفينغ فيشر (Irving Fisher) ونات ويكسل (Knut Wicksell) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن علم الاقتصاد الكلي كفرع متميز من فروع العلوم بدأ مع كتاب كينز الرائع «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود» الصادر في عام ١٩٣٦. وقد انصب اهتمامه الأساسي على عدم استقرار المتغيرات الكلية. وفي حين ركز علم الاقتصاد المبكر

علماء الطبيعة بعناية العالم الكبير من الكواكب إلى النجوم، والمجرات، وحتى الجاذبية. ولكنهم يدرسون أيضاً العالم الدقيق من الذرات والجزيئات الصغيرة جداً التي تتكون

منها هذه الذرات.

كذلك ينظر خبراء الاقتصاد أيضاً في عالمين. فهناك الصورة الكبيرة أو الاقتصاد الكلي، التي تهتم بكيفية عمل الاقتصاد بأسره، وتدرس أموراً مثل التوظيف وإجمالي الناتج المحلي والتضخم - وهي الموضوعات التي تتناولها حكايات الأخبار والحوارات حول سياسة الحكومة. أما الصورة الصغيرة وهي الاقتصاد الجزئي فتعنى بكيفية التفاعل بين العرض والطلب على السلع والخدمات في أسواق منفردة.

وفي الاقتصاد الكلي، فإن الأمة تكون عادة هي الموضوع الذي يتناوله - كيف تتفاعل كل الأسواق لتوليد ظواهر كبيرة يسميها خبراء الاقتصاد متغيرات كلية. وفي عالم الاقتصاد الجزئي ينصب موضوع التحليل على سوق واحدة - على سبيل المثال، ما إذا كان ارتفاع الأسعار في صناعات السيارات أو النفط مدفوعاً بتغيرات العرض أو الطلب. والحكومات هي أحد موضوعات التحليل الأساسية في الاقتصاد الكلي - كدراسة دورها في المساهمة في النمو الاقتصادي الكلي أو في محاربة التضخم. ويمتد علم الاقتصاد الكلي عادة إلى المجال الدولي لأن الأسواق المحلية مرتبطة بالأسواق الخارجية من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال. ولكن الاقتصاد الجزئي يمكن أن يتضمن مكوناً دولياً أيضاً. فالأسواق الواحدة لا تقتصر على بلدان منفردة في كثير من الأحيان، والسوق العالمية للنفط مثال واضح على ذلك.

والانقسام بين الكلي والجزئي عُرِفَ متبع في علم الاقتصاد بدءاً من دروسه الأولى في «مبادئ علم الاقتصاد» إلى الدراسات العليا. ويصنف خبراء الاقتصاد أنفسهم عموماً إلى خبراء في الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي. وقد بدأت الجمعية الأمريكية للاقتصاد تصدر مؤخرًا عدة مجلات أكاديمية جديدة، إحداهما تسمى «الاقتصاد الجزئي»، وأخرى بعنوان ملائم هو «الاقتصاد الكلي».

## لماذا التقسيم؟

لم يكن الأمر هكذا دائماً. والواقع أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي كان علم الاقتصاد هو علم الاقتصاد - وهو دراسة كيفية تنظيم المجتمعات الإنسانية لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها. وبدأ هذا المجال بمشاهدات خبراء الاقتصاد الأول مثل آدم سميت

على التوازن في الأسواق المنفردة، استحدث كينز فكرة الدراسة المتزامنة للتوازن في ثلاث مجموعات مترابطة من الأسواق - وهي أسواق السلع والعمل والمال، واستحدث أيضا فكرة «اقتصاد عدم التوازن»، وهي دراسة صريحة حول الخروج على التوازن العام. وقد تبني منهجه اقتصاديون كبار آخرون فتطور سريعا حتى وصل إلى ما يعرف الآن بعلم الاقتصاد الكلي.

## التعايش والتكامل

يستند علم الاقتصاد الجزئي إلى نماذج المستهلكين أو الشركات (ويسميا خبراء الاقتصاد وسائط) التي تتخذ قرارات حول ما يتعين شراؤه أو بيعه أو إنتاجه - بافتراض أن هذه القرارات ينتج عنها توازن كامل للسوق (أي أن الطلب يساوي العرض) وظروف مثالية أخرى. ومن ناحية أخرى، بدأ علم الاقتصاد الكلي من ملاحظة ابتعاد المسار عما كان ينبغي أن تكون عليه النتائج المتوقعة في ظل التقاليد الكلاسيكية.

واليوم يتعايش المجالان ويكاملان بعضهما.

وينقسم علم الاقتصاد الجزئي، في اختباره لسلوك المستهلكين من الأفراد والشركات، إلى نظرية طلب المستهلك، ونظرية الإنتاج (التي تسمى أيضا نظرية الشركة)، وموضوعات أخرى ذات صلة مثل طبيعة التنافس في السوق، والرفاه الاقتصادي، ودور المعلومات المنقوصة في النتائج الاقتصادية، والتوازن العام - بأقصى مستوى من التجريد - الذي يتناول أسواقا عديدة في نفس الوقت. وكثير من التحليل الاقتصادي هو تحليل اقتصادي جزئي بطبيعته، وهو يتعلق بمسائل مثل آثار الحد الأدنى للأجور، أو الضرائب، أو دعم الأسعار أو الاحتكار في أسواق منفردة، ويمتلى بمفاهيم يمكن التعرف عليها في عالم الواقع، وله تطبيقات في التجارة والتنظيم الصناعي وهيكلة السوق، واقتصاديات العمل، والموارد العامة، واقتصاديات الرفاه. ويوفر التحليل الاقتصادي الجزئي رؤى متعمقة في جهود متفاوتة مثل اتخاذ قرارات الأعمال أو صياغة سياسات عامة. أما علم الاقتصاد الكلي فهو أكثر غموضا. فيصف علاقات بين مجملات كبيرة لدرجة تجعل من الصعب فهمها - مثل الدخل القومي، والمدخرات، ومستوى الأسعار الكلي. والمجال مقسم تقليديا إلى دراسة النمو الاقتصادي القومي على المدى الطويل، وتحليل الابتعاد عن التوازن في المدى القصير، وصياغة سياسات لتحقيق استقرار الاقتصاد القومي - أي تقليل التذبذبات في النمو والأسعار إلى الحد الأدنى. ويمكن أن تشمل هذه السياسات الإنفاق وإجراءات فرض الضرائب التي تتخذها الحكومة أو إجراءات السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي.

## سد الفجوة بين الجزئي والكلي

مثلما يفعل علماء الطبيعة، يضع خبراء الاقتصاد نظرية لتنظيم وتبسيط المعرفة حول مجال ما وتكوين إطار مفاهيمي لإضافة معرفة جديدة. ويبدأ العلم بتراكم رؤى متعمقة غير منهجية، خاصة فيما يُشاهد من علاقات منتظمة بين متغيرات مستقرة لدرجة أنه يمكن تدوينها في «قوانين». ويتم وضع النظرية عن طريق تسجيل هذه العلاقات غير المتغيرة من خلال كل من التجربة والاستدلال المنطقي المنهجي - المسمى نماذج (راجع المقال بعنوان «ما هي النماذج الاقتصادية؟»، في عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية).

ومنذ ثورة كينز، أصبح لمهنة الاقتصاد نظامان نظريان بصورة أساسية، أحدهما لتفسير الصورة الصغيرة والثاني لتفسير الصورة الكبيرة (micro الجزئي) و macro (الكلي) وهما كلمتان باللغة اليونانية تعنيان على التوالي

«صغير» و«كبير»). وعلى غرار منهج علم الطبيعة، بذل عدد من خبراء الاقتصاد - على مدى ربع القرن الماضي أو ما يقرب من ذلك - جهودا حثيثة لدمج الاقتصاد الجزئي مع الاقتصاد الكلي. لقد حاولوا وضع أسس من الاقتصاد الجزئي لنماذج من الاقتصاد الكلي على أساس أن التحليل الاقتصادي الصحيح يجب أن يبدأ بسلوك العناصر التي يتناولها تحليل الاقتصاد الجزئي وهي الأسر المعيشية والشركات المنفردة التي تسعى لتحسين ظروفها إلى أقصى حد.

وكانت هناك أيضا محاولات لاستخدام أجهزة كمبيوتر سريعة جدا لمحاكاة سلوك المجملات الاقتصادية بجمع سلوك أعداد كبيرة من الأسر والشركات.

## بذل عدد من خبراء الاقتصاد جهودا حثيثة لدمج الاقتصاد الجزئي مع الاقتصاد الكلي.

ومن السابق لأوانه معرفة النتيجة المحتملة لهذا الجهد. ولكن داخل مجال علم الاقتصاد الكلي هناك تقدم مستمر في تحسين النماذج التي تكشفت أوجه القصور فيها بفضل ما حدث من عدم استقرار في أسواق العالم خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨.

## أوجه الاختلاف

تطورت النظرية المعاصرة للاقتصاد الجزئي بصورة مطردة وبدون جلبة من النظريات المبكرة حول كيفية تحديد الأسعار. ومن ناحية أخرى ترجع جذور علم الاقتصاد الكلي إلى مشاهدات تجريبية لم تستطع النظرية الموجودة تفسيرها. وكانت كيفية تفسير حالات الشذوذ هذه مسألة خلافية دائما. ولا توجد مدارس فكرية متنافسة في مجال الاقتصاد الجزئي - فهو علم موحد وله جوهر مشترك بين كل خبراء الاقتصاد. ولكن هذا الأمر لا يصدق على الاقتصاد الكلي - حيث توجد الآن، كما كانت هناك من قبل، مدارس فكرية متنافسة حول كيفية تفسير سلوك المجملات الاقتصادية. وتشتهر هذه المدارس بأسماء مثل الكينزية الجديدة أو الكلاسيكية الجديدة. ولكن هذه الانقسامات طفتت تضيق على مدى العقود القليلة الماضية (دراسة Blanchard, Dell'Ariccia, and Mauro, 2010).

وعلم الاقتصاد الجزئي وعلم الاقتصاد الكلي ليسا هما فقط المجالين الفرعيين المختلفين في علم الاقتصاد. فالاقتصاد القياسي، الذي يحاول تطبيق أساليب إحصائية ورياضية على التحليل الاقتصادي، يعتبر على نطاق واسع هو المجال الأساسي الثالث لعلم الاقتصاد. وبدون التقدم الكبير الذي تحقق في الاقتصاد القياسي على مدى القرن الماضي أو ما يقرب من ذلك، لم يكن في الإمكان إجراء كثير من التحليل المتقدم الذي تحقق في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. ■

كريس رودريغو، باحث زائر لدى إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Blanchard, Olivier, Giovanni Dell'Ariccia, and Paolo Mauro, 2010, "Rethinking Macroeconomic Policy," IMF Staff Position Note 10/03 (Washington: International Monetary Fund).

# تبادل المواقع التجارية

ريتشارد هارمسن، ونجوى رياض  
Richard Harmsen and Nagwa Riad

التجارة غير السلعية- خاصة في منتجات التكنولوجيا الفائقة مثل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات- إلى أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٠٨. وقد اتسم التوسع في التجارة العالمية بثلاثة اتجاهات مهمة: نهوض اقتصادات الأسواق الصاعدة كشركاء تجاريين مؤثرين في النظام المالي، والدور المتنامي لسلاسل العرض العالمية، وتحول تصدير منتجات التكنولوجيا الأكثر تطورا إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية. ويوحى تقارب هياكل صادرات الأسواق الصاعدة مع هياكل الاقتصادات المتقدمة بأن التنافس المتزايد من بلدان الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع من المرجح أن يستمر، مع تزايد الاندفاع نحو النمو بينما تتجه هذه البلدان إلى زيادة تطور صادراتها.

## عالم مترابط

إن البروز المتنامي للأسواق الصاعدة في مشهد التجارة العالمية يعكس الحجم الكلي للتجارة (الصادرات زائد

مدى ما يقرب من أربعين عاما كان ميناء **على** روتردام البحري التاريخي يشغل بلا منازع مركز أكثر الموانئ نشاطا في العالم. وتفوقت عليه سنغافورة في عام ٢٠٠٦ واحتلت هذا المركز، ثم تنازلت عن اللقب بدورها هذا العام لشنغهاي. وتتعامل شنغهاي الآن فيما يزيد على ٢٩ مليون وحدة حاوية معيارية في العام.

والصين موطن ستة من أنشط عشرة موانئ في العالم، مما يعكس صعودها الخارق في مجال التجارة العالمية على مدى العقدين الماضيين عندما تفوقت على ألمانيا واليابان وأصبحت ثاني أكبر البلدان التجارية في العالم بعد الولايات المتحدة. والصين هي الطرف القائد في تحرك اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية من هامش التجارة العالمية لتصبح مراكز تجارية كبرى مؤثرة على النظام المالي.

وقد نمت التجارة العالمية باطراد منذ الحرب العالمية الثانية وتسارع نموها خلال العقد الماضي، مع ارتفاع حصة

يرتفع نجم الأسواق الصاعدة لكي تتحول إلى مراكز تجارية كبرى بفضل سلسلة العرض العالمي وتصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة

## الانتقال إلى أعلى

تغدو الأسواق الصاعدة مراكز تجارية أكثر تأثير في النظام المالي

٢٠٠٩				١٩٩٩			
الترتيب حسب الترابط <sup>٢</sup>	الترتيب حسب الحجم	الترتيب الكلي <sup>١</sup>	منطقة الولاية	الترتيب حسب الترابط <sup>٢</sup>	الترتيب حسب الحجم	الترتيب الكلي <sup>١</sup>	منطقة الولاية
١	١	١	الصين	٢	٢	١	ألمانيا
٣	١	٢	الولايات المتحدة	٦	١	٢	الولايات المتحدة
٢	٣	٣	ألمانيا	٢	٣	٣	فرنسا
٣	٦	٤	هولندا	٥	٣	٤	اليابان
٨	٤	٥	اليابان	٢	٥	٥	المملكة المتحدة
٦	٥	٦	فرنسا	١	٨	٦	هولندا
٧	٧	٧	إيطاليا	٧	٧	٧	إيطاليا
٥	٨	٨	المملكة المتحدة	١٢	٦	٨	كندا
١١	٩	٩	بلجيكا	٨	٩	٩	الصين
١٠	١٠	١٠	جمهورية كوريا	٩	١١	١٠	بلجيكا
١٣	١٢	١١	كندا	١٨	٩	١١	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢٠	١٠	١٢	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	١٠	١٣	١٢	جمهورية كوريا
١١	١٤	١٣	إسبانيا	١١	١٤	١٣	إسبانيا
٩	١٧	١٤	الهند	١٣	١٦	١٤	سويسرا
٢٢	١٣	١٥	سنغافورة	٢٢	١٤	١٥	سنغافورة
٢١	١٦	١٦	روسيا	٢١	١٦	١٦	ماليزيا
١٧	١٨	١٧	سويسرا	١٧	١٨	١٧	السويد
١٥	٢٠	١٨	تايلندا	١٦	٢٢	١٨	تايلندا
١٤	٢٢	١٩	البرازيل	١٥	٢٤	١٩	الاندورك
١٩	٢٠	٢٠	ماليزيا	٤٤	١٢	٢٠	المكسيك
٢٩	١٩	٢١	أستراليا	١٤	٢٥	٢١	الهند
١٧	٢٥	٢٢	السويد	١٩	٢٢	٢٢	البرازيل
٤٤	١٥	٢٣	المكسيك	٢٩	١٩	٢٣	النمسا
٢٥	٢٤	٢٤	النمسا	٢٧	٢٠	٢٤	أيرلندا
١٥	٢٩	٢٥	تركيا	٢٥	٢١	٢٥	أستراليا

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: الاقتصادات الصاعدة باللون الأحمر.

<sup>١</sup> المتوسط المرجح للترتيب حسب الحجم وحسب درجة الترابط باستخدام وزن ترجيحي يبلغ ٠,٣/٠,٧ على التوالي.

<sup>٢</sup> باستبعاد الروابط التي تمثل أقل من ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي لكل منطقة ولاية.

وأدى هذا الأمر بدوره إلى ظهور سلاسل عرض عالمية. واليوم تعبر السلع الوسيطة عادة الحدود عدة مرات قبل أن تتحول إلى منتج نهائي. ويرتفع عنصر الواردات في صادرات البلدان المتممة للإنتاج في سلسلة العرض العالمية نظرا لاعتماد صادراتها على المدخلات الوسيطة المستوردة من شركاتها في سلاسل العرض.

### روابط أقوى في سلاسل عالمية

يؤدي التخصص الرأسي في الإنتاج إلى ظهور انعكاسات على تفسير الإحصاءات التجارية وتحليل الترابط بين البلدان - ويسفر بدوره عن انعكاسات على خيارات السياسة.

وتُقاس إحصاءات التجارة الرسمية بالقيم الإجمالية التي تشمل المدخلات الوسيطة والسلع النهائية. ونظرا لارتفاع العنصر المستورد في الصادرات، فإن تدفق السلع الوسيطة التي تعبر الحدود عدة مرات يؤدي إلى تضخيم بيانات التجارة الكلية. لذلك، فإن تتبع حجم ومصدر العنصر المستورد في صادرات أحد البلدان يكتسب أهمية عند قياس مدى انتقال تداعيات التجارة والسياسات عبر البلدان. على سبيل المثال، فبالنسبة لبلدان مثل سنغافورة التي تنخرط في قدر كبير من تجارة التجميع والتجهيز - أي تستخدم سلعا وسيطة مستوردة لتجميع سلع نهائية موجهة للتصدير - فإن إجمالي الصادرات يمكن أن يمثل أكثر من ضعف حصة القيمة المضافة المحلية في صادراتها (راجع الشكل ١).

وفي الاقتصادات المتقدمة تكون القيمة المضافة المحلية أعلى - أو يكون العنصر الأجنبي صغيرا نسبيا - في صادراتها. (فهي «اقتصادات موردة» في سلسلة العرض العالمي). وتميل اقتصادات السوق الصاعدة إلى إضافة قيمة

الواردات) التي تنخرط فيها، كما يعكس - وبنفس القدر من الأهمية - الزيادة الكبيرة في عدد شركائها التجاريين (الترابط).

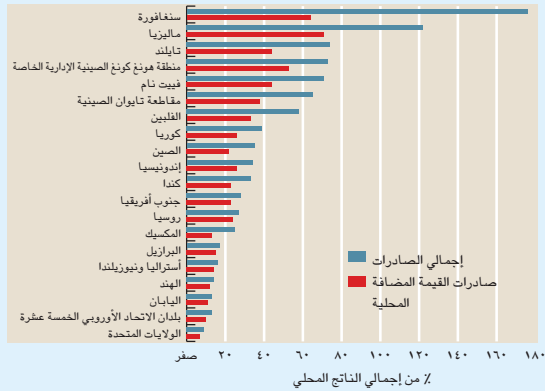
ويستخدم تحليل أخير أجراه صندوق النقد الدولي (IMF, 2011) كلا المقياسين - الحجم والترابط - في ترتيب أعلى ٢٥ مركزا تجاريا مؤثرا على النظام المالي في العالم. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٩ ارتفع مركز الصين بمقدار ٩ مرات لترتبط بالولايات المتحدة باعتبارها أهم المراكز التجارية تأثيرا على النظام المالي، وارتفع مركز الهند والبرازيل بمقدار ٧ مرات و ٣ مرات لتصبحا على التوالي في المرتبة الرابعة عشرة والمرتبة التاسعة عشرة على النطاق العالمي، ولحقتهما روسيا وتركيا بالقائمة (راجع الجدول). وعلى النقيض من ذلك، تراجع مراكز كل من فرنسا وكندا وسويسرا ثلاث درجات فوصلت إلى المرتبة السادسة والحادية عشرة والسابعة عشرة على التوالي. وقد حدث التغيير في الأهمية النسبية للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة بالتوازي مع نمو الترابط التجاري على النطاق العالمي.

وهناك عدة أسباب لتوسع حصة التجارة العالمية في الناتج العالمي - الذي يصل الآن إلى ثلاثة أضعاف مستواه في مطلع الخمسينات من القرن الماضي - وما يقترن به من ترابط. وقد أسهم تحرير التجارة في ذلك بلا شك - بتقليل الحواجز التجارية، وأولا في الاقتصادات المتقدمة، وفي وقت أقرب في كثير من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لما أدى إليه التقدم التكنولوجي من انخفاض تكاليف النقل والاتصالات، أصبح من المجدي أكثر تقسيم عمليات الإنتاج حتى تستطيع البلدان أن تتخصص في مرحلة معينة من إنتاج السلع (تخصصا رأسي).

والولايات المتحدة، بدأت هياكل صادراتها- أي أنواع السلع التي تصدرها- تتشابه مع تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة. لذلك فمن المرجح أن تزداد حدة تنافس بلدان الأسواق الصاعدة مع البلدان المتقدمة المصدرة للسلع. ولكن هذا التحول المُشاهد في عنصر التكنولوجيا الفائقة وما يترتب عليه من تقارب في هياكل التصدير قد يعكس أيضا التكامل وليس التنافس، حيث إن مراحل الإنتاج كثيفة العمالة تخضع للتعهد الخارجي في بلدان الأجور الأدنى في المنطقة. وعلى الرغم من أن اقتصادات الأسواق الصاعدة تصدر منتجات من فئات شبيهة بتلك التي تصدرها الاقتصادات المتقدمة، فقد تكون هناك اختلافات في الجودة وفي السعر.

### الشكل ١ التحرك نحو وضع المتمم

إجمالي الصادرات يُقَرَّم القيمة المضافة المحلية في الأسواق الصاعدة المتممة في سلاسل العرض العالمية.



المصدر: صندوق النقد الدولي، «إحصاءات وجهة التجارة».

ملاحظة: بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة هي إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان.

محلية أقل («اقتصادات متممة»). والوضع المتمم النسبي لبعض اقتصادات السوق الصاعدة، بما فيها الصين، يمثل انعكاسا لأهمية دور تجارة التجهيز. وتنشأ صادرات كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة من أنشطة التجهيز التي تستخدم في الأساس سلعاً وسيطة مستوردة لتجميع المنتج النهائي الموجه للتصدير. وتمثل هذه التجارة حصة كبيرة من صادرات الصين التي تعمل إلى جانب العديد من اقتصادات الأسواق الآسيوية الصاعدة الأخرى باعتبارها مركز تجهيز متمم في سلسلة العرض الآسيوية. وتقوم المكسيك بدور مماثل في أمريكا الشمالية، فهي مقر مصانع التجميع المعفاة من الرسوم الجمركية والتي تستخدم سلعاً وسيطة مستوردة وتعيد تصدير السلع النهائية مرة أخرى إلى الولايات المتحدة. ومع انضمام بلدان أوروبا الشرقية- التي تنخفض فيها تكلفة الإنتاج- إلى الاتحاد الأوروبي، يتم الإنتاج عن طريق التعهد الخارجي بعيداً عن اقتصادات الاتحاد الأوروبي المتقدمة.

وتعتمد سلاسل العرض الإقليمية في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا بدرجات متفاوتة على قاطرتها أو مركزها الإقليمي. وتمر سلسلة العرض الآسيوية عبر عدد من البلدان التي يجري فيها تجهيز سلع تعبر الحدود مرات عديدة بما فيها المركز (اليابان) قبل أن تصل إلى مقصدها الأخير. فعلى سبيل المثال، يمر حوالي ١٥٪ من القيمة المضافة اليابانية المتجسدة في منتجات صينية من خلال بلدان أخرى في آسيا قبل أن يصل إلى الصين. وعلى العكس من ذلك، فإن كل العناصر المستوردة تقريباً في أمريكا الشمالية وأوروبا يتم استيرادها مباشرة من المركز- الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة على التوالي. وهكذا فإن سلاسل العرض العالمية في آسيا أكثر تكاملاً على المستوى الإقليمي وهياكل صادراتها أكثر ترابطاً من تلك الموجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

إن الانتشار الإقليمي لسلسلة العرض الآسيوية له انعكاسات مهمة على صعيد السياسة بالنسبة للتجار الآسيويين. وأي اضطراب في تدفقات التجارة، خاصة تدفقات التجارة البينية داخل المنطقة في آسيا يمكن أن يسفر عن آثار سلبية ضخمة على الإنتاج المحلي في البلدان الشريكة. والاضطراب الأخير - الذي نجم عن الزلزال - في توفير مدخلات الصناعة التحويلية المتطورة من البلد المُصدِّر والمورد أي اليابان هو تصوير واقعي لذلك (راجع المقال بعنوان «هزة في العمق» في عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية). لذلك فإن حماية التدفق الحر للمدخلات والمخرجات يجب أن يكون على رأس أولويات السياسة في المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الإلزام بتخفيض الرسوم الجمركية من طرف واحد في المنطقة في ظل مفاوضات تحرير التجارة في جولة الدوحة التي تعدها منظمة التجارة العالمية، أو يضم كل الأطراف الرئيسية في اتفاقات إقليمية للتجارة الحرة مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ.

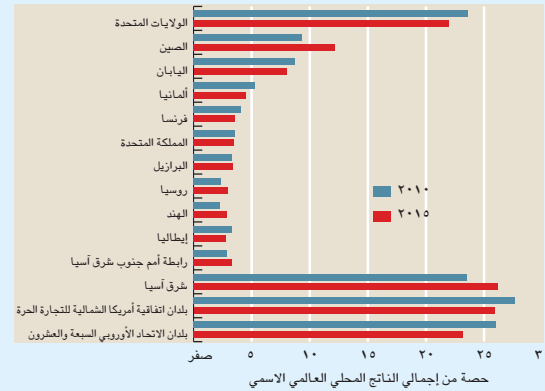
### دور منافس أم مكمل

سمحت سلاسل العرض العالمية للأسواق الصاعدة- مثل الصين- بزيادة العنصر التكنولوجي في صادراتها، سواء كمنتجات نهائية أو كمدخلات في صادرات التكنولوجيا الفائقة للاقتصادات المتقدمة، مما يحركها صوب موقع المورِّد في سلسلة القيمة المضافة. وقد ارتفعت حصة صادرات الصين من التكنولوجيا الفائقة بشكل لافت للنظر منذ عام ١٩٩٥، تعززها تجارة التجهيز وواردات كبيرة من اليابان وبلدان آسيوية أخرى.

وإن أصبحت الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى أكثر نشاطاً في قطاعات كانت تسيطر عليها بصورة تقليدية اقتصادات متقدمة مثل ألمانيا

### الشكل ٢ فرسا الرهان

بلدان شرق آسيا مؤهلة للتفوق على بلدان اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة («نافتا») باعتبارها ستصبح أكبر كتلة تجارية في العالم بحلول عام ٢٠١٥، عندما يتحول الطلب العالمي إلى الأسواق الصاعدة.



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي.

ملاحظة: رابطة أم جنوب شرق آسيا (الآسيان) = إندونيسيا وبروناي دار السلام وتايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكامبوديا وماليزيا وميانمار. وبلدان شرق آسيا: الآسيان + مقاطعة تايوان الصينية + منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. وبلدان اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (كندا والمكسيك والولايات المتحدة). وبلدان أوروبا السبعة والعشرون = الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي.



والمكسيك والولايات المتحدة) ومنطقة اليورو (راجع الشكل ٢). وقد كانت سلاسل العرض العالمية عاملا مهما في هذا الاتجاه، ويمكن أن يكون لوضع أحد البلدان على امتداد سلسلة العرض انعكاسات مهمة على أنماط التجارة في المستقبل.

### أسعار الصرف

ربما أدى ظهور سلاسل العرض العالمية أيضا إلى تغيير أسلوب استجابة التجارة لتغيرات الأسعار النسبية. فكلما ارتفع مقدار العنصر المستورد في صادرات أحد البلدان، قلت حساسية تجارته تجاه تغيرات سعر الصرف. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت قيمة عملة البلد المعني مقابل عملة شركائه التجاريين، أصبحت الصادرات أكثر تكلفة، ولكن السلع الوسيطة المستوردة تصبح أقل سعرا. لذلك، فمن المرجح أن تكون الاقتصادات المتقدمة- التي تميل صادراتها إلى التركيز في السلع متوسطة وفائقة التكنولوجيا- أكثر حساسية لتغيرات الأسعار النسبية لأن صادراتها تحتوي على عنصر محلي أكبر. والعكس صحيح بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة.

والواقع أن تحليلنا لاستجابة تدفقات التجارة القطاعية إزاء التغيرات في أسعار الصرف توصل إلى أن حدوث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١٠٪ على سبيل المثال في بلد متمم مثل الصين يرجح أن يسبب تصحيحا أصغر نسبيا في الميزان التجاري مقارنة بحدوث تغيير مماثل في بلد مورد مثل اليابان. ومن ثم، فإن انعكاسات أي تغيرات في سعر الصرف على إعادة التوازن من المتوقع أن تراعي تكوين هيكل التجارة في البلد المعني، بما في ذلك مقدار العنصر المستورد الذي يدخل فيه.

### الانضمام للقائمة

تتجه اقتصادات الأسواق الصاعدة، بقيادة الصين، نحو التحول إلى أن تصبح من الشركاء التجاريين المؤثرين في النظام المالي إلى جانب الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. وقد اقترن تكاملها التجاري المتنامي بزيادة العنصر التكنولوجي في صادراتها، وزيادة تقارب هياكل صادراتها مع هياكل الاقتصادات المتقدمة. ومع استمرار نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكثر ديناميكية، فمن المرجح أيضا أن يزداد تأثيرها على النظام في سلاسل عرضها العالمية. فهل سيشتغل مزيد من الأسواق الصاعدة مكانا أكبر في قائمة أنشط الموانئ البحرية؟ أمر محتمل. ابقوا معنا. ■

ريتشارد هارمنس نائب رئيس قسم في الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي، ونجوى رياض اقتصادي أول في إدارة الإستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

هذا المقال مبني على ورقة عمل صندوق النقد الدولي صدرت في يونيو ٢٠١١، بعنوان "Changing Patterns of Global Trade"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني: [www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/061511.pdf](http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/061511.pdf).

المراجع:

Hausmann, Ricardo, Jason Hwang, and Dani Rodrik, 2007, "What You Export Matters," Journal of Economic Growth, Vol. 12, No. 1, pp. 1-25.  
International Monetary Fund (IMF), 2011, "Changing Patterns of Global Trade" (Washington, June).

وفي الصين بصفة خاصة، قد يؤثر الدور المهم الذي تقوم به في تجارة تجهيز الصادرات من منتجات التكنولوجيا الفائقة على المؤثرات الكلية لتشابه الصادرات. ومؤشر تشابه الصادرات هو مؤشر متعارف عليه يُستخدم لقياس قدرة بلد ما على المنافسة، والتي تتراوح بين ١ صحيح لبلدين اثنين لديهما حصص متماثلة من فئات المنتجات في الهيكل الكلي لصادراتهما، وصفر لبلدين

## أي اضطراب في تدفقات التجارة، خاصة تدفقات التجارة البينية داخل المنطقة في آسيا يمكن أن يسفر عن آثار سلبية ضخمة على الإنتاج المحلي في البلدان الشريكة.

لديهما هياكل صادرات مختلفة تماما. وقد حاولنا في تحليلنا مراعاة الاختلافات في الجودة عن طريق التمييز بين المنتجات طبقا للسوق التي تصدها، بناء على افتراض أن البلدان مرتفعة الدخل يرجح أن تطلب نوعيات من المنتج أفضل جودة. وعلى أساس هذا المؤشر المعدل لتشابه الصادرات، وجدنا أنه لا يزال هناك تداخل بين هياكل صادرات الاقتصادات المتقدمة وهياكل صادرات اقتصادات الأسواق الصاعدة. لذلك فمن المحتمل أن تزداد قدرة البلدان المصدرة من الأسواق الصاعدة على المنافسة.

### هل ثمة دفعة أخرى من النمو؟

يوحي التغيير الجاري الذي تشهده هياكل الصادرات بأن اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية يمكن أن تتطلع إلى حدوث دفعة في النمو في المستقبل. والتحليل الذي يقيس مستوى الدخل المتجدد في صادرات أحد البلدان (المبني على مؤشر وضعته دراسة Hausmann, Hwang, and Rodrick, 2007) يفيد في قياس درجة تطور الصادرات. ويحدد المؤشر، تحت كل فئة من فئات المنتجات، المتوسط المرجح لمستوى الدخل في البلدان المنتجة لنفس المنتج. وتُحدد قيمة أعلى للمنتج الذي ينتجه أحد الاقتصادات المتقدمة بصورة حصرية، ويرجح أن يمثل نوعية أفضل وقيمة مضافة أعلى. وتدل نتائج هذا التحليل على أن البلدان التي تفوق التوقعات من حيث قيمة دخلها من الصادرات، ستحقق مزيدا من النمو في السنوات القادمة.

وبفضل التحسين المستمر، فإن الجودة الكلية لصادرات العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة أعلى من المتوقع على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وحده. وبذلك فإن تحليلنا المُحدَّث لمؤشر هوسمان يعني ضمنا أن طفرة النمو من المتوقع أن تكون أبرز في بعض البلدان الآسيوية- مثل الهند والصين- وصغيرة نوعا ما ولكنها أيضا موجبة بالنسبة لأغلب بلدان أوروبا الشرقية.

والمرجح أن يستحث تكامل اقتصادات الأسواق الصاعدة سريعة النمو حدوث تحول تدريجي في الطلب العالمي بعيدا عن الاقتصادات المتقدمة. وقد تفوقت الصين على اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠١٠، ومن المرجح أن يبرز دور بلدان شرق آسيا كأكثر كتلة تجارية في العالم بحلول عام ٢٠١٥، متخطية بلدان اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة («نافتا») وهي كندا

# تعبئة إمكانات المهاجرين

تستطيع إفريقيا الاستعانة ببعض طيوها المهاجرة التي تعد بالملايين في الخارج حتى تساعد في جهود التنمية



ديليب راثا وسونيا بلازا  
Dilip Ratha and Sonia Plaza

مسافرون يصعدون إلى طائرة في نيروبي، كينيا.

المهاجرين، لكن إحصاءات الهجرة لا ترصدتهم في العادة. وحتى في حالة جودة البيانات، فإن تقدير حجم المهاجرين أمر صعب. وتزداد صعوبته بالنسبة للمهاجرين الأفارقة نظرا لعدم اكتمال البيانات المتاحة في أغلب الأحيان. وباستخدام تعريف ضيق لكنه ملائم للمهاجرين بوصفهم «السكان المولودين في الخارج» نجد أن إجمالي المهاجرين من البلدان الإفريقية قد بلغ ٣٠.٦ مليون شخص في ٢٠١٠ (دراسة البنك الدولي «World Bank, 2011»). ونصف هذا العدد تقريبا هاجر إلى بلدان أخرى داخل إفريقيا. وكانت أوروبا هي المقصد الرئيس للباقيين (انظر الشكل).

ويجه أكثر من ٩٠٪ من المهاجرين من شمال إفريقيا إلى بلدان خارج المنطقة، وإلى أوروبا الغربية على وجه الخصوص. لكن هناك ما يقرب من ثلثي

## من هم المهاجرون؟

يمكن تعريف المهاجرين بأنهم مجموعة من الأشخاص هاجروا مع ذريتهم ويحتفظون بعلاقات مع وطنهم. وتعرف وزارة الخارجية الأمريكية المهاجرين بأنهم مجموعات مهاجرة تشترك في السمات الآتية: التشتت سواء كان طوعيا أو غير طوعيا، بين مختلف الحدود الاجتماعية الثقافية وعلى الأقل عبر حدود سياسية واحدة؛ والاحتفاظ بذاكرة جماعية وتصورات مختلفة عن الوطن؛ والالتزام بالإبقاء على ذكرى الوطن حية من خلال القيام بأعمال رمزية ومباشرة؛ وبقاء مسألة العودة في الأذهان، وإن لم يكن هناك التزام بالضرورة بالقيام بذلك؛ ووعي وارتباط الهوية بالوطن يُعبر عنها من خلال وسائل إعلام الجالية المهاجرة، وإنشاء جمعيات أو منظمات للمهاجرين والتواصل عبر شبكة الإنترنت.

ويعرف الاتحاد الإفريقي المهاجرين الأفارقة بأنهم «أناس من أصول إفريقية يعيشون خارج القارة، بغض النظر عن مواطنهم وجنسيتهم، ومن منهم لديه الاستعداد للمساهمة في تنمية القارة وبناء الاتحاد الإفريقي».

يزال المهاجرون من إفريقيا يشكلون في معظم الأحيان مصدرا للجدل المستمر. فقد هاجر أكثر من ٣٠ مليون شخصا رسميا من شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويرتفع هذا العدد بشكل حاد بحساب أعداد المهاجرين غير المسجلين من الأطفال والأحفاد، رغم عدم توافر البيانات التقديرية الجيدة.

ويرسل أعضاء هذه الفئة من السكان (انظر الإطار) أكثر من ٤٠ مليار دولار كل عام للمقيمين في أوطانهم أو أرض أجدادهم. لكن هذه الأوطان محرومة من مهارات المهاجرين ومعارفهم وقدراتهم في ريادة الأعمال، ناهيك عن عشرات المليارات من الدولارات التي لا يرسلونها لأوطانهم كل عام ويدخرونها خارج إفريقيا. وإقناع هؤلاء المهاجرين وذريتهم بالعودة هو أمل بعيد المنال بشكل عام. ورغم أن كثيرا منهم، وربما الأغلبية، يكونون مشاعر جياشة نحو أوطانهم، فقد غادروها لسبب أو آخر.

غير أن التصورات تتغير باستمرار. فالاغتراب له جوانب طيبة كثيرة بخلاف التحويلات، وقد بدأ الخبراء يعتقدون بأن حتى خسارة العمالة الماهرة له جانب مفيد. وربما كان الأمر الأهم هو أن المهاجرين الأفارقة يسهمون في مساعدة أوطانهم على التطور، وقد بدأت البلدان الإفريقية في بذل الجهود للاستعانة بمهارات وموارد المهاجرين وذريتهم.

## ما حجم هذه الهجرة؟

إن تقدير حجم هؤلاء المهاجرين هو أمر معقد، حيث يتمثل جانب من هذه المعادلة في مكان ميلاد الشخص ووقت هجرته وكيفية تعريفه لنفسه. فعلى سبيل المثال، توضع تقديرات حجم المهاجرين المقيمين في الولايات المتحدة باستخدام بيانات «محل ميلاد المولودين في الخارج» والمتاحة من تعداد السكان الأمريكي. وتصنف بلدان عديدة أطفال المهاجرين على أساس عرق الأب أو الأم، مما يترتب عليه زيادة تقديرات حجم المهاجرين مقارنة بالتصنيف القائم على محل الميلاد. وقد يعتبر المهاجرون المؤقتون والجيل الثاني وما يليه من المهاجرين جزءا من

المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يهاجرون إلى بلدان أخرى داخل المنطقة، حيث يظل معظمهم داخل المناطق الفرعية (على سبيل المثال، يبقى مهاجرو غرب إفريقيا أساسا داخل غرب إفريقيا).

## الاستفادة من المهاجرين

تتركز أغلب الأبحاث المعنية بمساهمات المهاجرين في تنمية بلدان المنشأ على المهاجرين الحاصلين على التعليم العالي ممن يعيشون في أوروبا وفي الولايات المتحدة. غير أن المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة والعالية على حد سواء - خارج إفريقيا أو داخلها - يشتركون في تقديم المساهمات لأوطانهم - بما في ذلك تحويلات المغتربين، والتجارة والاستثمار، ونقل المهارات والتكنولوجيا. تحويلات المغتربين: أرسل المهاجرون الأفارقة ٤٠ مليار دولار على الأقل في هيئة تحويلات إلى البلدان الإفريقية في عام ٢٠١٠. ويعتقد أن الحجم الحقيقي لتدفقات هذه التحويلات، بما في ذلك التدفقات غير المسجلة، أكبر كثيرا. وتحويلات المغتربين هي أبرز رابطة ملموسة بين الهجرة والتنمية. فهذه التحويلات هي مصدر كبير للتمويل في كثير من البلدان الإفريقية: في ليسوتو، تقارب ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وفي الرأس الأخضر والسنغال وتوغو تربو على ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي مصر تتجاوز تحويلات المغتربين دخل قناة السويس، وتزيد عن عوائد السياحة في المغرب.

وتنزع التحويلات لأن تكون مستقرة نسبيا، وقد يكون سلوكها مضادا للاتجاهات الدورية- لأن الأقارب والأصدقاء كثيرا ما يرسلون المزيد عندما يكون البلد المتلقي في حالة انكماش اقتصادي أو يعاني من كارثة (دراسة "Mohapatra, Joseph, and Ratha, 2009"). وفي إفريقيا جنوب الصحراء، كانت هذه التحويلات أكثر استقرارا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسندات الدين الخاص وأسهم رأس المال. ومع ذلك، فإن حتى التذبذبات الصغيرة في تدفقات التحويلات الوافدة يمكن أن تثير تحديات للاقتصاد الكلي في البلدان المتلقية خاصة تلك التي تتلقى تدفقات وافدة كبيرة.

وتسهم تحويلات المغتربين بدور مهم في الحد من نسبة انتشار الفقر

والتخفيف من وطأته. ذلك أنها تساعد الأسر المعيشية على تنويع مصادر الدخل بينما توفر مصدرا مطلوبيا بشدة للمدخرات ورأس المال اللازمين للاستثمار. وترتبط هذه التحويلات كذلك بزيادة استثمار الأسر المعيشية في التعليم والمشروعات والصحة- وجميعها لها مردود اجتماعي مرتفع في أغلب الأحوال. ومع ذلك، تتباين الأدلة حول مدى تأثير تحويلات المغتربين في النمو الاقتصادي. ويحول كثير من المهاجرين أموالا لأسرهم المعيشية في بلدان المنشأ لأغراض استثمارية. وتبين المعلومات المستمدة من المسوح الأسرية أن الأسر الإفريقية التي تتلقى تحويلات دولية من البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كانت تقوم باستثمارات منتجة كسواء المعدات الزراعية، وبناء المنازل أو تأسيس المشروعات، أو شراء الأراضي، أو تحسين المزارع، وكانت بوركينافاسو وكينيا ونيجيريا والسنغال وأوغندا من بين البلدان التي أجريت فيها هذه المسوح. وتستثمر الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات من بلدان إفريقية أخرى في أنشطة الأعمال وفي الإسكان، وإن كانت بدرجة أقل من الأسر التي تتلقى التحويلات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ورغم أن تحويلات المغتربين توفر حبل النجاة للفقراء في كثير من البلدان الإفريقية، فإن إرسال النقود لإفريقيا يظل مكلفا (انظر "خفض تكلفة إرسال المال إلى الوطن"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١١). والواقع أن متوسط رسوم التحويلات لإفريقيا يزيد على ١٠٪ من أصل المبلغ، وهي أعلى نسبة بين المناطق النامية. بل وغالبا ما تكون رسوم التحويلات أعلى فيما بين الأقاليم داخل إفريقيا لأن العملات غير قابلة للتحويل في كثير من الأحيان، أو لأن عمولات تحويل النقد الأجنبي باهظة.

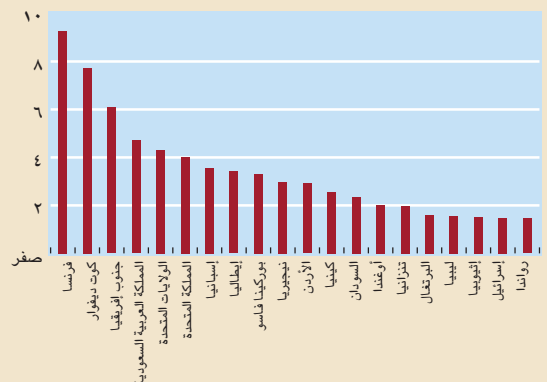
وتدفقات التجارة والاستثمار: يفضل المهاجرون سلع بلدان المنشأ وخدماتها، وبذلك يدعمون «تجارة الحنين للوطن» في المنتجات العرقية. والأهم أن المهاجرين يعملون على تيسير التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار بين البلد الذي يقيمون فيه وبلد المنشأ وذلك بالتوفيق بين منتجي السلع الاستهلاكية في بلد ما وبين الموزعين المناسبين في البلد الآخر، وبين القائمين بعمليات التجميع وبين موردي المكونات الملائمين. وتسهم وحدة اللغة أو الخلفية الثقافية في تيسير التواصل والتفاهم فيما يتعلق بوثائق النقل والإجراءات والقواعد التنظيمية.

ويستعين بعض الهيئات الحكومية والشركات الخاصة في البلدان الإفريقية بالمهاجرين للحصول على معلومات عن الأسواق في البلدان التي يعيشون فيها. ومن بين الأنشطة التي يمارسها المهاجرون إنشاء المجالس التجارية والمشاركة في البعثات التجارية وشبكات الأعمال. وتدعم السفارات الإثيوبية والكينية والأوغندية في لندن وفي واشنطن منظمات الأعمال والتجارة لجذب المستثمرين من المهاجرين، والتوفيق بين الموردين والمصدرين.

ويستطيع أعضاء الجالية المهاجرة أن يكونوا العامل المحفز على تنمية أسواق رأس المال في بلدان المنشأ بتنويع قاعدة الاستثمار، واستحداث منتجات مالية جديدة، وتوفير مصادر للتمويل يعتمد عليها. ويمكنهم كذلك زيادة التدفقات الاستثمارية بين البلدان المرسله والبلدان المتلقية نظرا لأنهم يملكون المعلومات المهمة التي قد تسهم في التعرف على فرص الاستثمار وتيسير الامتثال للاشتراطات التنظيمية. وعلاوة على ذلك، قد يكون هؤلاء المهاجرون أكثر استعدادا من غيرهم من المستثمرين للمخاطرة في بلد المنشأ لأنهم أقدر على تقييم فرص الاستثمار ولديهم اتصالات تسهل عملية الاستثمار. ويستطيع

## الرحيل عن الوطن

توجه كثير من المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا أو الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، لكن عددا كبيرا منهم هاجر إلى بلدان إفريقية أخرى. (مقصد المهاجرين، % من الإجمالي)



المصدر: البنك الدولي (٢٠١١).

المستثمرون المحتملون أن يحسنوا ربحيتهم باستغلال خبرة أعضاء الجاليات المهاجرة.

وتتطلع إثيوبيا ورواندا وغانا وكينيا ونيجيريا وبلدان أخرى إلى الاستفادة من المهاجرين في دعم الاستثمارات في أوطانهم. وقد دعمت كل من الحكومات والقطاع الخاص مندييات الأعمال لجذب المستثمرين المهاجرين. وتوفر هيئات تشجيع الاستثمار الإفريقية في إثيوبيا وأوغندا وغانا ونيجيريا، على سبيل المثال، المعلومات وفرص الارتباط للمستثمرين، بما في ذلك المستثمرين المهاجرين. وتقدم بعض الشركات الخاصة وجمعيات المهاجرين الأفارقة أيضا معلومات حول فرص الاستثمار والتعاقد من الباطن في أوطانهم وتسهيل الاتصالات بين التجار في بلدان المقصد والبلدان الأصلية.

## مستثمرو المهجر يمكن أن يمثلوا مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من المستثمرين الأجانب الآخرين بسبب معرفتهم بأحوال بلد المنشأ.

سندات المهاجرين: يدخر المهاجرون الأفارقة من كل أنحاء العالم ما يقدر بمبلغ ٥٣ مليار دولار سنويا. فإذا أمكن إقناع واحد من كل ١٠ أعضاء من الجاليات المهاجرة باستثمار ألف دولار في بلده الأصلي، فستستطيع إفريقيا أن تجمع ٣ مليارات دولار في السنة لتمويل التنمية.

ويمكن تعبئة أموال المهاجرين من خلال إصدار سند المهاجرين، وهو أداة لادخار التجزئة يتم تسويقها لأعضاء الجاليات المهاجرة. وتستطيع حكومات البلدان النامية (أو شركات خاصة لها سمعة جيدة في البلدان النامية) الاستفادة بثروة المهاجرين الفقراء نسبيا (ولكنهم من ذوي الدراية المالية) ببيع مثل هذه السندات بفتات صغيرة (من ١٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار). ويمكن أن تباع الأسهم بفتات أكبر للمهاجرين الأكثر ثراء، ومجموعات المهاجرين، والمؤسسات الاستثمارية.

ويمكن استخدام النقود المعبأة من خلال إصدارات المهاجرين لتمويل المشروعات ذات الأهمية بالنسبة للمهاجرين في الخارج - كمشروعات الإسكان والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية التي لها فوائد ملموسة لأسرهم أو للمجتمع في الوطن. وتستطيع سندات المهاجرين أن تستثمر الروابط العاطفية - الرغبة في رد الجميل - لدى أعضاء الجالية المهاجرة، ويمكن أن تساعد في تقليل تكلفة تمويل مشروعات التنمية في الوطن. ونظرا لأن مدخرات المهاجرين يتم الاحتفاظ بها في الأغلب كنفود توضع «تحت المرتبة» أو في حسابات مصرفية منخفضة العائد في بلدان المقصد، فإن تقديم سعر فائدة سنوي بنسبة ٤ أو ٥٪ على سندات المهاجرين يمكن أن يكون جذابا.

ويمكن أن يمثل مستثمرو المهجر مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من المستثمرين الأجانب الآخرين؛ لأن معرفتهم بأحوال بلد المنشأ تقلل عادة من شعورهم بالخطر. وعلى وجه التحديد، يقل شعور المهاجرين بالقلق من مخاطر تخفيض قيمة العملة لأنهم على الأرجح سيستخدمون العملة الوطنية في أي وقت. وقد أصدرت إثيوبيا سندات لمهاجريها، وهناك بلدان أخرى، منها رواندا وزمبابوي وكينيا ونيجيريا - في سبيلها إلى ذلك، ومن البلدان الإفريقية الأخرى

التي لديها أعداد كبيرة من المهاجرين ويمكن أن تنظر في إمكانية إصدار سندات المهاجرين: أوغندا وتونس وزامبيا والسنگال وليبيريا ومصر والمغرب. غير أن ارتفاع المخاطر السياسية وضعف النظم القانونية وعدم وجود شبكات مصرفية عالمية ونقص الخبرة المالية في العديد من هذه البلدان تحد من إمكانية إصدار سندات المهاجرين. وعلى سبيل المثال، فإن سند المهاجرين الذي أصدرته إثيوبيا في عام ٢٠٠٩ لم يجذب المستثمرين المهاجرين لمزاعم بقوة الشعور بالمخاطر السياسية. وتستطيع الضمانات الجزئية المقدمة من بنوك التنمية متعددة الأطراف أن تعزز الجدارة الائتمانية للعديد من سندات المهاجرين. وتستطيع الاستقصاءات حول خصائص الدخل والاستثمار لدى المهاجرين وتصورتهم عن المخاطر السياسية أن تساعد في تسعير سندات المهاجرين وتسويقها. وتستطيع السفارات والقنصليات في الخارج أن تقوم بدور كبير في تسويق مثل هذه السندات.

ومع ذلك هناك بعض المخاطر التي تتعرض لها بلدان المنشأ. فالتدفقات الوافدة الكبيرة من العملة الأجنبية بعد إصدار مثل هذه السندات، والتدفقات الخارجة المحتملة عندما يحين أجل استحقاق هذه السندات، تقتضي إدارة اقتصادية كلية حريصة خاصة لسعر الصرف. وحتى لو تم إصدار السند بالعملة المحلية، فإن البلدان يجب أن تولي اهتمامها إلى إدارة أسعار الصرف وللإدارة التحوطية للدين.

نقل المهارات والتكنولوجيا: قد يزود المهاجرون أيضا شركات بلدان المنشأ بفرصة الحصول على التكنولوجيا والمهارات من خلال الجمعيات المهنية (مثل نقابة الأطباء وأطباء الأسنان الغانيين في المملكة المتحدة)، والتعيينات المؤقتة للمغربيين المهرة في بلدان المنشأ، والتعليم عن بعد، والعودة (أساسا لفترة قصيرة) للمهاجرين ذوي المهارات الفائقة.

ولقد حدث تغير في التفكير في السنوات الأخيرة، فبدلا من النظر إلى هجرة الأفراد المهرة باعتبارها خسارة، فإن العديد من الاقتصاديين وصناع السياسة يرونها فرصة للحصول على مشروعات التجارة والاستثمار والمعرفة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة ترفع مستوى المهارات المحلية لأن أمل الحصول على وظائف عالية الأجر وظروف عمل جيدة في الخارج تشجع المواطنين على الالتحاق بالمدارس المهنية.

ويمكن استغلال مهارات المهاجرين بإنشاء شبكات لتبادل المعرفة. وتشمل بعض المبادرات برامج للمربين - الرعاة في قطاعات أو صناعات معينة، ومشروعات الأبحاث المشتركة، وآليات مراجعة النظراء، والعودة الفعلية (من خلال التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني)، وزيارات وتعيينات قصيرة الأجل. ولزيادة منافع هذه الأنشطة، يتعين على البلدان أن تقوم بمسح الموارد البشرية المتاحة لدى مهاجريها، وإنشاء شبكات فعالة، وتنمية أنشطة وبرامج محددة. وعلى سبيل المثال، هناك بعض المبادرات الصغيرة الرائدة التي تدعو أعضاء من الجاليات المهاجرة لتدريس برامج في الجامعات الإفريقية.

### حشد موارد جالية المهاجرين

بدأت بلدان داخل إفريقيا وخارجها في تنفيذ سياسات لتشجيع تدفقات الموارد المالية والمهارات والتكنولوجيا من الجاليات المهاجرة. ويعيد كثير من البلدان توجيه سفاراتها في الخارج للتواصل مع جاليات المهاجرين.

وقد أنشأ عدد قليل من البلدان الإفريقية هيئات حكومية لتشجيع الجاليات المهاجرة على الاستثمار، ومساعدة المجتمعات المحلية وتقديم المشورة على

سياساتها الخارجية، بل أيضا لتعزيز تنمية بلدان المنشأ. وقد حاول بعض بلدان المقصد في أوروبا تشجيع عودة المهاجرين المهرة، ولكن التجربة كانت حتى الآن مخيبة للأمل إلى حد كبير نتيجة العدد المحدود من المهاجرين ممن شملتهم التجربة، ومشاعر الرفض للمعاملة التفضيلية للعائدين، والمخاوف من تخصيص الأموال لجذب العمال الذين كانوا سيعودون على أي حال. فعلى سبيل المثال، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعيينات للتنمية تمتد ثلاثة أسابيع حتى ثلاثة أشهر للمغتربين، بتكلفة أقل كثيرا عما كان سيتكبده لو كان قد استأجر استشاريين محترفين. إلا أن برنامج نقل التكنولوجيا كان مخيبا للأمل لأن الاتصالات مع المغتربين لم تستمر أو أن أعضاء الجالية المهاجرة لم يقيموا إلا لفترة قصيرة نسبيا.

## السماح بالمواطنة المزدوجة يمكن أن يشجع على زيادة مشاركة المهاجرين في بلدان المنشأ.

وتدخل بلدان المقصد أيضا في هذه العملية. إذ يمول بعضها- مثل فرنسا وكندا وهولندا- مشروعات للتنمية تنشئها مجموعات من المهاجرين أو تساعد في بناء قدرة منظمات المهاجرين. كذلك تحت مجموعات المهاجرين العديد من بلدان المقصد على توفير تمويل مقابل (كما في برامج المكسيك «٣ - ١») الموجهة لجمعيات مواطني البلدات المقيمين في الولايات المتحدة) أو التخفيضات الضريبية للمساهمات الخيرية أو الاستثمارات في بلدان المنشأ. ومن شأن عدم كفاية المعلومات عن الجاليات المهاجرة وقلة تفهم أوضاعها إضعاف الجهود المبذولة لزيادة مساهماتها لبلدان المنشأ. وإعطاء أولوية قصوى لتغيير هذا الوضع هو أمر ضروري للمجتمع الدولي المهتم بتعبئة موارد الجاليات المهاجرة.

ديليب راثا هو الخبير الاقتصادي الأول ومدير وحدة الهجرة والتحويلات في البنك الدولي والمدير التنفيذي لاتحاد أبحاث الهجرة من الفقر. وسونيا بلارزا خبير اقتصادي أول في وحدة الهجرة والتحويلات في البنك الدولي وزميلة باحثة في معهد IZA لدراسة سوق العمل.

يستند هذا المقال إلى كتاب بعنوان "Diaspora for Development in Africa"، تولى تقيحه التحريري سونيا بلارزا وديليب راثا، ونشره البنك الدولي في ٢٠١٠.

المراجع:

Mohapatra, Sanket, George Joseph, and Dilip Ratha, 2009, "Remittances and Natural Disasters: Ex-post Response and Contribution to Ex-ante Preparedness," Policy Research Working Paper No. 4972 (Washington: World Bank).

Okonjo-Iweala, Ngozi, and Dilip Ratha, 2011, "A Bond for the Homeland," Foreign Policy, March 24.

Ratha, Dilip, and Sanket Mohapatra, 2011, "Preliminary Estimates of Diaspora Savings," Migration and Development Brief 14 (Washington: World Bank).

World Bank, 2011, Migration and Remittances Factbook 2011 (Washington, 2nd ed.).

مستوى السياسة. وتشارك مثل هذه الهيئات في جمع بيانات عن المهاجرين، وتقديم المعلومات والاستشارات، والخدمات القنصلية، وفي بعض الأحيان، تسهيل مشاركة المهاجرين في برامج التأمينات الاجتماعية والإسكان والتأمين في أوطانهم. وقد اتخذت المبادرات الحكومية أشكالًا متنوعة- بدءًا من إنشاء وزارات مكرسة للتعامل مع الجاليات المهاجرة وصولًا إلى إضافة وظائف محددة لوزارات قائمة كوزارات الخارجية والداخلية والمالية والتجارة والشؤون الاجتماعية والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ بعض الحكومات مجالس أو مؤسسات لا مركزية تتعامل مع شؤون الجاليات المهاجرة، حققت درجات متفاوتة من النجاح.

المؤسسات الحكومية في الخارج، خاصة السفارات والقنصليات، يمكن أن تقوم بدور رئيسي في التواصل مع المهاجرين. خلص مسح أجري أخيرًا للسفارات الإفريقية في فرنسا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كجزء من مشروع البنك الدولي عن الهجرة في إفريقيا إلى أن كثيرًا من هذه السفارات لديها معلومات محدودة عن عدد أعضاء الجالية المهاجرة، وأن الأمر يقتضي تحسين التنسيق بين السفارات والوزارات الحكومية، وأن هناك حاجة ملحة لتدريب العاملين في السفارات حول كيفية العمل مع الجاليات المهاجرة.

تشجيع نمو شبكات القطاع الخاص قد يكون الطريقة الفعالة لإنشاء روابط مع المهاجرين. ويمكن للاستثمارات في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة أن تيسر مثل هذه الروابط. وقد خفف بعض الحكومات القيود المفروضة على ملكية الأجانب للأراضي لجذب استثمارات المهاجرين؛ والحقيقة، أن تقديم تخفيضات صغيرة على شراء الأراضي يمكن أن يقوي الصلة مع الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين.

ومن شأن السماح بالمواطنة المزدوجة أن يشجع زيادة مشاركة المهاجرين في بلدان المنشأ وذلك عن طريق تسهيل السفر، وتجنب القيود التي يواجهها الأجانب في بعض المعاملات (كالعمل المؤقت أو ملكية الأراضي)، وتوفير فرص الحصول على الخدمات العامة والمزايا الاجتماعية. وبشكل أعم، يمكن أن تساعد المواطنة المزدوجة على الإبقاء على الروابط العاطفية مع بلد المنشأ، وبذلك تشجع الاتصال الدائم والاستثمار. وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن ٢١ بلداً إفريقياً فقط من أصل ٥٤ بلداً يسمح بالمواطنة المزدوجة. وقد بينت حوارات أجريت مع مجموعات وأفراد من المهاجرين أن منحهم حق الانتخاب وسيلة مهمة لتشجيع مزيد من الارتباط ببلد المنشأ.

وكما هو الحال مع المستثمرين والشركاء التجاريين المحتملين الآخرين، يواجه المهاجرون الذين يسعون للاستثمار أو التجارة مع بلدان إفريقية في كثير من الأحوال مناخاً غير مشجع للأعمال في تلك البلاد مما يقيدهم ويربكهم. وتتأثر قرارات المهاجرين بالاستثمار في أوطانهم والعودة إليها بالروتين المفرط، والتأخيرات الجمركية، وضعف البنية التحتية، والفساد، والافتقار إلى استقرار الاقتصاد الكلي، والحواجز التجارية، والافتقار إلى الأمن القانوني، وعدم الثقة في المؤسسات الحكومية. فحشد مساهمات المهاجرين في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا تتطلب مناخاً مواتياً للأعمال، وقطاعاً مالياً سليماً وشفافاً، وأنظمة قضائية سريعة وكفؤة، ومناخاً آمناً للعمل.

وتعمل الولايات المتحدة وكثير من البلدان مرتفعة الدخل في أوروبا مع مجموعات من الجاليات المهاجرة في البلدان النامية ليس فقط لتحقيق أهداف



# المزيد من أوروبا، وليس أقل

والنمو» هي مراقبة المؤسسات الأوروبية لميزانيات البلدان عن كثب عن طريق إجراء عمليات تقييم سنوية، وإرساء انضباط مالي كافٍ يترك مجالاً للتعامل مع الصدمات القُطرية. ومن شأن تنسيق إصلاحات الأسواق الوطنية للمنتجات والعمل (على سبيل المثال، فتح سوق الكهرباء أو تشجيع المشاركة في سوق العمل) أن يكفل توافق الاقتصادات حتى يصبح رد فعلها أكثر تماثلاً إزاء الصدمات المشتركة.

إلا أنه مع إقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، تعرضت بلدان جنوب منطقة اليورو وأيرلندا (التي يشار إليها بشكل غير دقيق على أنها البلدان الهامشية) لصدمة محددة جداً؛ فقد شهدت انخفاضاً حاداً في تكلفة الاقتراض بعد سنوات كثيرة سجلت فيها أسعار فائدة معدلات أعلى بكثير من نظرائها في الشمال. وقد سمح هذا الأمر للشركات بتمويل استثماراتها المنتجة بتكلفة أقل وبالتوسع - وهو تطور محل ترحيب على وجه اليقين، غير أنه أدى أيضاً إلى شيوع الاعتقاد بأن النمو القوي سيكون دائماً. وافترضت الأسر أنها تستطيع تحمل تكاليف مستوى أعلى كثيراً من المعيشة، مما أدى إلى ظهور نوبات من الشراء اعتماداً على الاقتراض ونشأة فقاعات عقارية. واعتبرت الحكومات - وكذلك دائنوها - أن الإيرادات التي يولدها النمو المفاجئ

يتعلق الأمر بالديون السيادية تبدو عندما منطقة اليورو مختلفة. فعلى الرغم من أن مستوى الدين لديها يتوافق مع مستواه في اقتصادات متقدمة أخرى، فقد غرقت المنطقة في أزمة ديون سيادية (راجع الشكل ١). والحقيقة أن منطقة اليورو ليست أمة واحدة ومعاهدتها تمنع الدول الأعضاء من تقاسم الالتزامات فيما بينها. ولكن لماذا يُتوقع أن يعني هذا أن متاعب عضو ما هي متاعب للجميع ويقلق المستثمرون بشأن مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي؟

فإذا استرجعنا أسباب أزمة الديون في أوروبا، نخلص إلى أن عدم اكتمال الاندماج الاقتصادي والمالي وعلى صعيد المالية العامة هو جزء من الإجابة. فلكي يعمل الاتحاد الاقتصادي والمالي بفاعلية، فإنه يقتضي توافر أحد أشكال تقاسم المخاطر المالية، ورقابة أكثر إحكاماً على السياسات الوطنية، ومنهجا متكاملاً لعموم أوروبا تجاه نظامها المالي. ويتحقق تقدم في كل هذه الجبهات، ولكن يظل التنفيذ السريع مطلباً بالغ الأهمية.

## مؤامرة العوامل

تأسس الاتحاد الاقتصادي والنقدي على افتراض أن مزايا وجود عملة موحدة ستفوق تكاليف التخلي عن العملات الوطنية. وكانت الخطة المتوخاة في «معاهدة الاستقرار

تواصل منطقة اليورو  
التعلم من أزمة  
مديونيتها التي تحتاج  
إلى منهج أكثر مركزية  
فيما يتصل بسياسات  
المالية العامة والقطاع  
المالي

سيلين آلارد  
Céline Allard

## الهبوط العنيف

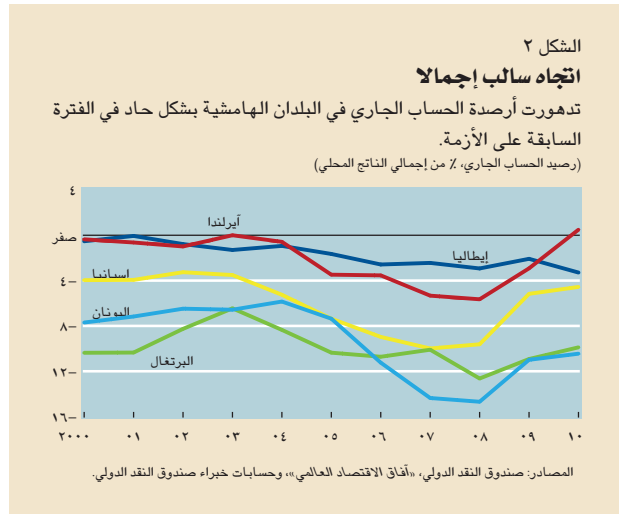
قبل أن تظهر منطقة اليورو إلى الوجود، كانت مشكلات الدين السيادي مشكلات خارجية في الأساس. وكان يمكن في العادة الحفاظ على القيمة الاسمية للدين المحلي، رغم أن ذلك كان يتم في كثير من الأحيان على حساب نوبة من التضخم. ولكن مع إنشاء منطقة اليورو، اختفت هذه الآلية. وكان يتعذر التمييز بين الدين المحلي والخارجي للبلدان الأعضاء ولم يكن هناك أي بنك مركزي (محلي) يتخلص من المشكلات عن طريق التضخم.

إلا أن العكس صحيح أيضا. ففي منطقة اليورو، احتفظت البلدان بالسيطرة على السياسة المالية ولم تكن هناك خزانة مشتركة لمنطقة اليورو تساعد عمليات البنك المركزي الأوروبي. وكان مؤسسو منطقة اليورو مدركين تماما الحاجة للحفاظ على الانضباط المالي واعتمدوا على توليفة من الأدوات الإدارية (معاهدة الاستقرار والنمو) وانضباط السوق. ولكن كلتا الآليتين تأكلتا: فالمعاهدة ضعفت فاعليتها بينما كانت الأسواق غافلة تماما، وسارت الخطة بشكل جيد في أوقات اليسر، ولكنها انهارت عندما نشبت الأزمة العالمية.

ومهد سقوط بنك الاستثمار الأمريكي ليمان برادرز في أكتوبر ٢٠٠٨ لانقلاب حاد في مصير منطقة اليورو. فقد توقفت فجأة عمليات أسواق التمويل بالجملة، مما زاد من صعوبة استمرار بنوك البلدان الهامشية في تمويل النمو الذي يحركه الائتمان.

وبمجرد أن جفت منابع الائتمان، ظهرت في المقدمة مشكلات جذرية في القدرة التنافسية ومعوقات هيكلية للنمو، خاصة في اليونان والبرتغال. ونضبت إيرادات المالية العامة مما كشف عن ضعف في الموارد العامة الأساسية. وبدأ المستثمرون في القطاع الخاص يفحصون الميزانيات العمومية المتدهورة، واحتاجت البنوك المتعثرة إلى دعم مالي بشكل متزايد، خاصة في أيرلندا.

ونتيجة لذلك، تحولت مشكلة الديون الخاصة إلى أزمة ديون سيادية. ومع استمرار البنوك في تمويل ديونها السيادية الوطنية بشكل كبير، حجت المخاوف بشأن الملاءة المالية الثقة في قطاع البنوك الهامشية، مما أطلق حركة حلقة من الآثار المرتدة الخبيثة لا تزال مستمرة حتى الآن. وأدت تكاليف الائتمان الباهظة إلى منع الكيانات السيادية والبنوك من الحصول على التمويل الخاص في اليونان وأيرلندا والبرتغال. وفي فترة أحدث، طالت الأزمة إيطاليا وإسبانيا اللتين شهدتا تكاليف دينهما السيادي ترتفع في صيف ٢٠١١ (راجع الشكل ٣).

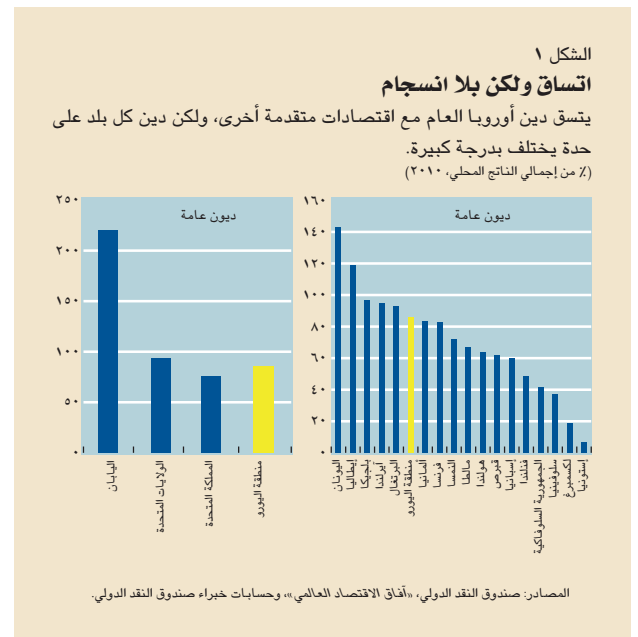


أمر مفروغ منه، ولم تدخر وفورات خدمة الدين التي تحققت من انخفاض أسعار الفائدة.

وفي هذه الأثناء، ازدهر التكامل المالي داخل منطقة اليورو لأن العملة الموحدة ألغت تكاليف المعاملات عبر الحدود- وتلك منفعة أخرى ترتبت على الاتحاد الاقتصادي والنقدي. ولكن التدفقات الوافدة إلى البلدان الهامشية جاءت في الأغلب في شكل ديون إلى البنوك، مما جعلها أكثر اعتمادا على التمويل من الأسواق (ما يسمى تمويلًا بالجملة) بدلا من الاعتماد على الودائع المصرفية في تمويل الائتمان المحلي. وعلى النقيض من ذلك، كانت تدفقات أسهم رأس المال صغيرة، مثل تلك الناتجة عن عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، ويتم فيها تقاسم المخاطر، ومن ثم مراقبتها بشكل أفضل من جانب المستثمرين.

وشعرت جهات الرقابة المالية الوطنية بنفس هذا التفاؤل، وتهاونت مع ارتفاع مخاطر الائتمان وسمحت للأجهزة المصرفية بالنمو بشكل غير متناسب مع حجم الاقتصاد. ونتيجة لذلك، ارتفع خطر ترايد عبء القطاع المصرفي ليصبح أكبر من قدرة الحكومات على تحمله في وجود أزمة مالية. وفي ظل غياب هيئة رقابية على مستوى أوروبا كلها، كان هناك إغفال للمخاطر ذات الصلة بالترابط المتنامي بين الأنظمة المالية الوطنية من خلال القروض الضخمة المقدمة للبنوك عبر الحدود.

وقد أدى التمويل البيئي المتاح بسهولة داخل منطقة اليورو إلى عدم الالتفات بسهولة للاتجاهات المتباعدة في القدرة التنافسية. فبينما كانت ألمانيا وجيرانها من بلدان منطقة اليورو تعيد تجهيز أدوات نموذجها للإنتاج من خلال دمج أوروبا الشرقية في سلاسل عرضها بغرض التنافس مع قاطرات نمو الصناعة التحويلية الأقل تكلفة في آسيا، فإن البلدان الهامشية بدت غافلة عن ارتفاع التكاليف، حيث أدت فورة النشاط الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في الأجور. ولفترة طويلة، تجاهل صناع السياسة والمستثمرون الأجانب من القطاع الخاص أن التدهور الحاد في المركز الخارجي للبلدان الهامشية كان يمول في الأغلب إنفاقا غير منتج (على سبيل المثال الاستثمار في العقارات)، حتى تبينت صعوبة سداد الدين المتراكم (راجع الشكل ٢).



في الأسواق إلى الأفضل. ولا تزال القدرة على الاستمرار في تحمل الديون مدعاة تحذير، ويلوح التصحيح الشاق وطويل الأجل في الأفق. وقد ثبت أن تحقيق النمو - وهو مكون أساسي لاستمرار أوضاع المالية العامة - أبعد مما هو متوقع في البلدان التي تلقت أشد ضربات الأزمة. ومن ثم، تشعر الأسواق بالقلق من أن يبدأ الإحساس بالإرهاق من الإصلاح قبل إتمام عملية التصحيح، فيرفع بدوره تكلفة التمويل وهو ما قد يهدد القدرة على الاستمرار في تحمل الديون.

### دروس مبكرة

جلب الاندماج الاقتصادي والمالي منافع لمنطقة اليورو تفوق بكثير التكلفة المترتبة عليه. ولكن كان من الواضح أن المؤسسات التي تدعم العملة المشتركة غير كافية أثناء الأزمة، مما يلقي الضوء على الحاجة إلى تفويض المركز بمزيد من صلاحيات السيادة القطرية.

وأول درس مستفاد من الأزمة هو أن الأداء الفعال للاتحاد الاقتصادي والنقدي يتطلب نوعاً ما من آليات تقاسم مخاطر المالية العامة على مستوى منطقة اليورو لتوفير المساعدة للبلدان التي تواجه ضغوط تمويل سيادية ولمساندة العمليات الطارئة للبنك المركزي الأوروبي. ويمثل التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي و«آلية الاستقرار الأوروبي» التي ستخلفه من عام ٢٠١٣ فصاعداً - خطوة أولى نحو خطة للتأمين المالي، خاصة بعد التعزيزات الأخيرة. ومن بين الطرق العديدة للمضي قدماً، هناك خيار تطوير آلية الاستقرار الأوروبي لتصبح هيئة أوروبية لإدارة الديون تصدر سندات مشتركة مشروطة بانتهاج سياسات وطنية حريصة.

والدرس الثاني هو أن إشراف مؤسسات منطقة اليورو على السياسات المالية والاقتصادية الكلية على المستوى الوطني يحتاج إلى التعزيز الجاد. وفي الواقع أنه يجري تدعيم الحوكمة على المستوى فوق القومي لتعزيز الانضباط في الميزانيات والمراقبة الأفضل لتراكم الاختلالات. ولكن لا يزال في الإمكان عمل المزيد، وذلك على سبيل المثال من خلال الإلزام بتصحيح ما سبق من ميل إلى الارتفاع في الإنفاق العام أو فرض مزيد من العقوبات شبه الآلية على مرتكبي المخالفات المالية.

وأخيراً، أصبحت الحاجة إلى منهج متكامل لعموم أوروبا للرقابة والتنظيم في القطاع المالي وتسوية الأزمات واضحة على نحو متزايد بعد أن كشفت الأزمة. وقد أنشئت أخيراً مؤسسات أوروبية، ستحقق التنسيق الذي تشتد الحاجة إليه بغرض الرقابة وتقييم المخاطر النظامية. ولكن سيكون من المهم بنفس الدرجة استكمال إطار الاستقرار المالي في المنطقة بإنشاء هيئة تسوية أوروبية تقدم دعماً مشتركاً للبنوك بغض النظر عن جنسيتها. وعندئذ فقط سيتم فصل مصير القطاعات المصرفية عن كياناتها السيادية.

ويظل إيجاد حل منهجي لمصاعب الديون السيادية في البلدان الهامشية يكتسب أهمية قصوى. وقد بدأ القادة الأوروبيون في اتخاذ قرارات صعبة للتصدي للأزمة، خاصة في قمة الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠١١، ولكن يجب تحقيق تقدم سريع حتى تكون مقنعة للأسواق. ■

سيلين آلرد، نائب رئيس قسم في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

ولم تقف العدوى عند حدود البلدان الهامشية. فقد تعرضت البنوك في بلدان منطقة اليورو الرئيسية التي كانت قد مولت الازدهار في الهامش للفحص الدقيق هي أيضاً. وأدى عدم اليقين المتنامي بشأن تعرض البنوك للمخاطر وجودة الأصول إلى تأخير استعادة الثقة التي كانت ضرورية للتعافي في منطقة اليورو ككل.

### لا يزال البحث جارياً عن حل

وقعت البلدان التي كانت قد تراكت لديها اختلالات كبيرة سواء مالية أو خارجية، تحت ضغوط مكثفة من الأسواق. ونتيجة لذلك، بدأت على الفور في تنفيذ تدابير تصحيحية كبيرة تتراوح بين تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب واتخاذ إجراءات لتحسين أداء اقتصادها. ولكن عدم وجود مؤسسات مناسبة لإدارة الأزمة على نطاق منطقة اليورو أخر اتخاذ قرارات على المستوى الإقليمي. وفي مايو ٢٠١٠، عندما أصبح واضحاً أن اليونان تحتاج إلى دعم مالي خارجي، كان على القادة الأوروبيين اللجوء إلى القروض الثنائية. ثم قاموا بعد ذلك بإنشاء «التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي» لتوفير الدعم للدول الأعضاء في منطقة اليورو التي تواجه صعوبات مالية، والذي لجأت إليه أيرلندا في ديسمبر ٢٠١٠ والبرتغال في مايو ٢٠١١.

ولكن نظراً لأنه من الصعب سياسياً استخدام أموال دافعي الضرائب من بعض البلدان لتسديد ما ترتب على الإسراف السابق لبلدان أخرى - والواقع أن معاهدة ماستريخت كُتبت بروح تجنب التحويلات المالية عبر بلدان منطقة اليورو - لم يتم التوصل إلى قرارات فيما يخص التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي بسهولة. ومع استمرار اضطرابات الأسواق، تمت مضاعفة الطاقة الإقراضية من التسهيل إلى ٤٤٠ مليار يورو تقريباً في ربيع ٢٠١١؛ وعندما هددت الاضطرابات إسبانيا وإيطاليا، ارتفع تفويضه بشكل كبير في صيف ٢٠١١ ليمسح بالإقراض الوقائي ويميز من المرونة.

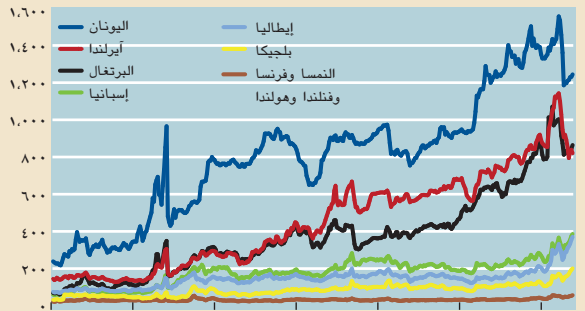
ولكن الأسواق لا تزال حذرة. فقد استمرت هيئات تقدير المراتب الائتمانية في تخفيض التصنيف الائتماني، وحتى منتصف أغسطس ٢٠١١ لم تتحول الثقة

الشكل ٣

### فروق العائد على السندات

ارتفعت تكلفة الديون السيادية بشكل حاد في اليونان وأيرلندا والبرتغال، وفي وقت أقرب في إيطاليا وإسبانيا.

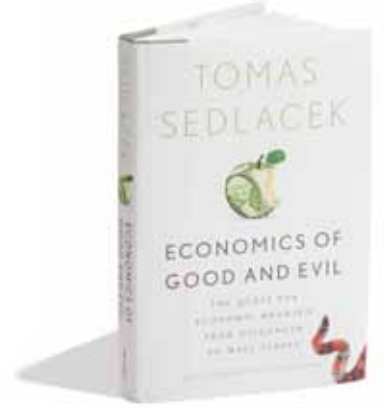
(فروق العائد على السندات لعشر سنوات بالمقارنة بألمانيا، نقاط أساس)



المصادر: مؤسسة Bloomberg LP، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.



## العدالة في علم الاقتصاد



توماس سدلانتشيك

Tomas Sedlacek

اقتصاد الخير والشر

Economics of Good and Evil

السعي وراء المغزى الاقتصادي من غلامش إلى وول ستريت

The Quest for Economic Meaning from Gilgamesh to Wall Street

Oxford University Press, Oxford, New York, 2011, 368 pp., \$27.95 (cloth).

البعض الأزمة المالية. أما تناسي الأصوات المنادية بإدخال المبادئ الأخلاقية في الأعمال المصرفية أو بإعادة النظر في أساسيات الاقتصاد، فقد دفعها جانبا رجال ونساء الأعمال أو الاقتصاد العلميين الحريصين على مواصلة دورهم في الحياة. وعادت المؤسسات المالية إلى ممارساتها القديمة المعتادة، وانبعثت من جديد المصالح المكتسبة في النقاش الدائر حول الإصلاح التنظيمي، بينما توصل كثير من خبراء الاقتصاد، كمثال واضح على التحيز الخفي للرأي، إلى أن الأزمة قد أكدت لهم فعلا ما كانوا يعتقدونه.

ومع ذلك... فقد دمرت الأزمة فرص العمل وميزانيات الأسر المعيشية، وخلقت وراءها إرثا من التوترات المالية سيثقل كاهل الحكومات لجيل كامل. وثبت أن خفض التمويل بالديون أمر مؤلم، كما تشير مشكلات منطقة اليورو واحتمالات تدهور النمو على مستوى العالم إلى مواجهة مزيد من المتاعب في المرحلة القادمة. ويفكر خبراء الاقتصاد في أماكن مختلفة فيما إذا كان القطاع المالي قد شوه مجتمعاتنا بصورة جوهرية، وما إذا كان علم الاقتصاد باعتباره أحد فروع المعرفة في حاجة إلى انتهاج مسار مختلف.

إن هذا الكتاب، الزاخر بالمعلومات والمبتكر والصادر في حينه، هو تدريب عملي فيما وراء علم الاقتصاد (metaeconomics)، ودراسة للمعتقدات الكامنة وراء علم الاقتصاد. فينظر توماس سدلانتشيك، وهو عالم اقتصاد تشيكي رائد، في الأصول الفكرية لبعض افتراضات هذا العلم، وبعض المناهج البديلة التي أهملناها في أفكارنا المتوافق عليها قبل الأزمة. وتقوم كل المعارف العقلانية على بعض الافتراضات عما هو مهم وكيف يسير العالم. وتلك حكايات أو أساطير نتقبلها، دون وعي عادة، باعتبار أنها تعطي للعالم معنى. وفي علم الاقتصاد، تشمل تلك الأساطير اليد الخفية، والسوق التامة، والإنسان الاقتصادي (homo economicus) الرشيد الذي يعظم المنفعة.

ويعتمد سدلانتشيك على قراءاته الواسعة والانتقائية ليؤكد أن علم الاقتصاد هو منتج ثقافي. ويبحث في الفصول الأربعة الأولى في المصادر السومرية، ومصادر العهد التوراتي القديم، والمصادر اليونانية التقليدية، والمصادر المسيحية للتعرف على رؤاها المتعمقة في المسائل الاقتصادية. وتتناول الفصول القصيرة الثلاثة التالية إسهامات كل من رينيه ديكار، وبرنار ماندفيل، وأدم سميث في فكرنا الاقتصادي. ويتكون القسم الأخير بعنوان "أفكار مجدفة" من مجموعة مقالات قصيرة تطبيقا للنتائج التي تم التوصل إليها في الفصول الأولى فيما يخص مسائل مثل: هل يعتبر الجشع أمرا طيبا، ومفهوم النمو، وما إذا كانت هناك ضرورة لتعظيم المنفعة والخير لأقصى حد، واليد الخفية، والإنسان الاقتصادي، وأرواح الحيوانات، والدور الملائم للرياضيات في علم الاقتصاد، وطبيعة الحقيقة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم.

ويرى علماء الاقتصاد التقليديون أن علم الاقتصاد كان جزءا من الفلسفة الأخلاقية. إلا أنه تمت بعد ذلك تنحية الأخلاق جانبا، حيث حل منهج ماندفيل القائل بأن «الجشع أمر طيب»، محل التقاليد اليهودية والمسيحية الأقدم، على حد سواء، إضافة إلى آراء سميث وديفيد هيوم. وبالمثل، فإن إرث النفعية هو منهج لتعظيم المنفعة الفردية إلى أقصى حد، أكثر من تأكيد جون ستيوارت ميل الأخلاقي على المنفعة الجماعية - أكبر نفع لأكبر عدد. والحقيقة أن موطن القدم الوحيد الذي حظيت به الأخلاق في علم الاقتصاد الحديث هو اعتبارها

أساسا للمؤسسات جيدة الأداء في إطار اقتصاد مزدهر. ويرى سدلانتشيك أن الوقت أصبح مائلا لإعادة النظر فيما إذا كانت منتجات الاقتصاد «سلعا» بالمعنى الأخلاقي.

ويؤكد سدلانتشيك الخلاف الصريح بين سميث وماندفيل حول ضرورة وجود الرذيلة الخاصة لدعم الصالح العام، وبالتالي تبرئة سميث من تهمة الاعتقاد بأن السعي وراء تحقيق المصلحة الذاتية الفردية هو ضمان لازدهار الأمة. وقد اعترف سميث في اتفاق مع صديقه المقرب هيوم، في كل من كتاب «نظرية المشاعر الأخلاقية»، وكتاب «ثروة الأمم»، بأن المجتمع البشري كانت تجمعها معا مبادئ فعل الخير وضبط النفس، وأن اليد الخفية التي جمعت بين العرض والطلب من خلال السعي وراء المصلحة الذاتية كان مجرد آلية مساعدة. والحقيقة أن مفهوم اليد الخفية يدين أكثر للنظرية الداروينية الاجتماعية بأكثر مما يدين لسميث.

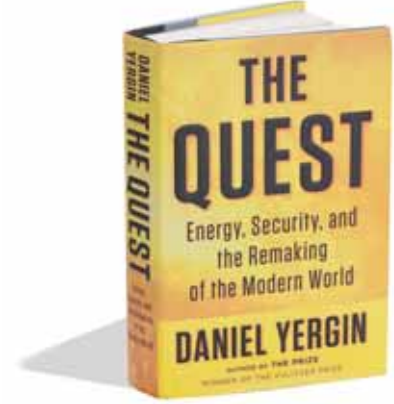
وقد أدى البحث عن مبدأ واحد وراء السلوك الاقتصادي إلى نشأة فرع من فروع المعرفة يرى في المصلحة الذاتية محركا لكافة الظواهر الاقتصادية. بالرغم من تحذير سميث الصريح من محاولات تفسير تصرفات البشر من خلال مجموعة محدودة للغاية من الدوافع، فالإنسان جرى اختزاله إلى إنسان اقتصادي بسيط، ومجرد عنصر تحركه الاختيارات العقلانية لا غير. ولكن هيوم وسميث لم يعترفوا بأن السلوك الإنساني يمكن تفسيره بمبدأ واحد يقوم على الأنانية. فهما يعتقدان أن «المشاعر، وليس العقلانية، هي القوة المحركة وراء السلوك البشري».

وتحتاج الحركات الفكرية إلى وقت كي تتطور. ولا بد للبنیان الفكري الجديد أن يكتمل قبل أن تتحول إليه جموع الناس متخليين عن البنیان القديم، فهو يتطلب كتلة حرجة من الصيغ والنظريات الجديدة التي تقدم نظرة واقعية متعمقة تجاه المشكلات الحالية. إلا أنه طبقا لتعبير كينز، «عاجلا أو آجلا، فإن الأفكار، وليس المصالح المكتسبة، هي التي تشكل خطرا على الخير أو الشر». إن كتاب سدلانتشيك المثير للاهتمام هو جزء من مشروع لبناء علم اقتصاد أفضل ولتحقيق عالم أكثر عدلا.

مارك آن

ممثل مقيم أول لصندوق النقد الدولي في أوروبا الوسطى والشرقية

## مطلب يبحث عن ذاته



دانيل يرغن

Daniel Yergin

المطلب

The Quest

الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث

**Energy, Security, and the Remaking of the Modern World**

The Penguin Press, New York, 2011,  
816 pp., \$37.95 (hardcover).

## يقدم

كتاب دانيل يرغن الجديد المثير للاهتمام بعنوان «المطلب» دليلًا ثريًا بالمعلومات يتناول كيف تشكل الطاقة وكيف يشكها علم الاقتصاد العالمي، والقوى، والأمن. وقد اختار يرغن موضوعًا كبيرًا ومعقدًا، لكنه استطاع أن يجعل كتابه الضخم في متناول جمهور عريض، وذلك بإجراء تحليلاته من خلال مئات من الصور القلمية الموجزة، وكثير منها غني بالتفاصيل التاريخية. فيحصل عامة القراء على كثير من المعلومات عن عالم الطاقة الواسع الذي نعتمد عليه بصورة كاملة - كيف وصل إلى ما هو عليه الآن، وكيف يعمل. ويحظى خبراء الطاقة - وإن لم يكونوا هم الجمهور الأساسي - بتقدير أكبر نظرًا للتفاعل المعقد بين التكنولوجيا والأسواق والبيئات والسياسة في الجدول الدائر اليوم عن الطاقة.

ويبدأ يرغن قصته في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٩١، وهو اليوم الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي السابق. وقد يتساءل القراء (كما فعلت أنا) لماذا تبدأ قصته عن الطاقة من روسيا، وبعيدًا عن دائرة الضوء المخزية في الشرق الأوسط. والسبب هو أن هذه القوة العظمى في مجال الطاقة تعاني العديد من نعم ونقم اقتصاد النفط والغاز. فروسيا لديها القدرة على إعادة رسم خريطة العالم الخاصة

بالوقود الأحفوري، إلا أنها لا تزال في حاجة إلى ترتيب شؤونها الداخلية الخاصة أولاً. فيتعين عليها أن تصبح أكثر كفاءة وترتيبًا وتنظيمًا. ويتعين على روسيا أن تحد من الاعتماد المحلي على الموارد الطبيعية لتحقيق أقصى حد من استغلال ثروتها الهائلة من الموارد الطبيعية.

كذلك فإن التكاليف الجغرافية-السياسية الشاقة للنفط والغاز هي موضع تركيز شديد في روسيا. ذلك أن الدخول إلى أسواق آسيا المربحة تعوقه الاضطرابات الدائمة في الدول المجاورة. وتحويل موارد روسيا الطبيعية إلى نمو اقتصادي يقتضي إيجاد طريق آمنة للخروج عبر آسيا الوسطى إلى نقاط في الجنوب. ويتحدث يرغن بالتفصيل عن الشخصيات، والسياسة، وفراغ السياسات، والفوضى والعنف التي تعوق تحقيق الأمن الاقتصادي اعتمادًا على موارد الثروة، ذلك أن امتلاك الثروة المعدنية شيء، والبدء استراتيجيًا في تحويلها إلى نمو قومي طويل المدى وإلى استقرار إقليمي، شيء آخر.

ويروي يرغن، على خلفية الاضطرابات السياسية، كيف بدأت العولمة في ربط العالم معًا اقتصاديًا واجتماعيًا بطرق لم يكن يتخيلها أحد من قبل. فقد اختفت المسافات وكذلك الحدود نتيجة ربط عمليات التمويل وسلاسل العرض بالإنتاج والتجارة معًا حول العالم. والحفاظ على التوازن في مجال الطاقة أمر بعيد المنال. ويذكر يرغن كيف أن النفط والغاز (بوصفهما سلعا مادية وأدوات مالية على حد سواء) يمتلكان القدرة على تغيير الاقتصادات القومية، بل وتغيير الأمم نفسها.

ويتعرض التوازن الدقيق في أسواق الطاقة للاضطراب بسهولة بفعل أي عدد من القوى. ويتأثر مستقبلنا في مجال الطاقة بعمق بعوامل قومية الموارد، والصراعات العرقية والثورات الشعبية في البلدان المصدرة للنفط، والتقلبات غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي، والابتكارات المثيرة للاضطراب في مجال التكنولوجيا والتمويل، والنمو المتوهج في الأمم الصاعدة، والاضطرابات السياسية في الداخل والخارج، والحروب والمناوشات، والإرهاب والهجمات الافتراضية التي تستهدف أنظمة الطاقة، وتغير المناخ، وقوى الطبيعة. ويؤكد يرغن أن «الأزمة القادمة قد تأتي في أغلب الظن من أي اتجاه».

وفيما يقدم لنا يرغن العديد من علامات التحذير القيمة، فإنه لا يزودنا بأدوات تُذكر لقياس أين تكمن الأولويات في الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث. وسيطلع القراء إلى معرفة كيفية قيام الأمريكيين ومواطني العالم بصياغة

استراتيجية معقولة للطاقة في القرن الحادي والعشرين. وما يقدمه كتاب «المطلب» هو مجموعة من قطع تركيب صورة كبيرة، كلها يغري تماما بالتفكير، لكن يصعب تجميعها.

وما يفتقر إليه هذا الكتاب من حيث الوضوح والحسم تعوضه مقترحات التصحيح القيمة. ويحاج يرغن بأن طموحات الولايات المتحدة لتحقيق

## يتعرض التوازن الدقيق في أسواق الطاقة للاضطراب بسهولة بفعل أي عدد من القوى.

الاستقلال في مجال الطاقة ليست فقط غير واقعية، بل يمكن أن تؤدي إلى تقويض العلاقات الدولية التي تكتسب أهمية حاسمة في تحقيق أمن الطاقة في عالم مترابط ومحدود الموارد. والكهرباء متنوعة الاستخدامات بصورة غير محدودة «تمثل دعامة للحضارة الحديثة». وبالنسبة لعالم الأعمال، فإن المسألة الأهم لأمن الطاقة ستتمثل في الأهمية المتزايدة للكهرباء، حيث تدار غالبية الابتكارات بالطاقة الكهربائية. وبينما لا يواجه العالم نضوبًا في النفط - فإن الزيوت غير التقليدية يمكن أن توفر إمدادات كافية في المستقبل - فلعنا العمل على زيادة انتشار السيارات التي تدار بالكهرباء لكثير من الأسباب الأمنية. وبدلا من تعريض الحركة العالمية للخطر، فإن المركبات التي تدار بالكهرباء ستحقق استقرارًا في مجال الطاقة، وتحرر النفط لتلبية احتياجات أخرى. وإضافة إلى هذه الشذرات القيمة، هناك الكثير من الأفكار الذكية التي يمكن استكشافها في ثنايا هذا الكتاب.

وفي النهاية يذكرنا يرغن بأن الطاقة بوجه عام مسألة تتعلق بالمفاضلات. ورسم خريطة مستقبل الطاقة يقتضي أن نبحر في خضم المخاطر والتحديات المتأصلة التي يفرضها النفط والغاز والطاقة النووية وغيرها من مصادر الطاقة، فليس ثمة يقين بشأن تأمين مستقبلنا فيما يخص الطاقة، ذلك أن تأمين الطاقة سيظل مطلبًا مستمرًا يبحث عن ذاته.

ديبورا غوردون

مؤلف مشارك في كتاب: «مليارًا سيارة:

السعي نحو الاستمرارية» و«مذيل أول

في وقف كارنيجي للسلام الدولي



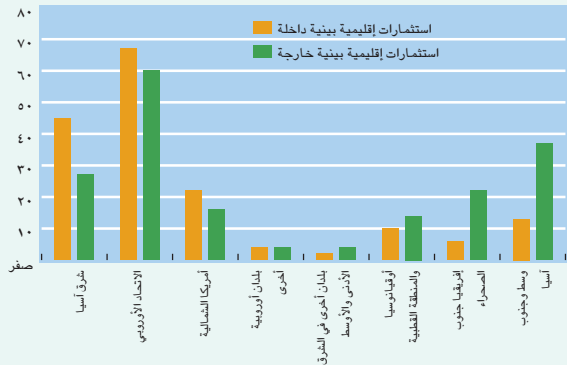
# أين تذهب الاستثمارات

هولندا أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر وأكبر وجهة له

التركيز في الاستثمار المباشر إلى كبر حجم أسواق الاقتصادات المتقدمة بشكل عام، وإلى القوى العاملة الأفضل تعليماً، والربحية الأعظم، وأسواق المال الأكثر تطوراً.

## تشهد أوروبا أغلب الاستثمارات داخل المناطق

(% من الإجمالي، المراكز في نهاية ٢٠٠٩، مناطق لديها ٣ جهات مبلغة للبيانات على الأقل)



وفيما عدا الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا، كان هناك استثمار مباشر محدود داخل المناطق المختلفة. وكانت الاستثمارات الإقليمية البينية المباشرة الداخلة والخارجة على مستوى الاتحاد الأوروبي تربو على ٥٠٪. وكانت مراكز الاستثمار المباشر الوافد في شرق آسيا كبيرة أيضاً، إذ بلغت ٤٥٪. (مستويات الاستثمار المباشر الخارج في شرق آسيا تميل نحو الجانب السلبي لأن بعض الاقتصادات الكبيرة لم تبلغ بيانات الاستثمار في الخارج في المسح المنسق للاستثمار المباشر).

## ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يقوم به أحد المقيمين في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر لكي يسيطر أو يمارس نفوذاً كبيراً في إدارة تلك المؤسسة. وهذه الاستثمارات في حصص الملكية وسندات الدين تكتسب أهمية في البلدان المتلقية لأنها توفر تمويلاً وموارد أخرى، مما يزيد من احتمالات نمو الاقتصادات. وكثيراً ما يشمل الاستثمار المباشر نقلاً للتكنولوجيا، وفرص النفاذ إلى الأسواق، ومنافع أخرى تعود على الاقتصاد المتلقي، وهو عادة ذو طبيعة طويلة الأجل.

## حول قاعدة البيانات

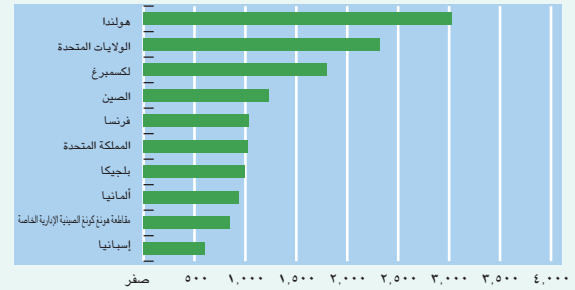
المسح المنسق للاستثمار المباشر هو المسح الوحيد على النطاق العالمي لمراكز الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل قاعدة البيانات حالياً مراكز الاستثمار الداخل في نهاية ٢٠٠٩ التي أبلغ بياناتها ٨٤ اقتصاداً (وأبلغ ٥٩ اقتصاداً أيضاً عن بيانات مراكز الاستثمار الخارج) إزاء الاقتصاد النظير - أي الاقتصاد الذي يأتي منه الاستثمار (الداخل) والذي يُرسل إليه الاستثمار (الخارج). ويمكن الاطلاع على نتائج المسح في الموقع الإلكتروني: <http://cds.imf.org>

كانت هولندا هي البلد الأول المتلقي للاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي في نهاية عام ٢٠٠٩، ولكن نظراً لأن أغلب الأموال كانت تمر من خلالها في الطريق إلى اقتصادات أخرى، كانت هولندا هي أيضاً المصدر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر طبقاً للبيانات الجديدة المأخوذة من «المسح المنسق للاستثمار المباشر»، الذي أجراه صندوق النقد الدولي. وحصلت الولايات المتحدة - وهي أكبر اقتصاد في العالم - على ثاني أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والخارج، تليها لكسمبرغ. وتلقت الصين رابع أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، جاء ٤٥٪ منها عن طريق مقاطعة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. وتلقت هولندا ما مجموعه ٣ تريليون دولار من الاستثمار المباشر الوافد واستثمرت ٣,٧ تريليون دولار في اقتصادات أخرى في نهاية عام ٢٠٠٩. وكانت لكسمبرغ في المركز الثالث، وكانت مثل هولندا مقصد «عبور» إلى حد كبير. ويعتمد البلدان تشريعاً خاصاً يوفر مزايا لشركات متعددة الجنسيات تستخدمها كمبر لبلدان أخرى.

وكان أغلب الاستثمار المباشر الوافد والخارج - والذي يصل إلى ٨٠٪ تقريباً في نهاية ٢٠٠٩ - يتم بين الاقتصادات المتقدمة. وجميع الاقتصادات الواردة في قائمة أكبر عشرة بلدان هي اقتصادات متقدمة ما عدا الصين. ويمكن عزو هذا

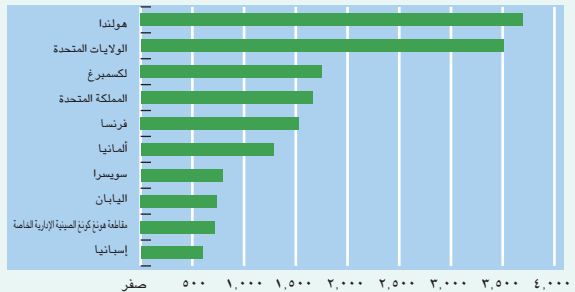
## أكبر عشرة متلقين للاستثمار الأجنبي المباشر يمثلون ٦٨٪ من الإجمالي.

(مليارات الدولارات - المراكز في نهاية ٢٠٠٩)



## أكبر عشرة مستثمرين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يمثلون ٨٠٪ من الإجمالي.

(مليارات الدولارات - المراكز في نهاية ٢٠٠٩)



إعداد تاديوس غالوينز من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.